

٥٩٠٩  
١٠٩٦

# أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش

إعداد

أمين محمد موسى محاسنة

٢٤  
٢

المشرف

الأستاذ الدكتور عمر أحمد همشري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول  
التربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠٠٦

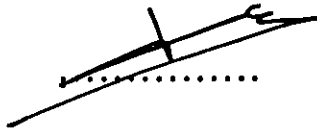
تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع... التاريخ... ٢٠٠٦/٥/٢٤

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة ( أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش ) وأجيزت بتاريخ ٢٤/٥/٢٠٠٦ م .

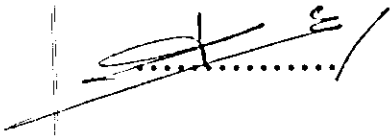
### أعضاء لجنة المناقشة

### التوقيع



الأستاذ الدكتور عمر أحمد همشري، مشرفاً .

أستاذ إدارة مكاتب ومعلومات - كلية العلوم التربوية



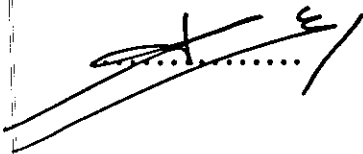
الأستاذ الدكتور محمد محمود الخوالدة، عضواً

أستاذ أصول التربية - كلية العلوم التربوية



الدكتور محمد صايل الزبيد، عضواً

أستاذ مساعد - أصول التربية - كلية العلوم التربوية



الدكتور خليل عزمي القراعين، عضواً خارجياً

أستاذ مساعد - أصول التربية (الجامعة الهاشمية)

تعتمد كلية الدراسات العليا  
هذه النسخة من الرسالة  
التوقيع..... التاريخ: ٢٤/٥/٠٦



## شكر وتقدير

الشكر كل الشكر، والحمد كل الحمد لله عز وجل الذي منحني القدرة على إتمام هذه الرسالة وتجاوز كافة صعوباتها، والصلاة والسلام على أسوتنا وقُدوتنا وحببنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد :

بعون الله، فقد انتهت هذه الدراسة، وبمساعدة أساتذتي الكرام أعضاء اللجنة المشرفة، خرج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود. ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم بجزيل شكري إلى الأستاذ الدكتور عمر أحمد همشري الذي زودني بعلمه، فكان لي خير معلم ومشرف على الرسالة، بذل الكثير من وقته وجهده فكل كلمة في هذه الرسالة تدين له، بعد الله، بالفضل والعرفان، حيث تابع معي خطوات العمل بجدية ومثابرة، وأتقدم بشكري إلى الأستاذة الدكتورة دلال ملحس، والأستاذ الدكتور محمد محمود الخوالدة، والدكتور محمد صايل الزيود، والدكتور خليل القراعين، والدكتور عايش غرايبة، والأستاذ الدكتور محمد محاسنة. كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ وليد خريسات، وإسماعيل محاسنة، وأحمد محمود محاسنة، وشراري النعيمات. وأخيراً شكري الجزيل إلى كل من ساعدني بإخراج هذه الرسالة وإنجاز هذا العمل .

الصفحة	المحتوى
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ح	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	ملخص الدراسة باللغة العربية
١	الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها
١٠-٢	مقدمة
١٠	مشكلة الدراسة
١١-١٠	هدف الدراسة وأسئلتها
١٢-١١	أهمية الدراسة
١٢	التعريفات الإجرائية للمصطلحات
١٢	حدود الدراسة
١٣	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة
١٦-١٤	نشأة الضبط الاجتماعي
١٧-١٦	مفهوم الضبط الاجتماعي
١٨-١٧	مضامين الضبط الاجتماعي
٢٣-١٨	آراء ونظريات العلماء في الضبط الاجتماعي
٢٤-٢٣	خصائص الضبط الاجتماعي
٢٧-٢٤	وسائل الضبط الاجتماعي
٢٨-٢٧	أساليب الضبط الاجتماعي
٣٣-٢٨	مؤسسات الضبط الاجتماعي
٤١-٣٤	الدراسات العربية
٤٥-٤١	الدراسات الأجنبية
٤٧-٤٦	موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

٤٨-٤٧	مكان الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
٤٩	الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات
٥٠	منهج الدراسة
٥٠	مجتمع الدراسة
٥١	عينة الدراسة
٥٢-٥١	أداة الدراسة
٥٢	صدق الأداة
٥٤-٥٣	ثبات الأداة
٥٥-٥٤	تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية
٥٥	إجراءات الدراسة
٥٦	الفصل الرابع : نتائج الدراسة
٦٠-٥٧	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
٦١-٦٠	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
٦٣-٦٢	النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
٦٥-٦٤	النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
٦٨-٦٥	النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
٧١-٦٨	النتائج المتعلقة بالسؤال السادس
٧٥-٧٢	النتائج المتعلقة بالسؤال السابع
٧٧	الفصل الخامس : مناقشة النتائج
٧٨	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
٨١-٧٩	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
٨٢-٨١	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث
٨٤-٨٣	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع
٨٥-٨٤	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس
٨٦-٨٥	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس
٨٧-٨٦	مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السابع
٨٩-٨٨	التوصيات

٩١-٩٠		المراجع العربية
٩٣-٩٢		المراجع الأجنبية
١٠٥ -٩٤	٦٢٦٠٦٧	الملاحق
١٠٧-١٠٦		الملخص باللغة الإنجليزية

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١	توزيع طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش وفقا لمتغير الجنس والصف الدراسي ونوع التعليم للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .	٥٠
٢	توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الدراسة : الجنس، الصف الدراسي، نوع التعليم، تعليم الأب، تعليم الأم، دخل الأسرة .	٥١
٣	توزيع مواقف أداة الدراسة وفقا لمجالات الضبط الاجتماعي وعدد المواقف .	٥٢
٤	معاملات الاستقرار لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي .	٥٣
٥	معاملات الثبات بطريقة الاتساق الداخلي .	٥٣
٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الضبط الاجتماعي مرتبة تنازليا .	٥٧
٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمواقف الضبط الاجتماعي المتضمنة أداة الدراسة .	٥٨-٥٩
٨	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير الجنس .	٦٠
٩	نتائج اختبار ( t-test ) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير الجنس .	٦١
١٠	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير الصف الدراسي .	٦٢
١١	نتائج اختبار ( t-test ) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير الصف الدراسي .	٦٣
١٢	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير نوع التعليم .	٦٤
١٣	نتائج اختبار ( t-test ) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير نوع التعليم .	٦٥
١٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي والأداة	٦٦



	ككل حسب متغير تعليم الأب .	
٦٧	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروقات بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير تعليم الأب .	١٥
٦٩-٦٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي والأداة ككل حسب متغير تعليم الأم .	١٦
٧٠-٦٩	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروقات بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير تعليم الأم .	١٧
٧١	نتائج الفروقات البعدية لمجالات الضبط الاجتماعي لمتغير تعليم الأم ( LSD ) .	١٨
٧٣-٧٢	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي والأداة ككل حسب متغير دخل الأسرة .	١٩
٧٤-٧٣	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروقات بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير دخل الأسرة .	٢٠
٧٥	نتائج الفروقات البعدية لمجالات الضبط الاجتماعي لمتغير دخل الأسرة ( LSD )	٢١

## فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
١٠١-٩٢	استبانة التطبيق	١
١٠٢	قائمة بأسماء المحكمين	٢
١٠٣	كتاب نائب رئيس الجامعة الأردنية لوزارة التربية والتعليم	٣
١٠٤	كتاب وزارة التربية والتعليم لمديرية التربية في محافظة جرش	٤

أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش

إعداد

أمين محمد موسى محاسنة

المشرف

الأستاذ الدكتور عمر أحمد همشري

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش. وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والبالغ عددهم (٥٨٧٨) طالبا وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من (٦٤٤) طالبا وطالبة تم اختيارهم عشوائيا من المدارس الحكومية. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير إستبانة وتم التحقق من صدقها وثباتها. وقد غطت الاستبانة خمسة مجالات، هي: مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، المجال الديني والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن.

وقد بينت نتائج الدراسة الآتي:

- أن درجة الضبط الاجتماعي الكلي لدى أفراد عينة الدراسة كانت عالية.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0,05$ ) في مجال الضبط الاجتماعي الكلي تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الإناث.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0,05$ ) في مجال الضبط الاجتماعي الكلي تعزى لمتغير الصف الدراسي، ولصالح الصف الأول الثانوي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0,05$ ) في مجال الضبط الاجتماعي الكلي تعزى لمتغير نوع التعليم، ولصالح التعليم المهني الشامل.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0,05$ ) في مجال الضبط الاجتماعي الكلي، تعزى لمتغير تعليم الأب.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0,05$ ) في مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف بين فئة المستوى التعليمي ثانوي وما دون وبكالوريوس فما فوق، ولصالح فئة ثانوي وما دون، تعزى لمتغير تعليم الأم. وبين فئة دبلوم كلية مجتمع وبكالوريوس فما فوق ولصالح فئة دبلوم كلية مجتمع، تعزى لمتغير تعليم الأم. في حين لم تظهر النتائج أي فروق ذات دلالة إحصائية في الضبط الاجتماعي الكلي، تعزى لمتغير تعليم الأم .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha < 0,05$ ) في مجالين من مجالات الضبط الاجتماعي، هما : المجال الديني والأخلاقي، ومجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف بين فئتي الراتب أقل من ٢٠٠ دينار وفئة أكثر من ٣٠١ دينار ولصالح فئة أقل من ٢٠٠ دينار، تعزى لمتغير دخل الأسرة، في حين لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الضبط الاجتماعي الكلي، تعزى لمتغير دخل الأسرة .

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة وخلفيتها

## الفصل الأول

### مقدمة الدراسة وخلفيتها

#### مقدمة :

لكي يصبح في مقدور الناس أن يعرفوا كيف يتصرفون في المجتمع، وأن يستطيعوا التنبؤ بالكيفية التي يتصرف بها الآخرون، وبالتالي كيف يتعايشون بطريقة متناسقة، لا بد أن تكون هنالك ضوابط ومعايير سلوكية مشتركة، وإذا لم يكن هناك نوع من الاتفاق حول الحد الأدنى من تلك النظم السلوكية فلن يمضي زمن طويل قبل أن تتصدع الحياة الاجتماعية ونصيبها الفوضى. ويتعلم الناس قيمهم ومعاييرهم السلوكية من خلال حياتهم الاجتماعية، بيد أن معرفة المعايير لا تعني بالضرورة أن البشر سينصاعون لها. ولهذا، فإن الضبط الاجتماعي يستخدم للتأكد من انصياع الناس لتلك القيم والمعايير السلوكية التي تناهت إليهم عن طريق التفاعل الاجتماعي، ويتم ذلك عن طريق آليات سلبية وموجبة متعددة تتألف من نظام محدد للعقوبات والردع أو المكافآت .

ويتناغم الضبط الاجتماعي مع التفاعل الاجتماعي ليمتدح عن الانصياع الاجتماعي، أي الانصياع للقيم الاجتماعية والمعايير السلوكية، والانحراف هو الأسم الذي نطلقه على السلوك غير المقبول اجتماعياً، بشكل أو بآخر أو الذي يخالف التقاليد السائدة، أي السلوك غير الانصياعي .

إن مفهوم الضبط الاجتماعي يشير إلى مختلف القوى التي يمارسها المجتمع من خلال مؤسساته المختلفة، بدءاً من الأسرة وانتهاءً بسلطة الدولة للتأثير على سلوك الأفراد عبر مختلف العادات والتقاليد والقيم والمعايير مستخدماً كافة الأجهزة المعنية بالتربية والوقاية والحماية والمنع والردع، للحفاظ على أمن المجتمع واستقراره وحماية مقوماته وقيمه عبر تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع الذي يعيش فيه. وهكذا، يبرز الضبط الاجتماعي كحاجة ضرورية لتنظيم العلاقات الاجتماعية وضبط النزاعات الفردية التي تهدد أمن الجماعة ومصالحها المختلفة الأمر الذي يتطلب تدخل المجتمع لتجريم الأفعال التي تتعارض مع مصلحة الأفراد والجماعة ( الأخرس، ١٩٩٧ ) .

ويرى أندرسون Androsn كما ورد في ناصر (١٩٩٢) أن الضبط الاجتماعي هو نوع من أنواع السلوك الاجتماعي الذي يؤثر في الأفراد أو الجماعات ويوجههم نحو الامتثال للمعايير القائمة أو

المرغوبة . وإذا كانت للضبط طرق كثيرة يمارس من خلالها فإن هدفه النهائي هو الامتثال الذي يمكن اعتباره استجابة ملائمة للضبط ، والذي يتضمن للأداء السلوك المتوقع فقط بل يتضمن كذلك ضرورة تفكير الشخص المتمثل في سلوكه ومعرفته ووعيه بامتثاله هذا .

وتعد الضوابط الاجتماعية من أهم سمات المجتمعات الإنسانية، وتهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمعات وتحديده، ويقصد بها كل مظهر أو تصرف أو نشاط ترتضيه السلطة أو العادة أو العرف في المجتمع، وما يتخذه المجتمع من وسائل كفيلة بالتزام الأفراد مع ما اصطلحت عليه الجماعات المختلفة من قيم وأعراف وقوالب للسلوك والعمل. وقد وجد الضبط الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية مع وجود أبسط تنظيم اجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات البدائية التي جمعتها طبيعة الحياة والظروف الاقتصادية والاجتماعية من عمل وزواج وتكوين أسر وصيد ورعي وزراعة وصناعة. وهكذا فقد اقترن الضبط الاجتماعي بالتنظيم الاجتماعي، حيث لا ضابط اجتماعيا ولا زاجر ولا عقوبة بدون ذلك التنظيم الذي يحدد الواجبات والحقوق ويوزع الأدوار الاجتماعية بين الأفراد (صديق، ٢٠٠١) .

والضبط الاجتماعي ضرورة لازمة لاستقرار النظم والمؤسسات الاجتماعية ولضمان استمرار فاعليتها على صورة تحفظ الشكل البنائي والهيكل الوظيفي للجماعة وفئاتها وطوائفها . وهذه الضرورة، تنبثق من طبيعة النسق الاجتماعية، فكل مجتمع نسق خاصة تتفق مع القيم السائدة فيه، والموروثات الثقافية المنقولة إليه، وكل جماعة مهما صغر حجمها أو كبر ترتضي بعض القواعد العامة الخاصة بها . وهذه القواعد العامة الخاصة بالسيطرة على وسائل إشباع الدوافع والميول الأولية لا تلبث أن تكتسب صفة الديمومة والاستمرار والثبات والجمود ما دامت قد أصبحت لازمة للبنيان الاجتماعي، ولا تلبث أن تشكل عادات اجتماعية، وآداب سلوكية عامة وتقاليد طبقية ومهنية وطائفية، ثم تمثل قوة إلزامية عامة وشاملة ذات صبغة خلقية معيارية ( ناصر، ١٩٩٢) .

ويهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق النظام والاستقرار وحفظ الحقوق والممتلكات والحريات ، وذلك بما يحمله من قوانين وقيم وعادات وأعراف ورموز حضارية وثقافية تشيع التماسك والتآلف بين الأفراد والجماعات الإنسانية ، مع مراعاة التغيير المستمر للمجتمعات وتغيير أفكارها وقيم أفرادها ووعيمهم وعاداتهم وتقاليدهم وأنماط سلوكهم ، لأن النظم الاجتماعية المتماسكة والشخصيات الحرة لا يمكن بناؤها إلا على قيم غير مشكوك في صحتها ، ويسعى الضبط الاجتماعي أيضا إلى الإصلاح

والتحسين في مجالات المجتمع ونشاطاته ، بحيث يحافظ على المقومات الإيجابية ويرفض المفاسد ويقوم السلوك الاجتماعي المعوج الذي لا يتفق وقيم المجتمع مستخدما في ذلك أسلوب الثواب والعقاب (الخشاب،١٩٦٨) .

إن هدف الضبط الاجتماعي ينصب على حفظ النظام الاجتماعي ، واستقراره من خلال تدعيم القيم الاجتماعية السائدة وبالتالي فإن الضبط الاجتماعي لا غنى عنه لاستقرار المجتمع وتماسكه ، وتوازنه واستمرار بقائه ، ويتم ذلك من خلال التأكيد على فكرة التوافق الذي يتم عن طريق الخضوع للقواعد والمعايير السائدة في المجتمع ، ومن ثم يسود الاتفاق العام بين الأفراد على معايير ومصالح عامة مشتركة ، ويعد الانصياع لتلك المعايير ضرورة لتحقيق النظام كهدف ولا يتحقق هذا إلا بامتثال الأفراد لما هو سائد في المجتمع من معايير سابقة على وجود الفرد ( هلال،٢٠٠٢) .

وللضبط الاجتماعي أهمية بالنسبة للفرد والجماعة والمجتمع. ففي كل مجتمع توجد آليات للضبط الاجتماعي لها فعاليتها في سلوك الأفراد ومن مجموع هذه الآليات يتكون جهاز ضابط يرتبط بصورة وثيقة بالجماعة التي يعيش فيها الفرد ويختلف من جماعة أو مجتمع إلى آخر من حيث الأساليب والوسائل التي تمارس بهدف إحداث التأثير في سلوك الفرد أو الجماعة ( الصالح،٢٠٠٤) .

ويتضمن الضبط الاجتماعي قوانين أمره تمارس ضغوطا على عناصر المجتمع ، وخاصة الأفراد الذين يخرجون على تلك المعايير والأنماط الضابطة ، ولكل مجتمع قواعده وقوابله السلوكية التي يفرضها على أعضائه بقصد دفعهم للسير وفق القيم والأعراف والعادات التي درجت واستقرت عليها ثقافة المجتمع ، وكلما اتسع نطاق الجماعات وتعدت تركيبها تعقدت وسائل الضبط الاجتماعي فيها وامتدت إليها المسحة التخصصية والصفة القانونية والنواحي التقنية ، وأصبحت هذه المسائل الضابطة أمورا مستساغة ما دامت ترتكز على الأسس العلمية وتحقق العدالة الاجتماعية ( صديق،٢٠٠١) .

وتتم عملية الضبط الاجتماعي بتنشئة الفرد اجتماعيا ، من خلال أنساق اجتماعية عديدة منها الأسرة ، وجماعات اللعب ، والجماعات الرسمية ومن أهمها المؤسسات التعليمية . وتقوم عملية التنشئة ، رغم تعدد الجماعات التي تقوم بها ، بتشجيع الفرد على الامتثال لما هو قائم وذلك بغرس وطبع الوعي بالتقاليد والعادات ، وغرس ضمير منتظم ذاتي يقوم على استدخال القيم الاجتماعية ، وجعل الفرد حساسا لحكم وتوقعات الآخرين ( جامعة القدس المفتوحة،١٩٩٢) .



وخلص القول، أن الضبط الاجتماعي ضروري لمعالجة الفشل في التنشئة الاجتماعية، كما أنه من ناحية أخرى يشد هم أولئك الذين تعلموا دروس هذه التنشئة جيدا. ويلاحظ أن العمليات الرئيسية المتضمنة في التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي واحدة تقريبا، وعلى الأخص التواء واللوم والمكافأة والعقاب على السلوك الذي يحوز الرضى أو لا يحوزه على التوالي .

إن السلوك الاجتماعي سلوك متعلم مكتسب، وهو قد يكون سلوكا سويا أو منحرفا، فالفرد يتعلم أنماط السلوك المنحرف بقدر ما يتعلم أنماط السلوك السوي. والطفل يولد ولديه إمكانيات عديدة للتعلم، ويلقنه المجتمع بمؤسساته التربوية والتنقيفية أنماط السلوك السوي وغير السوي، وذلك من خلال عملية التربية الاجتماعية، فهي الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها المجتمع لزرع أنماط الثقافة في تربية الفرد تمهيدا لتشكيل شخصيته الاجتماعية وبناء على ما يعرف بالذات الاجتماعية. وعملية التربية عملية طويلة تبدأ منذ مرحلة الطفولة ولا تنتهي إلا بانتهاء الحياة الطبيعية للفرد، وهي تأخذ مجراها على مراحل متعاقبة ومتواصلة بدون انقطاع، وتهدف إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقا لمتطلبات الحياة الاجتماعية وأسس العيش المشترك بقصد الوصول إلى قواعد تنظم التوافق الاجتماعي وتؤكد الهوية الاجتماعية للأفراد (الأخرس، ١٩٩٧) .

وتختلف وسائل التربية في عملية الضبط الاجتماعي من إرشاد وتوجيه وإقناع وتشجيع إلى زجر وضرب وقسوة وحرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية. ومع أن عملية الضبط الاجتماعي مستمرة مع نمو الفرد وفي كل مراحل حياته إلا أن درجة الضبط وقوته تختلف بين فترة وأخرى، كما أن فعالية العلاقة بين نوازع الضبط الداخلي وقواعد الضبط الخارجي تكون ضعيفة في المراحل الأولى من التكيف الاجتماعي وقوية مع رسوخ الضمير الاجتماعي في الفرد فتصبح في الحالة هذه النوازع الداخلية والضوابط الخارجية وجهين لعملة واحدة (الأخرس، ١٩٩٧) .

إن التربية بمفهومها الواسع تشمل حياة الفرد من الطفولة وحتى الرشد، سواء في نطاق الأسرة أو الوسائط التربوية الأخرى، مثل المدرسة ووسائل الاتصال وأجهزة الإعلام والمؤسسات الدينية وغيرها من الهيئات التي تعنى بتربية النشء، إضافة إلى المدرسة أو الجامعة، والتي تساهم جميعها في عملية تربية الأجيال وتزويدهم بقيم المجتمع ومعايير واتجاهاته، وأنماط سلوكه، وأساليب المكافأة والجزاء، وما يرتبط بالخروج عن هذه القواعد من عقوبات يحددها رد فعل المجتمع لحالات

الخروج بدءاً من التسامح وحتى أشد أنواع العقوبات، التي يمكن أن ينزلها بالفرد، كما أن التربية تعلم الأفراد توقعات المجتمع السلوكية من أعضائه في المواقف الاجتماعية المختلفة. وبهذا تعتبر التربية نمطاً رئيسياً من أنماط الضبط الاجتماعي في المجتمع المعاصر ( الجولاني، ١٩٩٧ ) .

ومن أهم وظائف التربية تدعيم وتأكيد القيم الأساسية والهامة في حياة أفراد المجتمع للعمل على استقراره وتقدمه، وكذلك الاتجاهات والمعايير الاجتماعية والأنماط السلوكية المحددة ثقافياً، مما يساعد على تنمية شعور الفرد بالانتماء والولاء لمجتمعه ومؤسساته ونظمه الاجتماعية. وتقوم التربية بدور التوجيه والتوعية، وتوضيح دور المؤسسات الاجتماعية والأسس التي تركز عليها. كما توضح للفرد أدواره الاجتماعية المتوقعة منه في مجتمعه والمعايير المحددة لهذه الأدوار والتوقعات المرتبطة بأنماط السلوك المحددة ثقافياً. وتعتبر التربية وسيلة الفرد والمجتمع في الضبط الاجتماعي. فالتربية ليست وسيلة لتحقيق غايات ثقافية محددة مثل تقديم المعرفة الإنسانية أو التخصص المهني، بل عملية اجتماعية متكاملة تهدف إلى إعداد أفراد المجتمع للحياة الاجتماعية، بتدريبهم على ممارسة الأدوار الاجتماعية المتوقعة منهم بنجاح في المجتمع ( السيد، ٢٠٠٤ ) .

وتقوم التربية بوظيفة الضبط الاجتماعي بصورة مباشرة عن طريق إلزامية التعليم . فالإلزامية التعليم لا تؤدي إلى فتح المجال أمام الجميع في المجتمع لتعلم المهارات والمعارف والقيم الأساسية لقيامهم بدورهم في المجتمع، وإنما تزيد أيضاً من الفرص المتاحة للفرد لنمو قدراته واكتشافها وتوجيهها بما يساعده على التكيف الاجتماعي في مجتمعه ، وأيضاً إمكانية مواصلة تعليمه في المراحل التعليمية العليا. وتعمل أيضاً على تغيير اتجاهات الفرد وإكسابه اتجاهات وقيم جديدة تتناسب مع طبيعة المجتمع وحاجات الفرد في الوقت الراهن، وهذا بدوره يساهم في تكيف الفرد في مجتمعه مما يقلل من فرص الانحراف الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية (السيد، ٢٠٠٤) .

فالتربية إذن عملية اجتماعية تعمل على تكيف سلوك الأفراد ومواقفهم لتساير القوالب والأنماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ترتضيها الجماعة. ولهذا يجب أن يكون واضحاً في الذهن، إن التربية سلطة اجتماعية ضابطة، تتمثل صفاتها الضابطة في أخذها بسنن وقواعد معينة ارتضاها المجتمع، فهي في هذه الناحية ليست وليدة أفكار فلسفية أو تأملات نظرية بقدر ما هي انعكاس تنظيمي لمقتضيات الرأي الجماعي. فلكل جماعة نظامها التربوي الذي يتأثر بتكوين جماعتها، وبيئتها الطبيعية وبأحوالها السياسية وأنماطها الثقافية والحضارية ( ناصر، ١٩٩٢ ) .

والتربية في قيامها بهذا الدور تساعد أفراد المجتمع على التكيف في مجتمعهم، وعدم الخروج على المعايير الاجتماعية السائدة مما يقلل من فرص الانحراف الاجتماعي. والتربية في أدائها لوظيفة الضبط الاجتماعي في المجتمع تعمل على غرس القيم والاتجاهات والمعايير الاجتماعية التي يرى القائمون على شؤون التربية في المجتمع أنها هامة وأساسية في فترة زمنية من حياة المجتمع لتحقيق استقراره وتقديمه .

ويعد النظام التربوي نظاما فرعيا ضمن النظام الاجتماعي العام لكل مجتمع من المجتمعات الانسانية، ولا تقتصر مهمة التربية على تلقين الأجيال الصاعدة مبادئ العلم والدراسة والمعرفة فحسب، إنما هناك مهمة أوسع تتجلى في تكيف سلوك الأفراد وفق الأنماط الثقافية والقيمية والضوابط الاجتماعية المستساغة ضمن المجتمع الواحد. فالتربية أداة اجتماعية فعالة لربط الأفراد بتراث مجتمعهم من خلال ما تنقشه في أذهان الأفراد من خبرات ثقافية وآداب سلوكية وعادات وتقاليد تبدأ مع الإنسان منذ الولادة وتستمر معه إلى آخر مراحل العمرية، من حيث إنها أداة تنظيمية ضابطة مرشدة موجّهة مثقفة محددة لسلوك الأفراد وأنشطتهم المتنوعة، فهي سلطة اجتماعية ضابطة تحمل صفة إلزامية تجعل أفراد المجتمع ينفذون إليها ويلتزمون بسننها الاجتماعية وقواعدها وأعرافها التي ارتضاها المجتمع (صديق، ٢٠٠١) .

وتعتبر مهنة التربية والتعليم مهنة فنية عليا، ينشغل العضو في هذه المهنة بالتعليم بهدف الحصول على التدعيم الاقتصادي أولا. والواقع أن التعزيزات التي تقوم بها الجماعة تجاه النظام التعليمي تعتبر مسألة ذات أهمية كبرى، والتعليم في حقيقته ليس طريقة لكسب العيش فقط، وإنما يعتبر وسيلة لضبط السلوك، وهدفا في حد ذاته. والتعليم له مزايا بالنسبة للجماعة ككل، فالمدارس الأولية تأخذ على عاتقها المهمة التعليمية التي كانت تقوم بها الأسرة من قبل وتدعم السلوك الذي يفيد الأسرة والمجتمع، والذي يتيح للأسرة أن تمارس وظائفها، وتستخدم النظم التعليمية تعزيزات مختلفة، مثل منح الدرجات الممتازة، والترقيات، والجوائز، والمكافآت، والميداليات، ومثل هذه التعزيزات تعتبر وسائل لضبط سلوك التلاميذ والطلبة داخل المدرسة وخارجها. وتتمثل أسمى أنواع العقوبة التي يمكن أن تمارس في المدرسة في السخرية أو العقاب الفيزيقي أحيانا، ولكن النظم التعليمية الحديثة تعمل باستمرار على استبعاد العقوبة الفيزيكية، واستخدام التعزيزات الإيجابية بقدر الإمكان، والالتجاء في

حالات الضرورة القصوى إلى التهديد بالحرمان أو بالفشل واستخدام هذا التهديد كنوع من الدافعية إلى التعلم وأسلوب من أساليب الضبط التعليمي ( جابر، ١٩٨٤ ) .

ويستمد الدور التعليمي أهميته من حيث مدى توافقه وتلاؤمه مع احتياجات المجتمع الحقيقية وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان هناك نوع من التكامل والتناسق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. إن هذا المفهوم يتطلب أن تكون المؤسسات الرسمية والمعنية بالتعليم على درجة عالية من المرونة بحيث يكون لديها القدرة والإيمان بأهمية التغيير أو التكيف والتعديل المستمر لمناهجها الدراسية وبما يتناسب مع المتغيرات والمستجدات الحديثة، سواء كانت قيمه تتعلق بتعزيز قيم المواطنة الحديثة، أو مهنية ترتبط باحتياجات سوق العمل. لذا، يجب أن تقوم السياسة التربوية على اعتبار المدرسة إحدى المؤسسات الرسمية للضبط الاجتماعي ذات المساس والصلة الوثيقة في عملية الحفاظ على كيان البناء الاجتماعي للمجتمع (البكر، ٢٠٠١) .

ويقول بورديو **Bordeo** كما ورد في عبد الحميد (٢٠٠٠) إن النظام التعليمي أكثر قدرة على إخفاء وظيفته الاجتماعية التي تضفي الشرعية على التناقضات الطبقية تحت مظلة وظيفتها الفنية ( التكنيكية ) التي تولد تكيفات معينة، وهذه الأساليب وتلك التقنيات تكون أكثر وضوحاً في الاختبارات والمقاييس التي تسود المدارس، ويتم بها تقرير استمرار أو استبعاد الطلاب من المدرسة. ويرى بعضهم أن هذا يعد الثقافة حول مضمون العدالة الاجتماعية. ويوضح فنش (Finch) هذه الصورة بقوله " إن ربط التعليم بالاحتياجات الاقتصادية يكون مفيداً إذا ارتبط بالتوسع في فرص العمل، غير أن التعليم قد يؤدي دوراً آخر هو السيطرة على الطبقة العاملة بدعوى احتياجات المجتمع، ويصبح التعليم أداة للضبط الاجتماعي. وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، تقوم المدرسة بإعداد الفرد لأداء دور معين وفق تقسيم العمل السائد، كما أنها تعلم الناشئة مفاهيم عن مجتمعهم وعن السلطة والصراع بأساليب ضمنية مثل المنهج الخفي، وبأساليب صريحة مثل برامج الإعداد للمواطنة، حتى أن تعليم الكافة ليس من أجل تحقيق الحراك الاجتماعي، بل لتحقيق أكبر قسط من الضبط والسلام الاجتماعي " .

ويسعى مدير المدرسة والمعلمون في تحقيق الضبط الاجتماعي لسلوك الطلبة في المدرسة، وذلك بما يحملونه من أفكار وقيم وثقافة تعزز مسائل الضبط الاجتماعي لدى الطلبة. ونتيجة العلاقة اليومية التفاعلية الاحتكاكية بين مدير المدرسة والمعلمين وطلابهم ينشأ بينهم نوع من التوحد والانسجام

إلى حد ما، وخاصة إذا كانت تجمعهم علاقة ديمقراطية قائمة على الصراحة والصدق والتعاون والحرية، عندئذ يشعر الطالب بأن المدير، والمعلم أب و صديق وموجه في الآن ذاته، هدفه الحقيقي هو صالح الطالب ونجاحه، الأمر الذي يعزز الثقة بين الطلبة ومدير المدرسة والمعلمين، مما ينعكس بشكل إيجابي على سلوكياتهم وتصرفاتهم ضمن جدران المدرسة وحتى خارجها .

لقد شهد الأردن، في الآونة الأخيرة زيادة واضحة في عدد السكان من مختلف المنابت والأصول، وواجه أزمة اقتصادية خانقة أدت إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وتعرض لتيارات ثقافية غريبة عنه نتيجة لموقعة المتوسط في منطقة الشرق الأوسط، والاتصال بأبنائه في الثقافات المختلفة، ودور وسائل الإعلام، مما أدى إلى حدوث تأثيرات وتغيرات بعضها سلبي على نمط تفكير أبنائه وبخاصة الشباب منهم، وعلى سلوكياتهم واتجاهاتهم وتوقعاتهم ونظرتهم المجتمعية. كما شهدت المدارس الأردنية سلوكيات سلبية متكررة تصدر عن بعض الطلبة بالتعدي بضرب المعلمين، أو السخرية منهم والاستهزاء بهم والتهكم عليهم وشتيمهم وتحقيرهم ومدير المدرسة أو في ما بين الطلبة أنفسهم، أو التدخين، أو كتابة العبارات على جدران الغرفة الصفية، أو الهروب من المدرسة، أو التأخر عن الطابور الصباحي، أو تكسير مقاعد الغرفة الصفية، أو العبث في ممتلكات المدرسة، وغيرها من السلوكيات السلبية. وتخالف هذه السلوكيات القوانين والأنظمة والتعليمات المدرسية، بل وتتعدى ذلك إلى مخالفة أعراف المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية، لذا جاءت هذه الدراسة لتقصي أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش .

وانصببت هذه الدراسة على المرحلة الثانوية للأسباب التالية :

١. أن المرحلة الثانوية تعد مرحلة مهمة في حياة الطالب، إذ تمثل مرحلة المراهقة وبداية مرحلة النضج، كما تعد حلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي .
٢. أن طلبة هذه المرحلة مورست عليهم عدة تصنيفات جعله منهم المسؤولين عن صناعة المستقبل، وفق رؤى منفذي السياسة التعليمية وواضعيها، بمعنى أن نهاية المرحلة الثانوية عبارة عن مفترق طرق لبداية حياة جديدة، يختار فيها الطالب مستقبله، وبالتالي فإن معالجة قضايا هذه المرحلة مسألة هامة جداً، يجب إعطاؤها الأولوية في الدراسات والأبحاث التربوية والاجتماعية .
٣. سهولة انحراف من هم في سن المراهقة، إذ تمتاز هذه المرحلة بخصائص نفسية واجتماعية متعددة، مثل تزايد الاضطراب والقلق والصراع، هذا في الوقت الذي اهتزت فيه المعايير التي

كانت تربط المجتمع في ضوء التغيرات المفاجئة في ثقافة العصر، واهتزاز القنوات وخلخلة القيم، إضافة إلى عدم قدرة التنظيمات الاجتماعية والسياسية على استيعاب طاقات الطلبة في العمل الاجتماعي والثقافي .

٤. تمثل المرحلة الثانوية مرحلة تشكل ونضج للعقائد والأيدولوجيات المذهبية والفكرية والمجتمعية .

### مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة في تعرف أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش .

### هدف الدراسة وأسئلتها :

هدفت هذه الدراسة تعرف أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

١. ما درجة الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش ؟
٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha = 0,05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف الجنس ؟
٣. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha = 0,05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف الصف الدراسي ؟
٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha = 0,05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف نوع التعليم ؟

ثانيا. المعلمون : إذ ستفيدهم نتائج هذه الدراسة في تطوير أساليب جديدة للتعامل مع الطلبة وإرشادهم وتوجيههم، وزيادة فرص التفاعل الاجتماعي معهم، مما سيؤدي بالتالي إلى زيادة ضبطهم الاجتماعي .

ثالثا. الأسرة : إذ ستفيدهم نتائج هذه الدراسة في تطوير أساليب جديدة للتعامل مع أبنائهم وإرشادهم وتوجيههم، وتعرف سلوكياتهم ومراقبتها في المدرسة والمجتمع، وتعزيز السلوكات الإيجابية لديهم، والحد من السلوكات السلبية التي تصدر عنهم، ومعالجتها بالحوار والمناقشة والطرق السليمة، وبالتعاون الوثيق مع المرشد التربوي والإدارة المدرسية .

### تعريف إجرائي :

يقصد بالضبط الاجتماعي إجرائيا : الدرجة الكلية لاستجابات طلبة عينة الدراسة على كل موقف من مواقف أداة قياس الضبط الاجتماعي المعتمدة في هذه الدراسة التي تكونت من خمسة مجالات هي: الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، والالتزام الديني والأخلاقي، والالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف، والتفاعل الاجتماعي، والانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن .

### حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية ( الصف الأول الثانوي والصف الثاني ثانوي ) الفرعين الأكاديمي الشامل والمهني الشامل في المدارس الحكومية في محافظة جرش في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

## الفصل الثاني

### الأدب النظري والدراسات السابقة



## الفصل الثاني

### الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً : الأدب النظري :

نشأة الضبط الاجتماعي وتطوره :

على الرغم من أن فكرة الضبط قديمة، وردت إشارات لها عند فلاسفة اليونان القدامى حين عالجوا مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك والسلطة، إلا أن استخدام مفهوم الضبط الاجتماعي في العلوم الاجتماعية يعد حديثاً منذ تأسيس علم الاجتماع القانوني من خلال محورية مفهوم الضبط الاجتماعي. وقد اختلفت المداخل النظرية لتناول هذا الموضوع تبعاً لتوجهات الباحثين الأيديولوجية ( هلال، ٢٠٠٢ ).

ويمثل موضوع الضبط الاجتماعي محور ارتكاز مهم بالنسبة لعلم الاجتماع الحديث، ووصل اهتمام بعض الباحثين به إلى أنهم تصورا أن كل مسائل علم الاجتماع يمكن أن تدرج تحت هذا الموضوع، رغم ما في ذلك من مبالغة كبيرة. والواقع إن فكرة الضبط ذاتها قديمة، فقد ورد كثير من الإشارات إلى مسألة النظام والقواعد المنظمة للسلوك والسلطة في كثير من الكتب التي ظهرت قبل قيام علم الاجتماع، بل وفي كتب فلاسفة اليونان القدماء. كما أن هناك عدداً كبيراً من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين، تعرض لمسألة الضبط الاجتماعي، ولكنهم استخدموا مصطلحات أخرى : كالقانون أو الدين، أو العرف، أو الأخلاق، ومن هؤلاء على سبيل المثال فوستيل دولانج في كتابه عن المدينة العتيقة، ومنتسكيو في كتابه عن روح القوانين. على أن ابن خلدون هو أول رائد للضبط الاجتماعي وضرورته للعمران البشري، وقد ذكر في مقدمته أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره ( الرشدان، ١٩٩٩ ).

وقد وجد الضبط الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية مع وجود أبسط تنظيم اجتماعي على مستوى الأفراد والجماعات البدائية التي جمعتها طبيعة الحياة والظروف الاقتصادية والاجتماعية من عمل وزواج وتكوين أسر وصيد ورعي وزراعة وصناعة . وهكذا فقد اقترن الضبط الاجتماعي بالتنظيم الاجتماعي ، حيث لا ضابط اجتماعيا ولا زاجر ولا عقوبة بدون ذلك التنظيم الذي يحدد الواجبات والحقوق ويوزع الأدوار الاجتماعية بين الأفراد ( الخشاب، ١٩٦٨ ).

وقد كان موضوع الضبط الاجتماعي موزعا بين فروع متعددة من فروع الدراسات الانسانية والاجتماعية، لهذا لم يدرس الموضوع دراسة متخصصة، وإنما كان يعالج في نطاق المضمون الكلي العام للبناء الاجتماعي، وفي ثنايا معالجة الخصائص المميزة للظواهر الاجتماعية الأخرى. ولم يكن يجمعه إطار فكري متناسق حتى وضع العالم الأمريكي روس ( Roos ) كتابه الضبط الاجتماعي سنة ١٩٥١ الذي يعد أول كتاب تناول الموضوع بوصفه دراسة متخصصة، وكفرع هام من فروع علم الاجتماع العام ( ناصر، ١٩٩٢ ) .

ومفهوم الضبط الاجتماعي من المفاهيم التي دخلت العلوم الاجتماعية حديثا. وعلى الرغم من النمو الحديث السريع لهذا المفهوم إلى الدرجة التي شكل فيها أسس أحد فروع علم الاجتماع وهو علم الاجتماع القانوني، إلا أنه ما زال حديثا في مجال التربية. والباحث في هذا الموضوع يمكنه دراسته من خلال محاور مختلفة نظرا لتعدد منظورات الدراسة في هذا المجال التي تشكلت واختلفت تبعا للاختلافات الأيديولوجية للباحثين : فمنهم من تناوله باعتباره يمثل تخطيطا عقليا وأداة للتغيير، ومنهم من تناول أساليبه بوصفها تحقق إعادة التوافق والسيطرة على الانحراف بغية تحقيق توازن النسق، ومنهم من تناوله بوصفه عاملا يؤثر في السلوك، ومنهم من تناوله انطلاقا من أن الطبيعة البشرية تتطلب أنواعا معينة من أساليب الضبط الاجتماعي ( عبد الحميد، ٢٠٠٠ ) .

فالضبط الاجتماعي في مختلف المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية يؤشر إلى الأضواء الحمراء، والأضواء الخضراء، والأضواء الصفراء لكي يتحسب الفرد شؤونه وشجونته وسلوكه على هدى ألوانها. ووسائل الضبط الاجتماعي تتداخل وتتقاطع في تأثيرها على مساحة التحرر والحرية بشقيها في حياة المواطن، حيث ينتظم في العقد الاجتماعي المطلوب. وتتعد مناهج الضبط الاجتماعي بصورها المادية وغير المادية، من ثواب وعقاب وردع وزجر وحفز وترهيب وترغيب، لذلك تتعدد أدواته التي تفرضها الأديان والقوانين والقرارات الرسمية والتقاليد والأعراف التي تعارفت عليها فئات المجتمع. وتحتضن تلك الضوابط الاجتماعية مؤسسات وتنظيمات، كالأسرة والعشيرة والمدرسة والمحكمة والسجن والمسجد والكنيسة وأجهزة الإعلام وأجهزة الثقافة وغيرها من المؤسسات الاجتماعية. ويتم الضبط الاجتماعي من خلال عمليات التشجيع والقمع والقهر والإشراف والتوجيه ووضع الحدود والمراقبة والمساءلة إلى غير ذلك من العمليات التنفيذية ( عبد الحميد، ٢٠٠٠ ) .

ويعد الضبط الاجتماعي ظاهرة اجتماعية ملازمة للحياة الاجتماعية، ولذلك يوجد في كل المجتمعات الإنسانية بأشكال وصور شتى، وقد ظهر مع أول بوادر التنظيم الاجتماعي ضمن الجماعات الأولية ثم الفئات والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المتنوعة، حتى إن التنظيم الاجتماعي اقترن وتلازم مع مسائل الضبط الاجتماعي. وكلما كان التنظيم الاجتماعي قويا ومتماسكا كانت أساليب الضبط الاجتماعي ذات تأثير فعال على أفراد ذلك التنظيم، والعكس صحيح أيضا (الخشاب، ١٩٦٨).

### مفهوم الضبط الاجتماعي :

على الرغم مما يبدو من اختلاف في منظور تناول الضبط الاجتماعي إلا أن بعض الدراسات تشترك في استخدام بعض المعاني التي تشير إلى مضمون المصطلح مثل : الرقابة، والإشراف، والتوجيه، والتحكم ، والسيطرة، والقهر، والإلزام ( عبد الحميد، ٢٠٠٠).

فقد عرف ناصر (١٩٩٢) الضبط الاجتماعي بأنه " عبارة عن القوى التي يمارسها المجتمع على أفرادها، والطرق والمعايير التي يفرضها، والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك لضمان سلامة البنيان الاجتماعي، والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف، والتمسك بالقيم والأنظمة والتعليمات المرغوبة والمقبولة لاستمرار نظام المجتمع " .

وعرف عثمان (١٩٩٤) الضبط الاجتماعي بأنه " التأثير الواعي على تغيير وتطوير المصالح والعلاقات الاجتماعية للناس، والذي يمارس بأشكال مختلفة، بهدف تأمين الاستقرار وثبات النسق الاجتماعي، ومواصلة تحسينه وتطويره " .

وعرف جيرفنتش ( Gurvitch ) ( ورد في قنوص، ٢٠٠٠) الضبط الاجتماعي بأنه " مجموعة من القيم والمعايير السائدة في المجتمع والتي يمكن من خلالها تنقية التوترات والصراعات التي تحدث بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك والتواصل بين الأفراد والجماعات، أما الجوانب الأساسية للضبط الاجتماعي فهي العرف والرأي العام والدين والقانون والأخلاق والتربية والتعليم " .

وعرف البكر ( ٢٠٠١ ) أيضا الضبط الاجتماعي بأنه " العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم " .

وعرف الصالح (٢٠٠٤) الضبط الاجتماعي بأنه " عملية هادفة وملازمة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة مخططة أو غير مخططة تقوم بها الجماعة أو المجتمع من خلال وسائل رسمية أو تلقائية لضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد والمعايير والأعراف العامة وقيم الحياة السائدة في المجتمع وبما يحقق النظام والاستقرار والتضامن الاجتماعي والأهداف العامة للمجتمع " .

ويرى الباحث أن الضبط الاجتماعي هو " درجة التزام الفرد وتمثله للقوانين والتعليمات والأنظمة وعادات المجتمع وأعرافه وتقاليد وقيمه الأخلاقية والدينية والولاء والانتماء للوطن والأمة، سواء كان هذا الالتزام نابعا عن قناعات ذاتية أو ضغوط خارجية " .

### مضامين الضبط الاجتماعي :

فيما يلي أهم المضامين التي تتطوي عليها ظاهرة الضبط الاجتماعي من الناحية الوظيفية المتكاملة :

- أ- السيطرة الاجتماعية : Social control ولهذه السيطرة معنيان :
  - أن الفرد يتحدد سلوكه من قبل الجماعة المحلية أو المجتمع الأكبر الذي ينتمي إليه، وإن عليه أن يكيف سلوكه مع الآخرين .
  - أن هذه لا تفرض على الفرد ذاتها بغرض إظهار سيادة المجتمع والجماعة وإنما لأن هذه السيطرة تؤدي إلى حسن قيام الفرد بوظيفته الاجتماعية، أو الدور الاجتماعي الذي أنيط به من خلال المنظمة الاجتماعية المنتمي لها ( ناصر، ١٩٩٢ ) .

### ب- السيطرة الإيجابية والسيطرة السلبية : Postive & Negative Control

- السيطرة الإيجابية : وتتمثل في مجموعة الطرق والأساليب الإيجابية التي تدفع الأفراد وتشجعهم على الالتزام والتمسك بالقيم والمعايير والأنماط السلوكية المقبولة اجتماعيا، والتي يرافق القيام والالتزام بها المدح والثناء والرضا الجماعي أحيانا والتقدير المادي المتمثل بالمنح والجوائز والهدايا أحيانا أخرى .

- السيطرة السلبية : وتتمثل فيما تتخذه الجماعة أو يتطلبه التنظيم الاجتماعي من الوسائل والأساليب التي يتم إيقاعها على الأفراد الذين يخرجون عن القيم والمعايير والأنماط السلوكية السوية التي ترتضيها الجماعة التي يعيشون فيها، وتؤدي إلى الاضرار والاخلال بالنظام والاستقرار

الاجتماعي، ومن هذه الأساليب الالزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية بأنواعها ودرجاتها المختلفة التي تتلاءم مع الانحراف، وهذان النوعان من السيطرة الاجتماعية السلبية والإيجابية موجدان جنباً إلى جنب ويعملان سوياً كمظهر من مظاهر الضبط الاجتماعي في المجتمعات الانسانية للمحافظة على الأمن والاستقرار والتوازن الاجتماعي ( الرشدان، ١٩٩٩).

### ج- السيطرة الرسمية وغير الرسمية : Formal & In-Formal Control

- السيطرة الرسمية : وهي المؤسسات النظامية ذات السلطة الرسمية، التي تمارس نشاطها أو نشاطاتها ضمن مسؤولية محددة ومنصوص عليها في نظام الدولة مثل : أجهزة الأمن العام، الجهاز القضائي، الجهاز التعليمي، الجهاز الاعلامي (البكر، ٢٠٠١).

- السيطرة غير الرسمية : وهي المؤسسات غير النظامية التي تقوم بدور أو بعملية الضبط أو التنشئة الاجتماعية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع مثل : الأسرة، المسجد، جماعات الرفاق أو زمرة الأقرباء، النوادي، جماعات الجوار، الرأي العام. وتعمل هذه الجماعات أو المجموعات كأداة للضبط الاجتماعي من خلال القوة أو القدرة الردعية فيها لكثير من الأشخاص ( البكر، ٢٠٠١).

### د- السيطرة المباشرة وغير المباشرة : Direct & Indirect Control

- السيطرة المباشرة : وتتمثل بالأنظمة والقوانين والتشريعات التي تضعها الهيئات والمؤسسات والجماعات الاجتماعية المختلفة. وقد تكون هذه السيطرة المباشرة إيجابية أو سلبية، رسمية أو محلية .

- السيطرة غير المباشرة : ويقصد بها تلك السيطرة التي تستمد فعاليتها ونشاطها من مصادر عامة في المجتمع، غير محددة ولا إرادية وتتمثل بالعادات والتقاليد والأعراف وما لها من سيطرة وتأثير في سلوك الأفراد وتصرفاتهم، وتسود هذه الأساليب في المجتمعات البدائية والراكدة على وجه العموم ( الرشدان، ١٩٨٤ ) .

### آراء ونظريات في الضبط الاجتماعي :

هناك آراء ونظريات مختلفة للعلماء والمفكرين في الضبط الاجتماعي، من أهمها الآتي :

أولاً : نظرية ابن خلدون :

ينطلق ابن خلدون من مفهوم العصبية كنظام اجتماعي تنظيمي للمجتمع، فهي أساس الضبط الاجتماعي للأفراد، وأن رئاسة القوم تكون بالغلبة، والغلبة تكون بالعصبية وهناك حاجة اجتماعية إلى

حاكم ومن خلال العصبية تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه فقد قال ( والعلة الطبيعية في ذلك هي قوة العصبية مثل سائر القوى الطبيعية، وكل قوة يصدر عنها فعل من الأفعال فشانها ذلك ينحصر في فعلها ) .

ويبرز ( ابن خلدون ) أثر البعد الاجتماعي في السلوك الانساني من خلال تحليله لظاهرة التقليد، فالمغلوب مولع دائما بالافتداء بالغالب في مظاهر حياته المختلفة في زيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، لأن النفس تعتقد وجود الكمال فيمن غلبها وتتناقد إليه. والضبط الاجتماعي من الظواهر الملازمة للمجتمع، وأن الانسان في حاجة إلى من يضبط سلوكه الاجتماعي بقوة قاهرة حتى لا يعتدي أحد على غيره .

ويؤكد على ضرورة السلطة الاجتماعية التي تستند إليها أساليب الضبط الاجتماعي، ولا بد من وازع يدفع الناس بعضهم عن بعض، فالضبط ضرورة اجتماعية حفظا للنظام وصونا للملك ومنعا لاعتداء الأفراد أو الهيئات على بعضهم البعض، وتحقيقا للصالح العام من خلال القوانين الاجتماعية والأحكام الشرعية والآداب الخلقية والعادات والتقاليد المتمثلة بمراعاة الشوكة والعصبية والمثل والقيم المستخدمة من آداب الحكماء وسير الملوك .

فالعصبية هي أساس الضبط الاجتماعي في نظر ابن خلدون لأنها تقوي الدولة وتساهم في تطويرها، فهي السور الحصين للمجتمع وأي خروج عنها يعد خروجا عن النظام العام وبالتالي تعرضه للعقاب بمختلف أشكاله وأساليبه، ولا يستطيع الانسان العيش بمفرده، وهو لا يأمن على نفسه من الشرور المختلفة وإذا اجتمع الناس قدروا على تحصيل معاشهم وأمنوا العدوان الخارجي، ولذا فهم محتاجون إلى أن يقوم بينهم وازع وراذع تكون له الغلبة والسلطة، والحد من تمادي جماعة على أخرى، أو فرد على آخر، فيجدها ابن خلدون متمثلة في العصبية والدولة والحاكم (الصالح، ٢٠٠٤) .

#### ثانيا : نظرية روس Ross :

يعد روس (Ross) أول من تناول موضوع الضبط الاجتماعي بدراسة متخصصة في كتابه ( الضبط الاجتماعي )، وكان متأثرا أثناء معالجته لموضوع الضبط بالاتجاه السيكولوجي، والأفكار البيولوجية والمبادئ الخلقية عن الطبيعة البشرية الخيرة، ولذلك فسر الضبط الاجتماعي بأنه ضرورة لا بد منها تستلزمها الطبيعة البشرية الخيرة، حتى يتكيف الأفراد بتصرفاتهم وفق النظام الطبيعي، كما

أنه تناول بعض العوامل الاجتماعية التي تعد أدوات ووسائل للضبط الاجتماعي، فعالج الأثر الذي يتركه كل من الرأي العام والقانون والتربية والدين والعقيدة والمثل الشخصية والطقوس والقيم الاجتماعية في مسائل الضبط الاجتماعي .

ولم يوضح روس (Ross) الفواصل بين وسائل الضبط الاجتماعي وأجهزته، والعوامل التي تعزز بقاءه وبقاء فعاليته، حيث عالج وسائل الضبط الاجتماعي على أنها ظواهر اجتماعية تلقائية، أكثر منها تنظيمية وبعد روس هو صاحب الفكرة التقليدية عن الضبط الاجتماعية، من حيث أن الضبط الاجتماعي يتضمن معنى الهيمنة والضغط من جانب سلطة عليا، ولكنه لم يتناول الظواهر الاجتماعية التي لها دور في الضبط الاجتماعي وخاصة الظواهر السياسية والاقتصادية، ولكن أهم ما يميز الضبط الاجتماعي من منظور روس هو إبرازه أن وسائل الضبط الاجتماعي هي الركيزة الأساسية لتحقيق النظام الاجتماعي، وهو الذي يدعم التضامن والتماسك الاجتماعي ضمن المجتمع (صديق، ٢٠٠١) .

### ثالثا : نظرية جورج هومانز G. Homans :

حدد هومانز مسألة الضبط الاجتماعي من خلال الخضوع والامتثال للمعايير من جهة، وأنها إحدى القضايا المتعلقة بتنظيم السلوك من جهة أخرى. ويرى هومانز في أن علاقات الاعتماد المتبادل هي التي تخلق الانضباط في المجتمع، وهذا الاعتماد المتبادل يجعل أعضاء المجتمع مضطرين إلى الامتثال لمعايير معينة تسهل عمليات التبادل ومختلف مظاهر العلاقات الاجتماعية، ويقول بأن خروج أي فرد عن معايير الجماعة يؤدي به إلى وجود مشاعر معينة ضده تتحول إلى عقاب، وحينما يكون العقاب قاسيا يكون رادعا للأخرين حتى لا يخرجوا عن معايير مجتمعهم. ولولا العقوبة لما كان هناك ضبط اجتماعي في المجتمعات الانسانية، وبالتالي فإن العقوبة تثبت المعايير الاجتماعية في عقول أعضائها ويتم ذلك عندما يكون المجتمع في حالة من التوازن، أي أنه عندما يكون الضبط الاجتماعي فعال ويقوم بوظائفه، فنستطيع الحكم على المجتمع بأنه مستقر ومتوازن. وقد توصل هومانز من خلال نظريته عن التبادل الاجتماعي إلى نتائج عدة منها :

- يعد الضبط فعالا بالقدر الذي يواجه به الانحراف عن قاعدة معينة بعدة ضوابط منفصلة، لا بضابط اجتماعي واحد .
- أي انحراف يهدد نسق العلاقات يمكن أن ينتج عدة انحرافات مستقبلية .
- الضبط الاجتماعي هو العملية التي عن طريقها يمنع الشخص من ارتكاب السلوك الانحرافي .

- ليس من الضروري أن ينتج العقاب ضبطاً، إنما يؤدي العقاب إلى الضبط في حالة توازن النسق .
- يصيح سلوك الانسان منضبطاً، لأن نتائج انحرافه عن المعيار سوف تكون في حالة توازن الجماعة غير مرضية له وللآخرين .
- الضبط الاجتماعي، إما أن يكون منبثقا عن النسق وإما أن يكون مفروضا عليه، وهو متضمن تلك العلاقات المتداخلة والتفاعلات التي توجد بين مكونات النسق ( صديق، ٢٠٠١ ) .

#### رابعا : نظرية كولي Cooley :

تؤكد نظرية كولي على أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع. فالمجتمع هو الذي يخلق وجوده ومثله ثم يخلق قواعد ضبطه التي تستند إلى مثله. فالضبط إذن هو ضبط ذاتي. فالمجتمع هو الذي يضبط الأفراد والمؤسسات وهو نفسه الذي ينضبط في الوقت نفسه. وقد أكد كولي أهميه الجماعات الأولية Primary Groups كالأسرة وجماعة الجيران والأقارب والأصدقاء وجماعة العمل من الزملاء والجماعات المحلية والتي سماها "وجها لوجه" فهي جماعات تتميز بالعلاقة العاطفية والإخلاص والثقة، ولذلك فإن الأفراد يتعلمون منها قواعد الضبط ويطيعون ضوابطها طاعة عمياء. وكذلك جاء كولي بمفهوم الذات المرآة أو الذات المنعكسة (Looking Glass Self). وطبقا لهذا المفهوم فإن الانسان يرى صورته أو صورة سلوكه على وجه المجتمع، وبذلك يصبح المجتمع كمرآة عاكسة وهو من خلال إطلاعه على رضا الناس أو عدم رضاهم عن سلوكه الذي ينعكس في المرآة يعدل سلوكه، وبذلك يتعلم الناس كيف يلتزمون بقواعد الضبط (سمرين، ٢٠٠٥) .

#### خامسا : نظرية سمنر Smenr :

أهتم سمنر في كتابه، الطرائق الشعبية (Folkways)، بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق ببلورة وتقنين الأنماط التقليدية، ويقول : أن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة، أما السنن الاجتماعية (Mores)، فيرى أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الخير الاجتماعي، ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها، وهو لا يرتبط بأية سلطة. والفكرة الأساسية عند سمنر تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل



الاجتماعي، وهي ليست من خلق الإرادة الانسانية. وللأعراف أهمية بالغة عند سمنر، لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين. والنظام عبارة عن فكرة وبناء .

ويفرق سمنر بين النظم الاجتماعية العادية والنظم المقننة أي القوانين، ويرى أنه من المستحيل وضع حد فاصل بين الأعراف والقوانين، وأن الفرق بينهما يكمن في صورة الجزاءات ذاتها، حيث تعتبر الجزاءات القانونية أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية ( الرشدان، ١٩٩٩ ) .

#### سادسا : نظرية ريس Reiss :

يرى ريس أن الانحراف يمكن أن ينشأ عن فشل الضوابط الشخصية أو الاجتماعية في امتثال السلوك مع المعايير القانونية والنسق الاجتماعي، وهذا يعني أن الانحراف يمكن أن يحدث عندما تكون الضوابط الاجتماعية والشخصية غائبة أو ضعيفة جداً، بحيث لا تؤدي إلى امتثال السلوك للمعايير الاصطلاحية (قواعد العرف) .

وحدد ريس مصادر الضبط الاجتماعي في ثلاثة أمور، وإذا كانت مؤثرة وفعالة فإنها تؤدي إلى امتثال السلوك مع المعايير الاصطلاحية في النسق الاجتماعي، وهي :

١. ضوابط المجتمع المحلي والضوابط النظامية، فالجوار ومناطق الإقامة مصادر ضابطة لها قاعدة اجتماعية، وتعتبر المدرسة أبرز مصادر الضبط النظامي تأثيراً .
٢. الجماعات الأولية، والأسرة هي أكثر هذه الجماعات تأثيراً، فالضوابط الشخصية وممارسة الضبط الاجتماعي على الطفل تعتبر من أهم وظائف الأسرة .
٣. الضوابط الشخصية، وهي نتاج استدماج معايير الجماعة الاجتماعية التي لديها توقعات غير المنحرفين .

وبين ريس أيضاً أن محاكاة السلوك المنحرف ناتج عن الضوابط الشخصية والاجتماعية الفعالة، وأن هناك أربع حالات تؤدي فيها الضوابط غير الفعالة إلى الانحراف هي :

١. الضوابط التي كانت راسخة سابقاً ثم انهارت .
٢. غياب قواعد اجتماعية معينة لدى جماعات مرجعية مهمة .
٣. عندما يوجد تعارض بين القواعد الاجتماعية لدى جماعات مرجعية مهمة .
٤. عندما لا يستدمج الفرد معايير الضبط التقليدية المتعارف عليها .

ويرى ريس أن الحالة الرابعة لا تعني أن الفرد عندما لا يستدمج معايير الضبط فإنه يستدمج معايير الانحراف، حيث أن الفرد قد لا يستدمج أي معايير على الإطلاق، وهذا الفرد غير منضبط وبالتالي قد ينحرف. وهذه النقطة تبرز الاختلاف عن نظريات التنشئة الاجتماعية التي تفترض أن الشخص الذي يستدمج المعايير التقليدية الاصطلاحية يجب أن يستدمج معايير الانحراف (الصالح، ٢٠٠٤).

### خصائص الضبط الاجتماعي :

يشير كثير من الباحثين والعلماء أن الضبط الاجتماعي يتضمن توجيهها مقصوداً، لذا يمكن تحديد بعض الخصائص التي تميز عملية الضبط الاجتماعي فيما يلي :

١. أنه يتضمن فكرة التدخل الفعلي في النظم الاجتماعية، وهذه الفكرة وليدة التجربة الاجتماعية. وأظهرت الدراسات الاجتماعية أنه بإمكان الإنسان التدخل لكي يعدل ويكيف النظم الاجتماعية بكل ما تتطوي عليه من جوانب التراث الثقافي، ويكون هذا التدخل نتيجة الحركة الاجتماعية التي تؤدي إلى الاضطرابات والفوضى في النظم، وعجزها عن إشباع الحاجات والرغبات الفردية أو الطائفية أو الطبقيّة، نتيجة أوضاع اجتماعية مرضية كالبطالة أو سوء توزيع الثروات، أو انتشار الأمراض واستفحال الأمية أو شيوع الجريمة مما يدعو إلى تطوير عادات وطرق جديدة وقواعد تنظيمية لتعيد التوازن إلى القوى الاجتماعية وتقضي على القلق والاضطراب عند الأفراد والوصول إلى حالة من التكيف المقبول. ومن الأمثلة على ذلك اضطراب المجتمعات التي تؤمن بالروح الفردية إلى تأكيد الناحية الاجتماعية والحد من الحريات الشخصية عن طريق إصدار تشريعات الضمان الاجتماعي، والتشريعات العمالية، وقوانين التعليم الإجباري، والقوانين المنظمة للملكية والحد من الاحتكار، وتشجيع الاتجاهات التعاونية (الرشدان، ١٩٩٩).

٢. أن الضبط الاجتماعي عملية منظمة، إذ لا يكون التدخل في النظم الاجتماعية عشوائياً أو تلقائياً وإنما يتبع خطة منظمة هادفة وتعاونية تشترك في تنظيمها وتنفيذها القطاعات الموجودة في المجتمع والمؤسسات المختلفة لتحقيق الضبط الاجتماعي (ناصر، ١٩٩٢).

٣. يرتكز الضبط الاجتماعي على القانون الاجتماعي، فمن المسلم به وجود دوافع أولية أو حاجات عند الفرد كالحاجة إلى الطعام والشراب والنوم والجنس وكل هذه المعطيات تتطلب الإشباع، إلا أن إشباعها لا يتم بلا ضوابط كما هو الحال عند الحيوان وإنما تخضع إلى عوامل الضبط الاجتماعي (ناصر، ١٩٩٢).

٤. أن الضبط الاجتماعي هادفاً، بمعنى أنه لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار علاج وتعديل الانحراف في المجتمع (ناصر، ١٩٩٢).

٥. أن الضبط الاجتماعي يمكن أن ينطوي على عنصر التبرير العقلي، كما أنه يتضمن في كثير من المواقف التصميم الهادف للتغيير والتطوير، وأنه قد يركز ويبرر عن طريق الاعتقاد الواعي والوعي القومي بضرورة تحقيق الهدف القيمي. وهو في هذا المجال يهدف أساساً إلى تحقيق التنشيط في الأجهزة والهيئات والمنظمات الثقافية والمؤسسات الإنتاجية على نحو يساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية. وبذلك يتعدى الدور الوظيفي للضبط الاجتماعي حدود السكون والاستقرار إلى ميدان النشاط والحركة (الرشدان، ١٩٩٩).

### وسائل الضبط الاجتماعي :

اختلف علماء الاجتماع إلى حد بعيد في تحديد وتصنيف الوسائل التي يلجأ إليها المجتمع لتحقيق الامتثال بين أعضائه، والمواقف التي تستخدم فيها تلك الوسائل، ومدى فاعلية كل وسيلة في تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع. وقد أدى إلى هذا الاختلاف نسبية هذه الوسائل، فكل مجتمع وسائله الخاصة في ضبط سلوك أفراده، ذلك أن هذه الوسائل تختلف وفقاً لظروف المجتمع من حيث البساطة أو التعقيد ونمط الثقافة السائدة فيه، فما يعتبر وسيلة ناجحة في مجتمع ما قد لا تكون ناجحة في مجتمع آخر. وحتى في نفس المجتمع فالوسيلة التي تكون فعالة في مجتمع محلي كمجتمع القرية أو البادية قد لا تكون فعالة في المجتمع الحضري في المدينة. فوسائل الضبط الثقافية كالشائعات مثلاً تلعب دوراً فعالاً في مجتمع القرية لأن العلاقات في المجتمع القروي علاقات شخصية ومباشرة (علاقات الوجه للوجه)، بينما هذه الوسيلة لا تجد نجاحاً في مجتمع المدينة الواسع لأن العلاقات في المدينة علاقات لا شخصية وغير مباشرة (الصالح، ٢٠٠٤).

ولكل مجتمع آلياته في تحقيق الضبط ومواجهة الانحراف وحسم النزاعات. وهذه الوسائل تستمد فاعليتها من منظومة القواعد السلوكية المرتبطة بالعادات والتقاليد والأعراف والقانون والمعتقدات الدينية والأخلاقية السائدة، والتي تملئ على الأفراد كيف يتصرفون، وعلى أي نحو يكون سلوكهم، فتصبح بمثابة قانون متعارف عليه يتصدى لمواجهة ما يطرأ بينهم من مشكلات ونزاعات في معاملاتهم الحياتية، ويرسم لها الحلول ويضع الجزاءات لمن ينحرفون عن هذه المنظومة، بهدف المحافظة على البناء الاجتماعي وما يحويه من علاقات وتفاعلات اجتماعية (الخشاب، ١٩٦٨).

وقد صنف لابييري Lapiere ، حسب ما جاء في الصالح (٢٠٠٤)، وسائل الضبط

الاجتماعي في سبعة أنماط هي :

١. أوتوقراطية .
٢. بيروقراطية .
٣. ثقافية .
٤. ديمقراطية .
٥. أيديولوجية .
٦. عسكرية .
٧. دعائية .

وصنف روسك Roucek ، كما ورد في الصالح (٢٠٠٤)، وسائل الضبط الاجتماعي في

إثنتي عشرة وسيلة هي :

١. الأيديولوجيات .
٢. الوسائل الفكرية .
٣. اللغة والرموز .
٤. الفن والتراث .
٥. الترويح .
٦. عمليات القيادة .
٧. الجماعات السرية .
٨. الوسائل غير العنيفة .
٩. العنف والإرهاب .
١٠. الضبط الاقتصادي .
١١. التخطيط الاجتماعي .
١٢. الرأي العام ويشمل : الدعاية، والصحافة، والراديو، والسينما، والتلفزيون .

وقد حدد إدوارد روس Ross ، وفقا لناصر (١٩٩٢)، أهم وسائل الضبط الاجتماعي في

خمس عشرة وسيلة أوردتها مرتبة حسب أهميتها كالاتي :

١. الرأي العام .
٢. القانون .
٣. العقيدة .
٤. الإيحاء الاجتماعي .
٥. التربية .
٦. العادة الجمعية .
٧. دين الجماعة .
٨. المثل العليا الشخصية .
٩. الشعائر والطقوس .
١٠. الفن .
١١. الشخصية .
١٢. التنوير والتثقيف .
١٣. الخرافات والأساطير .
١٤. القيم الاجتماعية .
١٥. قيم الطليعة الواعية .

وقد أطلق روس ( Ross ) على هذه الوسائل اصطلاح ( الآلات المحركة أو الضابطة ) باعتبارها الأساس الفعال للنظام الاجتماعي. بمعنى، أن الضبط هو العنصر الذي يوجد ويهيئ العناصر الضرورية اللازمة للاستقرار، ولتحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي، فالنظام الاجتماعي بهذا المعنى يعتبر النتاج الطبيعي لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي ( الرشدان، ١٩٩٩).

أما وسائل الضبط الرئيسية عند جورفيتش G.Gurvitch ، كما وردت في الرشدان (١٩٨٤) ، فهي : الدين، والسحر، والأخلاق، والفن، والإيديولوجيا، والتربية، وهذه الضوابط الرئيسية تنفرع في نظره إلى فروع كثيرة وفقا للشكل المورفولوجي للجماعة، كما تختلف أهميتها النسبية باختلاف الهيئات الاجتماعية .

أما وسائل الضبط الاجتماعي عند ابن خلدون فهي : الدين، والقانون، والأعراف الاجتماعية، والعادات والتقاليد والآداب، والأخلاق والمثل العليا، وهو ينظر إلى الضبط الاجتماعي نظرة اجتماعية نفسية نفعية، لأنه يرى أن الضبط الاجتماعي لازم للحياة الاجتماعية، وبنفس الوقت ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان، وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه ( الصالح، ٢٠٠٤ ) .

وصنف كارل مانهيم Karl Mannheim ، كما ورد في الخشاب (١٩٦٨) وسائل الضبط

الاجتماعي في نوعين أساسيين هما :

أ- وسائل مباشرة : مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيرا مباشرا في السلوك الإنساني، أي التأثير الشخصي للأفراد، كضبط أحد الوالدين لسلوك أحد أطفاله، وينطبق كذلك الأمر على رجال الدين وأتباعهم، وعلى المدرسين وطلابهم .

ب- وسائل غير مباشرة : إذ يتأثر سلوك الإنسان وتتأثر عاداته من خلال ما يتعلمه من البيئة الاجتماعية والثقافية والطبيعية، أي أن الأفراد ينضبطون من خلال مصادر بعيدة غير مباشرة، ويتم ذلك بوجود سلطة اجتماعية لها كيانها ووجودها وقوة إلزامية ترغم الأفراد على أن يخضعوا لها وفق قوالب ونماذج معينة. ويلاحظ أن التأثير غير المباشر لعوامل الضبط الاجتماعي يرتبط بحجم الجماعة والتنظيمات القائمة في المجتمع ؛ ووسائل الحراك الاجتماعي Social Mobility وهذه الأمور متكاملة بصورة أو بأخرى في كل الأشكال الاجتماعي .

### أساليب الضبط الاجتماعي :

إن أساليب الضبط الاجتماعي عبارة عن أدوات تستعمل بها مجموعة ما أعضائها، أو تجبرهم بواسطتها على أتباع معاييرها وأساليبها السلوكية، وتستخدم تلك الأساليب لتحقيق أهداف معينة للضبط الاجتماعي تتفق ومصالح الجماعة، أو الطبقة المسيطرة وهناك أساليب مادية وفيزيائية كالعقوبات البدنية أو السجن، وأخرى معنوية كالرعاية والتربية والأيدولوجية، وأخرى مباشرة كالقانون أو غير مباشرة كالدعاية للأساليب المادية، أو ما يعرف بالقهر الرسمي الذي شرعه ونص عليه القانون الرسمي، والذي تكسبه الدولة صفة الشرعية، وتعهد بممارسته للوسائط أو السلطات الرسمية مثل الجيش والشرطة ( هلال، ٢٠٠٢ ) .

ويأتي القهر الاقتصادي كنوع من الأساليب المادية وهو يعني حرمان الخارجين على أهداف الضبط الاجتماعي من حقوق أو مزايا اقتصادية يتمتع بها المسايرون ( الطرد من العمل، أو مصادرة الممتلكات ). أما الأساليب المعنوية فهي عديدة منها، الأيديولوجية والدعاية والدين والعرف والقانون والسخرية والازدراء والتجاهل والمقاطعة والتشهير والامتنال، وتحقق تلك الأساليب الاقناع ( هلال، ٢٠٠٢).

وتسود في المدارس أساليب متنوعة للضبط الاجتماعي من أجل السيطرة على سلوك الطلبة وتوجيه تصرفاتهم، حيث تدرج من أساليب معنوية كالتوبيخ والتحذير والتهكم والسخرية وتوجيه ألفاظ غير لائقة، وأساليب مادية أحيانا كالضرب أو الفصل، ومن المعلوم أن انتشار هذه الأساليب انعكس على سلوك بعض الطلبة فأدى إلى محاولة الخروج عن النظام المدرسي والقيام بتصرفات سلبية كتدمير الأثاث المدرسي والهروب والتسرب المدرسي ومحاولة الاعتداء على الجهاز الإداري والتعليمي وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين المدرسية المعمول بها، مما ينعكس بشكل مباشر على مستويات تحصيلهم الدراسي (صديق، ٢٠٠٣).

إن اتجاه الطالب نحو أساليب الضبط الاجتماعي يؤثر في اكتسابه وتعليمه وتحصيله في تلك المؤسسات التعليمية (المدرسة الثانوية) وخاصة في الصف الأول ثانوي والثاني ثانوي، وخطورة المرحلة التي يمر بها الطالب (مرحلة المراهقة) من جهة، ولاعتبارها مرحلة حساسة وحرجة من حياة الطالب التي يتحدد من خلالها مستقبله العلمي والمهني من جهة أخرى. ففي حال وجود اتجاه إيجابي يتخذ صيغة القبول نحو أسلوب اجتماعي ضابط، فإنه من المحتمل أن يدفع ذلك الاتجاه التقدم نحو تحصيله الدراسي، وما دام هناك اتجاهات سلبية نحو بعض أساليب الضبط الاجتماعي، فإن ذلك قد يؤدي إلى إعاقة مستوى التعليم والتحصيل للطلبة (صديق، ٢٠٠٣).

### مؤسسات الضبط الاجتماعي :

هناك مؤسسات مختلفة للضبط الاجتماعي، تشمل : الأسرة ، والمدرسة، والمؤسسة الدينية، والأجهزة العامة. وتعمل هذه المؤسسات أو المجموعات كأداة للضبط الاجتماعي من خلال القوة أو القدرة الردعية لكثير من الأشخاص ( البكر، ٢٠٠١). وفيما يلي شرح لدور هذه المؤسسات في الضبط الاجتماعي :

## أولاً. الأسرة :

تلعب الأسرة دوراً كبيراً في سبيل تحقيق تربية اجتماعية متكاملة، وذلك لأنها لا تزال تحتفظ بدورها الإيجابي في تنشئة الفرد، فعليها يتوقف بشكل ملحوظ تكوين شخصيته، إذ أنها تشرف على تربيته في وقت لا يكون قد استكمل مقومات ذاتية الفرد الاجتماعي (ناصر، ١٩٩٢).

وتعتبر الأسرة أول مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأهمها، فهي تتحمل مسؤولية رعاية الصغار وتغذيتهم، وتلبية احتياجات الطفل الجسمانية وتعليمه السلوك الأخلاقي وتدريبه عليها والمهارات المختلفة، كما تقوم بضبط سلوك الصغير ليصبح ممثلاً لسلطة المجتمع، ومن خلال الأسرة ينمو الحب والتعاطف والاتجاهات الأخلاقية والأحاسيس، والدوافع. والأسرة هي جماعة أولية، ومهد الأخلاقيات والمثل العليا الإنسانية (الهادي، ٢٠٠٢) .

ويقع على عاتق الآباء والأمهات منح قسط من الحرية يتناسب مع المرحلة العمرية لأبنائهم، لأن الطفل يتقمص شخصية والديه من سن الخامسة، كما أنهم يعتبرون آباءهم المثل الأعلى الذي يحاكونه. ولذا، لا بد من أن يلتزم الآباء قاعدة التوازن في معاملة أطفالهم (ناصر، ١٩٩٢) .

وتلعب الأسرة دوراً هاماً في عملية التربية الاجتماعية المتكاملة للأطفال ، لما تقوم به من إشباع للحاجات البيولوجية والنفسية والتربوية والاجتماعية لأبنائها، ومن خلال ما تزرعه في نفوس أبنائها من قيم وأنماط سلوكية تحدد فيه معايير الخير والشر والمباح والممنوع والمحبوب والمستهجن والآداب السلوكية الرفيعة ، وقواعد التعامل مع الآخرين ، والقواعد السلوكية الضابطة المستمدة من قوانين المجتمع وأعرافه، ولكن أسلوب الوالدين في تعاملهم مع أبنائهم ومستوى ثقافتهم واهتمامهم بأولادهم له دور مميز في مدى انسجامهم مع قيم المجتمع وعاداته، فالأب المتسلط القاسي غير الأب المتفهم الواعي ، والأم التي تراقب أولادها وتشجعهم وتقوم سلوكهم وترعاهم غير الأم التي لا تكثر بهم أو تدعهم يتصرفون دون مراقبة وبحرية تامة وغير ذلك من الأساليب التي تترك آثاراً واضحة على سلوكهم وانضباطهم (صديق، ٢٠٠١) .

إن درجة النجاح الذي يمكن أن تحرزها الأسرة باعتبارها هيئة ضابطة وممثلة للضبط الاجتماعي يختلف باختلاف أنظمة المجتمعات، فإذا كانت الأسرة تعيش في مجتمع محلي تتفق تقاليد مع تقاليد الأسرة فإن وظائفها حينئذ تكون أكثر فعالية، نظراً لأنها تستطيع أن تحقق معايير المجتمع، أما إذا



فالمدرسة نظام اجتماعي ضابط تحكمه أهداف خاصة ومحددة، يتكون من مجموعة أفراد تقوم فيما بينهم علاقات تفاعلية تبادلية وظيفية منظمة مدروسة، لكل فرد فيها حاجاته الخاصة به يقوم من خلالها بدوره في عملية ضبط النظام المدرسي الكلي ويحقق أهدافه وطموحاته من حيث أنه نظام فرعي ضابط ضمن النظام الكلي للمدرسة، فالطالب هو نظام فرعي ضابط وكذلك المعلم والمدير والمشرف، وتتشابك هذه الأنظمة الفرعية بعلاقات اجتماعية إما رسمية من خلال القوانين والتشريعات التربوية، واما غير رسمية على شكل أعراف وتقاليد جاءت من ثقافة المجتمع وقيمه، وبالتالي فان النظام المدرسي المضبوط والناجح في تحقيق غايات وأهداف عناصره وأفراده ينعكس بشكل إيجابي على مستوى النظام في المدرسة لأنه يحقق إشباعا لحاجاتهم. والعكس صحيح ، فكلما أخفقت المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي ، كان هناك مجال أكبر للإحباط والفشل لكل أعضاء النظام المدرسي وبالتالي تدني مستوى الرضا والنجاح والتحصيل الدراسي، مما يؤدي إلى نشوء طلاب ومعلمين ومديرين غير قادرين على ضبط أنفسهم، مما يعكس سلبا على مستويات طموحهم وتظهر بينهم بوادر اليأس وخيبة الأمل وقلة الانتماء إلى المدرسة، مقرونا بظهور بعض المشكلات الاجتماعية كانهفاض مستويات التحصيل الدراسي، والغش والتسرب من المدرسة، وإهمال المعلمين، ولا مبالاة الإداريين، وانخفاض مستويات الإبداع وتدني الابتكار، وخرق بعض القوانين، وبالتالي سيادة جو من الفوضى والاضطراب على كافة مستويات النظام المدرسي وتنعكس بدورها على المجتمع (صمادي، ١٩٩٠) .

وتقوم المدرسة بعملية التنشئة الاجتماعية مكتملة لما قامت به الأسرة في المراحل الأولى من حياة الطفل، وتسعى إلى غرس القيم والاتجاهات الإيجابية التي ترتضيها ثقافة المجتمع، والتي تعزز أنماط الضوابط الاجتماعية. وتمارس المؤسسة التعليمية أساليبها الضابطة لطلابها في أحيان كثيرة، هدفها الإصلاح والتقويم ومعالجة الأخطاء حتى يرتدع الطالب وينسجم مع ما تريده منه إدارة المدرسة، التي ما هي إلا نظام فرعي ضمن البناء الاجتماعي (صديق، ٢٠٠١) .

ويقتضي الدور التربوي للمدرسة أن تكون حلقة وصل في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتم فيها تمثل وتشرب المبادئ والقيم التي ساهمت الأسرة في بلورتها لدى الطفل، وذلك لإعداده للتكيف مع النسق الأخلاقي العام للمجتمع، حيث يتجذر ويتأصل هذا النسق من خلال تعريف الطالب بالقواعد والمعايير السلوكية والأخلاقية للمجتمع من جانب، وترسيخ مبدأ احترامها والعمل بها من جانب آخر، ولهذا يتمثل الدور التربوي للمدرسة في تهيئة وتوظيف كل المؤثرات الموجهة التي يراد منها أن

تصوغ كيان الإنسان وتهدى سلوكه في كل نواحي الحياة جسدية كانت، أم اجتماعية، أم فكرية، أم فنية، أم أخلاقية، أم روحية، فالتربية تشمل كل المنظمات والعوامل والأساليب والطرق والتي تدخل في نطاق الفعاليات التهديبية ( البكر، ٢٠٠١ ) .

ويخضع الضبط الاجتماعي داخل المدرسة لمجموعة من القواعد والمعايير التي تحدد مسؤوليات الجماعات التربوية وحقوقها داخل المدرسة، والواقع إن المدرسة الحديثة تخضع في تنظيمها للإجراءات الرسمية، ولذلك فإن قواعد الضبط الاجتماعي المدرسي مكتوبة وليست عرفية، أو خاضعة لأحكام العادة والتقاليد. فمسؤوليات الإدارة محددة، ومسؤوليات التلاميذ محددة، غير أن السياسة التربوية المتبعة، والأيدولوجية التربوية التي توجه النشاط التربوي داخل المؤسسات التربوية، تطبع الضبط الاجتماعي بطابعها الخاص. كما أن اتباع نظام دقيق في توزيع الأدوار، وتحديد التوقعات المرتبطة بكل دور من أدوار الجماعات التربوية له تأثيره أيضا على تأكيد عوامل الضبط الاجتماعي في المدرسة. وبالنسبة لبناء السلطة وتوزيعها بين الأدوار فإن المدرسة الحديثة تؤكد على المشاركة، والشورى، وأخذ رأي أولياء الأمور، وتتخذها كوسائل لدعم عوامل الضبط الاجتماعي. إلا أن السلوك في نطاق المواجهات الاجتماعية رغم أنه ذاتي، إلا أنه ليس منعزلا عن سلوك الدور، وذلك لأن الأفراد في علاقة متبادلة مع سلوك الآخرين، وأنهم يشكلون فريقا تتشابه تصرفات أعضائه تجاه بعضهم البعض، وهذا في حد ذاته يلعب دورا في دعم عوامل الضبط، وذلك لأن إنجاز الفرد لدوره يتم في نطاق متواضعات روتينية تنظم نمط الفعل ( الجولاني، ١٩٩٧ ) .

### ثالثا. المؤسسة الدينية :

من واجب المؤسسات الدينية كالمسجد في المجتمعات الإسلامية، والكنيسة في المجتمعات الغربية، أن تقوم بدور الضابط الاجتماعي، أي ترشد الأفراد إلى العمل الذي يسيطر على سلوكهم. والمؤسسة الدينية لها دور كبير في الضبط الاجتماعي، لأن عقيدة الجماعة، أي جماعة، تدعو وتحض على ضبط السلوك وفق المبادئ التي يؤمن بها المجتمع ( ناصر، ١٩٩٢ ) .

ويودي الدين وهو أقوى الضوابط الاجتماعية، وضائف اجتماعية مهمة، فالدين فضلا عن المحافظة على النظام والانسجام الاجتماعي يقوي الرابطة الاجتماعية ويشعر المجتمع بوحدته الخاصة

من خلال اتحاد في العقيدة واشتراك في الممارسات والمناسبات الدينية وامتثال للأوامر والضوابط والنواهي الإلهية، فتصبح الضوابط الدينية لها قوة إلزامية (الصالح، ٢٠٠٤) .

ويشكل الدين نظاماً معتقدياً غالباً ما يؤثر على فكرة الناس عن ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ ويؤثر ذلك بدوره على سلوكهم نفسه. وأن المعتقدات والتعاليم الدينية غالباً ما تدعم وتقوي المعايير والقيم السائدة في المجتمع وذلك بإعطائها قدسية معينة، أو تقوي وتدعم قيماً أساسية مثل احترام البشرية والممتلكات الخاصة للآخرين، مما يجعل مخالفة التعاليم الدينية من جانب المؤمنين بها قد يتمخض عن شعور بالذنب لديهم (تأنيب الضمير) كأنما هنالك ضابط شرعي خفي يراقب سلوكك .

#### رابعاً. المؤسسات الإعلامية :

ويقصد بها هنا الأجهزة الرسمية والأهلية، بمعنى أجهزة الدولة كالإذاعة، والتلفاز، والفضائيات والأجهزة الإعلامية العامة، مثل تكنولوجيا المعلومات والانترنت، والهاتف المحمول، والصحافة، ودور النشر، والنوادي والجمعيات العامة، والمكتبات الرسمية وغير الرسمية والمسرح، من خلال ما تقدمه من معارف وخبرات ومشاهد وانطباعات تسهم مساهمة فعالة في ضبط سلوكهم وتصرفاتهم، وزيادة خبراتهم في مسائل الحياة المتنوعة. كل هذه المؤسسات لها دور في الضبط الاجتماعي لأنها تبتث المعلومات والأفكار وتنتشرها في المجتمع، فلا بد والحالة هذه أن تكون هذه الأفكار نابعة من تراث المجتمع، وعقيدته، وأفكاره، ولا بد أن تكون مماثلة للأفكار التي تنتشرها العائلة، والمدرسة، والمؤسسة الدينية، بمعنى أن يكون هناك تواتر بين ما يعلم وينشر في المؤسسات كلها كي يسير المجتمع ومن فيه من أفراد على نسق واحد. وبهذا يمكن أن يكون الضبط الاجتماعي في أعلى فعاليته، فما هو خير لا بد أن يكون خيراً في المسجد والأسرة، والمجتمع، والمدرسة، وما هو شر لا بد أن يكون كذلك في أي من هذه المؤسسات (ناصر، ١٩٩٢).

وتظهر أهمية الرأي العام كوسيلة للضبط الاجتماعي في رعايته ودفاعه عن المثل الاجتماعية والمبادئ والمفاهيم الخلقية والنماذج العرفية والقيم التقليدية للجماعة، فهو القوة التي تساند هذه الأدوات الضابطة والقواعد المنظمة لعلاقات الأفراد الاجتماعية (الصالح، ٢٠٠٤) .

## ثانيا : الدراسات السابقة :

تعرضت بعض الدراسات لموضوع الضبط الاجتماعي المدرسي من وجهات نظر ومتغيرات مختلفة ومتباينة ، فمنها ما تناوله على صعيد المدرسة ضمن سياق عمليات الانضباط الصفي والمدرسي ، ومنها ما توجه نحو النظام المدرسي، في حين توجه بعضها الآخر لدراسة الضبط الاجتماعي بشكل ميداني تجريبي وفق أدوات علمية مصممة ، أو بشكل وصفي تحليلي من خلال تحليل الظواهر وربطها بشبكة العوامل والأسباب.

ولأغراض هذه الدراسة قُسمت الدراسات السابقة إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية .

### أ- الدراسات العربية :

أعد سمرين (٢٠٠٥) دراسة هدفت تعرف مفهوم الضبط الاجتماعي في الإسلام والفكر التربوي الغربي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إذ أن هذا المنهج يقوم على تحليل ووصف مفهوم الضبط الاجتماعي كما ورد في الإسلام والفكر التربوي الغربي. كما استخدم المنهج المقارن، وتم تأصيل الإجابة بالرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وآراء المسلمين، ومقارنة ما ورد بالأراء الأخرى للفلسفات المعاصرة والعلماء الغربيين وإبداء الرأي حولها .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن الضبط الاجتماعي مهما اختلفت العبارات التي استخدمت للدلالة عليه، فهو نوعان : الضبط الداخلي ويقوم على تعلم الإنسان فضائل الأعمال، ويتمثل في العبادات كالصلاة والصوم والحج، والقيم والأخلاق. والضبط الخارجي الذي يقوم على السلطة والقوانين والعقوبات (الحدود) التي تحكم سلوك الفرد الخاطئ في المواقف المختلفة .

- أن الضبط الاجتماعي يجب أن ينطلق من الذات، وذلك بتكامل كامل لأدوار الأسرة والمدرسة وسائر المؤسسات التعليمية الأخرى .

- تتنوع أساليب الضبط الاجتماعي في ضبط السلوك المنحرف وعلاج المشكلات وهي أساليب مادية ومعنوية، مثل القدوة، والأمر بالمعروف، والترغيب والترهيب، والموعظة الحسنة، والكفارات، وأخيرا الحدود الشرعية إن لم تنفع الوسائل السابقة .

- بدأ الاهتمام بالضبط الاجتماعي حديثا، وإن كان العلماء المسلمون المتقدمون استخدموا من العبارات ما يدل عليه، كابن مسكويه في حديثه عن الألفة والأنس والماوردي في شرح قواعد الدنيا التي لا

تستقيم بها الحياة وقواعده التي تعنى بتربية الإنسان، وابن خلدون في حديثه عن العصبية والسياسة العقلية والشرعي .

- أظهرت أوجه الشبه بين الإسلام والفكر التربوي الغربي من حيث اهتمام كل منهما بالتنشئة والأخلاق والقيم والآداب، كما أظهرت أوجه الاختلاف والتي تمثلت في استبعاد المبادئ العقديّة والروحية، وتغيير وثبات القيم والأخلاق، وتطبيق العقوبات .

وأجرت بدرخان ( ٢٠٠٤ ) دراسة هدفت تعرف أشكال الضبط المدرسي المستخدمة من قبل معلمي المرحلة الثانوية في الأردن . كما هدفت أيضا تعرف فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجات أشكال الضبط المدرسي تعزى وفقا لمتغيرات الجنس ، الحالة الاجتماعية ، الخبرة ( سنوات الخدمة في التعليم ) ، المؤهل العلمي ، التخصص ، السلطة المشرفة ، والمنطقة التعليمية . تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي المرحلة الثانوية في الأردن في المدارس الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (١٥٢٠١) معلما ومعلمة ، أما عينة الدراسة فتتمثل (١٠%) من مجموع المعلمين والمعلمات بواقع (١٥٢٠) معلم ومعلمة تم اختيارهم عشوائيا من المدارس الحكومية والخاصة في الأقاليم الثلاثة ( المناطق التعليمية ) الشمال والوسط والجنوب. ولجمع المعلومات من المعلمين تم تصميم استبانته خاصة لهذا الغرض .

وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية :

- فيما يتعلق بأشكال الضبط المدرسي التي يستخدمها المعلم لدى طلبة المرحلة الثانوية في الأردن ، وجد بأن المعلمين يستخدمون جميع أشكال الضبط المدرسي ، وكان الشكل الأكثر استخداما ، الشكل القهري ( التسلطي ) ، يليه الشكل التشريعي ( القانوني ) ، ثم الشكل السلبي ( اللامبالي ) وأخيرا الشكل القيمي الديني الذي يتضمن أيضا الأعراف والتقاليد الاجتماعية .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع درجات أشكال الضبط المدرسي تعزى لمتغير الجنس .  
- توجد فروق ذات دلالة عند مستوى (  $\alpha = 0,05$  ) في درجات الشكل التشريعي ( القانوني ) لكل من فئتي الأعزب والمتزوج ولصالح المتزوج تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية ، أما في باقي أشكال الضبط المدرسي ، القيمي ( الديني ) ، والقهري ( التسلطي ) ، والسلبي ( اللامبالي ) ، فإن الفروقات لم يكن لها دلالة إحصائية .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية على كافة أشكال الضبط المدرسي تعزى لسنوات الخبرة ، حيث كانت لصالح فئة ( ٦ - ١٠ سنوات ) وفئة ( أكثر من ١٠ سنوات ) للشكل التشريعي ( القانوني ) ،

والتسلطي ( القهري ) ، في حين كانت لصالح فئة ( ١-٥ سنوات ) للشكل القيمي ( الديني ) والشكل السلبي ( اللامبالي ) .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (  $\alpha = 0,05$  ) في درجات الشكل التسلطي ( القهري ) بين فئة كل من كلية المجتمع والبيكالوريوس ولصالح فئة كلية المجتمع ، تعزى لمتغير المؤهل العلمي وبين فئة البيكالوريوس من جهة وفئتي دبلوم التأهيل والماجستير من جهة أخرى لصالح فئتي دبلوم التأهيل والماجستير ، أما فيما يتعلق بالشكل السلبي ( اللامبالي ) ، فقد تبين أن مصادر هذه الفروق كانت لصالح البيكالوريوس . في حين لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الشكل التشريعي ( القانوني ) ، والقيمي ( الديني ) تعزى لنفس المتغير .

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات أشكال الضبط المدرسي ، تعزى لمتغير التخصص العلمي بين كافة المجموعات وعلى جميع أشكال الضبط المدرسي.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (  $\alpha = 0,05$  ) في درجات الشكل التشريعي ( القانوني ) ، بين متوسطات المدارس الحكومية والخاصة ولصالح المدارس الحكومية وفي الشكل القيمي ( الديني ) لصالح المدارس الخاصة ، تعزى لمتغير السلطة التربوية المسؤولة ، أما الشكلا الأخران ( التسلطي ( القهري ) ، والسلبي ( اللامبالي ) ) فليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية .

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (  $\alpha = 0,05$  ) في درجات جميع أشكال الضبط المدرسي ، تعزى لمتغير المنطقة التعليمية ، حيث كانت لصالح الجنوب في الشكل التشريعي ( القانوني ) ، ولصالح الوسط والشمال في الشكل القيمي ( الديني ) ، ولصالح الجنوب في الشكل التسلطي ( القهري ) ، ولصالح الشمال والوسط في الشكل السلبي ( اللامبالي ) .

**وقام البكر ( ٢٠٠١ ) بإجراء دراسة هدفت تبني إطار تحليلي شامل يهدف إلى تفعيل أهم**

مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وتحديد مدى ارتباطها بواقع الظروف المعيشية والاجتماعية والمهنية والثقافية للمجتمع. ووضع إطار عام يهدف إلى توسيع وتحديث مشاركة أهم مؤسسات الضبط الاجتماعي غير الرسمية وتوظيفها لتقوم بدورها من حيث المحافظة على تماسك وسلامة النظام الاجتماعي والأمني للمجتمع . واعتمد الباحث أسلوب البحث المكتبي، وذلك من خلال مراجعة وتحليل النظريات الخاصة في مجال الضبط الاجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وضع برامج تعليمية وتدريبية وتنقيفية وتوعوية تهدف إلى

دعم وتعزيز مساهمة مؤسسات الضبط الاجتماعي ( الرسمية وغير الرسمية ) للقيام بدورها في الحفاظ

على النظام الاجتماعي للمجتمع، وذلك من خلال :

- الإلزامية العامة للتعليم العام، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس في المراحل الثلاث للتعليم العام .
- تطوير مناهج التعليم العام وتحديثها لتواكب متطلبات سوق العمل ومقتضيات العصر .
- تفعيل الدور التربوي للمدرسة كمؤسسة رسمية للضبط الاجتماعي في المحافظة على البناء الاجتماعي من خلال ترسيخ مبدأ احترام والعمل بالقواعد والمعايير السلوكية والأخلاقية للمجتمع .
- توظيف وإسهام المساجد والجامعات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الإعلامية والنوادي والمؤسسات الخيرية في التوعية بمسؤولية ومهام الأسرة في عملية الضبط الاجتماعي .
- التوعية الأسرية بأهمية التعليم، وتبسيط إجراءات الالتحاق بالمدارس .
- توظيف الجهاز الإعلامي ( إذاعة، تلفزيون، صحافة ) وكذلك المساجد في عملية نشر القيم والمفاهيم التربوية الحديثة لدور الأسرة ومفهومها .

وأما دراسة صديق ( ٢٠٠١ ) فهدفت تعرف أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المدارس الثانوية في دمشق والعمليات التي تحكم دينامياتها كما تمارس فعليا، وذلك من خلال اتجاهات الطلبة مع الملاحظات التي يجدها الباحث أثناء إجراء بحثه، وحساب الفروق بين اتجاهات الطلبة في ثانويات محافظة ريف دمشق العامة نحو أساليب الضبط الاجتماعي ومستويات التحصيل الدراسي. وتكونت عينة الدراسة من (٢١٢) طالبا وطالبة. وأظهرت نتائج الدراسة أن أساليب الضبط الاجتماعي المتبعة من أعضاء الهيئة التدريسية متنوعة وآثارها كذلك متنوعة ، فالأساليب الاجتماعية الضابطة القائمة على القسر والتهديد والكلام الجارح ، تجعل الطلاب يميلون إلى مقاطعة معلمهم والنفور منهم مما يقلل تقبلهم للإفادة التعليمية والتحصيلية ، وقد أدى ذلك إلى تدني المستوى التحصيلي لديهم ، أما الأساليب القائمة على الحوار والمناقشة فقد أدت إلى تعزيز وتدعيم العلاقة التفاعلية بين المعلمين والطلبة، وهذا بدوره انعكس إيجابيا على تحصيل الطلبة في تعلمهم بتحقيق مستويات أعلى .

وقام عبد الحميد (٢٠٠٠) بإعداد دراسة هدفت فهم أهم أساليب الضبط الاجتماعي التي تسود المدرسة الثانوية العامة المصرية، وكذلك العمليات الاجتماعية التي تحكم دينامياتها وفعاليتها كما تمارس فعليا، من خلال ملاحظات الباحث، ومن خلال استجابات الطلاب والمدرسين. وقد أجريت الدراسة على عينة عددها (٤٠٠) طالب وما يقرب (١٠٠) مدرس، واقتصرت الدراسة على الذكور فقط، وذلك بعد أن تشكك الباحث في صدق الفتيات في الإجابة على الاستبيان.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تنعكس أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع المصري على أساليبه في المدرسة الثانوية العامة للبنين .
- تختلف وجهات نظر الطلاب ومدرسيهم بالنسبة لتأثير بعض أساليب الضبط الاجتماعي التي تسود المدرسة .
- تختلف استجابات الطلبة لبعض أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في مدرستهم تبعاً لاختلاف خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية .
- من أهم السمات التي تتميز بها أساليب الضبط الاجتماعي في المدرسة الثانوية ما يلي : ندرة مشاركة الطلاب أو آبائهم في سير العلاقات الاجتماعية داخل المدرسة، واستخدام أساليب الترهيب في المدرسة أكثر من أساليب الترغيب، واتجاه السياسة التعليمية إلى تخفيض أعداد الطلبة الذين يلتحقون بالمدرسة الثانوية العامة من خلال بعض المعايير وفي مقدمتها المجموع الكلي للدرجات التي يحصل عليها الطالب في آخر العام .
- يسود المدرسة بعض الأساليب التي لا تتسم بالحيادية في التعامل مع الطلبة، وذلك من خلال، علاقات النبذ والتفضيل التي يمارسها بعض المدرسين، بسبب الدروس الخصوصية، أو نتيجة لنفور بعض أولياء الأمور، ووجود بعض القيم الضمنية التي تؤدي إلى تزييف وعي الطلبة، وكذلك وجود عنف ثقافي يمارس على بعض الطلبة من ذوي الوضع الطبقي المتدني تجعلهم مستبعدين من المدرسة أو متسربين منها أو متخلفين فيها .
- تحصل الشرائح الطبقة المتعلمة على فرص تعليمية أكبر لأبنائها بالمقارنة بالشرائح الأقل تعليماً أو غير المتعلمة .

وهدفت دراسة عثمان ( ١٩٩٤ ) إلى وصف وتحليل العلاقة بين الخلفية الاجتماعية والمستوى التعليمي للفرد، إضافة إلى جنسه من جهة ومستوى الضبط الاجتماعي للأفراد. وأجريت الدراسة في المجتمع الكويتي، وتشمل العينة الطبقة العشوائية على (٣٠٠) حالة من السنة الدراسية الأخيرة لكل من المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والجامعية من كل من البدو والحضر، وقد تم استخدام الوسيلة التي أعدها الدكتور أحمد أبو هلال بناء على وسيلة كيهل ( Kehl ) التي استخدمها لدراسة درجة الحدائة في مجتمعات أمريكا الجنوبية .



ومن نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية (دالة) لمتغيري الخلفية الاجتماعية ومستوى التعليم على مستويات الضبط الاجتماعي، كما تبين أنه لا أثر دال لمتغير الجنس، بينما لم يظهر أثر دال نتيجة الجمع بين أي متغيرين من المتغيرات المستعملة إلا في حالة الجمع بين الشريحة الاجتماعية والجنس .

وسعت دراسة عبد الحميد ( ١٩٩١ ) إلى تعرف مفهوم الضبط الاجتماعي وتحليل نظرياته والكشف عن المنظومة التي تضبط الفعل الاجتماعي حتى تتمثل القيم والمعايير التي حددها النمط المثالي. واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي في الدراسة النظرية والمقابلة والملاحظة واستبانة خاصة في الجانب الميداني .

ومن نتائج الدراسة أن أهم وسائل الضبط في النمط الواقعي هي المراقبة والنصح والتوجيه والجزاء والعقاب واللوم والتوبيخ والتخويف والحرمان والتهديد والطرده. وتوصلت الدراسة إلى أن الضبط غير الرسمي هو جوهر عملية الضبط في المجتمع، ويعكس واقعه وظروفه ويكشف عن خصوصيات كل مجتمع بعكس الضبط الرسمي الذي يستخدم القانون ومؤسساته المهنية والشرطة والمحكمة. كما توصلت إلى أن الضبط غير الرسمي هي مجالاته أكبر ودوره الفعلي من الضبط الرسمي .

وهدف دراسة دبان (١٩٩١) إلى تعرف أثر ثلاثة أنواع من التعليم ( معاهد علمية، تعليم عام في الشمال، تعليم في الجنوب) في الجمهورية اليمنية على أنماط الضبط الاجتماعي للطلبة، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠٠) طالبا وطالبة، موزعين على أنواع التعليم الثلاثة في مدينتي صنعاء وعدن، وقد شكلت هذه العينة ما يقرب من (٧ %) من مجتمع الدراسة الأصلي البالغ (٢٢٦٨٦) طالبا وطالبة.

واستخدم الباحث استبانته لقياس الضبط الاجتماعي، وكان أبو هلال (١٩٨٩) قد استتبها وطبقها على المجتمع الأردني، وقد جرى تعديل فقرتين فيها لتناسب مع المجتمع اليمني.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك أثر لنوع التعليم على نمط الضبط الاجتماعي للطلبة عند مستوى دلالة (  $\alpha = 0,05$  ) وقد ظهر عند مقارنة متوسطات الضبط الاجتماعي للطلبة في أنواع التعليم الثلاثة، وكانت هذه الفروق بين متوسط الطلبة في التعليم العام في الشمال من جهة وبين متوسط طلبة التعليم العام في الجنوب والمعاهد العلمية من جهة ثانية. ولم تكن هناك فروق ذات دلالة بين متوسطي الطلبة في التعليم العام في الجنوب والمعاهد العلمية .

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha=0,05$ ) بين متوسطي الضبط الاجتماعي للطلاب والطالبات في المعاهد العلمية، وكذلك بين متوسطي طلاب وطالبات التعليم العام في الشمال، أما بين طلاب وطالبات التعليم العام في الجنوب فالفرق غير دالة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha=0,05$ ) بين متوسطات الضبط الاجتماعي للطالبات في أنواع التعليم الثلاثة، بينما هناك فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha=0,05$ ) بين متوسط طلاب التعليم العام في الشمال من جهة وبين متوسطي طلاب التعليم العام في الجنوب والمعاهد العلمية من جهة ثانية، وأنه لا توجد فروق دالة إحصائية ( $\alpha=0,05$ ) بين متوسطي الضبط الاجتماعي لطلاب المعاهد العلمية وطلاب التعليم العام في الجنوب .

- هناك فروق دالة إحصائية ( $\alpha=0,05$ ) بين متوسط الضبط الاجتماعي للطالبات ومتوسط الضبط الاجتماعي للطلاب بغض النظر عن نوع التعليم .

- هناك أثر للتفاعل بين الجنس ونوع التعليم على مستوى الضبط الاجتماعي للطلبة .

وكان هدف دراسة خيرى ( ١٩٩٠ ) توضيح أنماط السلوك لدى الطلبة الجامعيين، التي تشملها سلطة المنع الأسري في المجتمع الأردني، كما هدفت تحديد ممارسي هذه السلطة سواء أكانوا الوالدين أم أعضاء آخرين في الأسرة، كما هدفت إلى قياس أثر متغير النوع والعمر والمستوى الاقتصادي للأسرة ومكان السكن وطول فترة السكن في مدينة عمان على إدراك الشباب للسلطة الأسرية. وتكونت عينة الدراسة من ( ٥٠٨ ) من طلاب وطالبات البكالوريوس في الجامعة الأردنية، وقد صمم الباحث استبانته خاصة لجمع المعلومات من المبحوثين .

وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر الموانع التي تمارسها الأسرة على الشباب والشابات هي التأخر خارج المنزل ليلاً، ومخالفة العادات والتقاليد، وهي أمور ترتبط بمعيار العفة، وبمعيار شرف الأسرة، وهما معياران يطبقان بحزم على الجنسين من الأبناء وخاصة على الإناث. وأوضحت الدراسة أن سلطة المنع الأسري تتركز بيد الأب، أما الأم والأخ الأكبر فإن السلطة التي يتمتعان بها محدودة. وأوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن سلطة المنع الأسري تمارس على الشباب الأصغر سناً أكثر مما تمارس على الشباب الأكبر سناً، وتمارس على الإناث أكثر بكثير مما تمارس على الذكور. وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك فروقا دالة إحصائية بين الذكور والإناث في إدراكهم للسلطة الأسرية، وإلى عدم وجود تأثير مستقل لمتغيري دخل الأسرة ومكان السكن على أدراك الشباب للسلطة الأسرية .

وأخيرا ركزت دراسة أبو هلال (١٩٨٩) على تعرف أثر التعليم في تعديل مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد، وأيضا إلى اختبار أثر الخلفية الاجتماعية في إعاقة أو تسريع مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد، كما هدفت تعرف أثر التفاعل بين المستوى التعليمي مع الخلفية الاجتماعية . وكانت المتغيرات المستقلة للدراسة هي الشريحة الاجتماعية للفرد الأردني وهي ثلاث شرائح بدو، قرى، مدن، ومستوى الفرد التعليمي في المرحلة الإعدادية والثانوية والمرحلة الجامعية . أما متغير الجنس ( ذكر أو أنثى ) فقد أعتبر متغيرا مت دخلا مرة، ومتغيرا مستقلا مرة أخرى . والمتغير التابع هو مستوى الضبط الاجتماعي للفرد .

وتكونت عينة الدراسة من ( ٤٥٠ ) فردا، وقد استنبطت أداة الدراسة من مقياس الحداثة لجوزيف كيهل ( kahl ) ومن الإطار النظري، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- للخلفية الاجتماعية أثر في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد الأردنيين .
- للمستوى التعليمي أثر في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد الأردنيين .
- للتفاعل الناتج عن الجنس والخلفية الاجتماعية أثر في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد الأردنيين .
- لا يوجد أثر للجنس في مستوى الضبط الاجتماعي .
- لا يوجد للتفاعل الناتج عن الجنس والمستوى التعليمي للفرد أثر في مستوى الضبط الاجتماعي لديه .
- لا يوجد للتفاعل الناتج عن الخلفية الاجتماعية والمستوى التعليمي للفرد أثر في مستوى الضبط الاجتماعي لديه .

## ب- الدراسات الأجنبية :

دراسة أشفورد ( Ashford, 2005 ) التي هدفت بحث الجدل حول دور الصحة العقلية في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية في منع حدوث حالات الانتحار بين الطلبة، هذا الجدل القائم بين جماعات الكنيسة المعارضة لاستعمال الأدوية النفسية وبين الجماعات المسيحية المحافظة لاغتصاب الحكومة السلطة الأبوين، والذين يرون في هذه المسألة تعزيزا لتوسيع أسواق شركات الأدوية. أما بالنسبة لجماعة النساء المهتمة من أجل أمريكا على سبيل المثال، فإن علاج الأطفال فيما يتعلق بالمشكلات السلوكية يمكن أن يصبح شكلا من أشكال الضبط الاجتماعي ومنع السلوكيات غير المرغوب فيها .

وفي دراسة وثيقة الصلة بالضبط الاجتماعي، قام كل من أوت ودويل ( Ott & 2005 ) بدراسة بالاعتماد على نظرية النماذج الاجتماعية التي تشير إلى أنه عندما يغالي طلبية المدارس الثانوية في تقديرهم لاستعمال الكحول، والتبغ، والمخدرات من قبل أقرانهم، فإنهم عادة ما يكثر من استعمالها بأنفسهم. ولقد هدفت الدراسة تحديد فيما إذا كانت هذه المغالاة في التقدير ( وجهات النظر الخاطئة ) يمكن تصحيحها من خلال مدخل نماذج التفاعل الاجتماعي للمجموعات الصغيرة ( قرين مقابل قرين ) والمبني أصلا على نموذج الجماعات الاجتماعية الصغيرة. وقد تكونت عينة الدراسة من ( ٤١٤ ) مراهقا في صفوف الصحة العامة في خمس مدارس حضرية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبينت نتائج الدراسة انخفاضا في وجهات النظر الخاطئة في مرحلة ما قبل الاختبار وبعده، وأشارت استجابات الطلبة على الأسئلة المفتوحة وعيا متزايدا حول مسائل الكحول والتبغ والمخدرات، وبأنهم وضعوا خططا لتعديل السلوك، وأظهروا تقيما إيجابيا لبرنامج العلاج .

وهدفت دراسة لورنس وبيركلاند ( Lawrence & Birkland, 2004 ) تحليل محتوى التغطيات الاعلامية لحادثة إطلاق انار في مدرسة كولومباين الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية كأحدى أوجه عدم الانضباط الاجتماعي والتشريعات المختلفة التي أعقبها. وأظهرت نتائج الدراسة أن التغطية الاعلامية والتشريعات الحكومية قد تلاقت وجهة نظرها حول مسألة ضبط إطلاق النار في المدارس، إلا أنها تباينت في فهمها فيما مثلته حالة إطلاق النار في مدرسة كولومباين الثانوية وكيفية معالجتها .

وهدفت دراسة جلوفر ( Glover, 2004 ) إلى تحليل ثلاثين مظهرا من مظاهر خبرة التعلم من وجهة عينة من ( 3300 ) طالبا من (11) مدرسة في المملكة المتحدة، وذلك بغرض تعرف درجة تقييم الطلبة عينة الدراسة الإيجابي لبيئة المدرسة، التحديات داخل الصف، أساليب التعلم، ومداخل التعليم، العلاقة مع المعلمين، والوعي بالمهارات الأساسية. وقد بينت النتائج أن المدارس التي تقدم أعلى مستوى من خبرات التعلم هي التي تمتلك رؤية قيادية واضحة، وتفاعل تنظيمي رسمي، واتجاه تنظيمي مرن، وكادر بشري متكامل، وتوازن فاعل للضبط الاجتماعي .

وأما دراسة ماثيوس ( Matthews, 2002 ) فهذهت تحديد دور المدارس في دمج الأطفال المستوطنين وضبطهم اجتماعيا وعائلاتهم في نيوزيلانده، وذلك لأغراض المواطنة. وقامت الدراسة بتحليل الطرق التي عكست سياسات الحكومة من خلالها نقل التوازن بين القوة والمسؤولية وبين

الحكومة والأطفال وعائلاتهم. وكان التركيز يتمحور حول زيادة السكان في المدن المستعمرة التي أجبرت الحكومة للتصدي للأمراض الاجتماعية المرتبطة بالأطفال والشباب المنحرفين، مما أدى إلى تأسيس المدارس الإصلاحية والصناعية .

وسعت دراسة لاهيلما ( Labelma, 2002 ) إلى تحديد العلاقات والصراعات بين الذكور والإناث في المدارس الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية، محاولة التمييز بين اللعب من أجل المتعة والتسلية وبين السلوك المنحرف الذي يعرف بالتحرش الجنسي. ولأغراض جمع المعلومات قامت الباحثة بإتباع عدة طرق: مثل الملاحظة الصفية، المقابلات العرقية للطلبة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣-١٤ عاماً، ومذكرات المدرسة لنفس الطلبة عندما أصبحوا في سن ١٧-١٩ عاماً. وبينت البيانات المجمعّة تفسيرات متباينة للتفاعلات الناتجة بين الطلبة. واقترحت الدراسة بأن منع التحرش الجنسي يعمل كشكل من أشكال الضبط الاجتماعي الذي يشكل طريقة وسياسة للحفاظ على الحدود بين الجنسين.

وأما دراسة بارتش ( Bartsch, 2002 ) التي تناولت اتجاهات (207) من مديري المدارس الثانوية المتوسطة والعليا في ولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ثلاثة مجالات هي : (١) قوة أربع مشكلات مدرسية هي : الولاء للمدرسة، المخدرات، المشكلات بين الطلبة والمشكلات الخطيرة، و(٢) مفاهيم علم الجريمة والعدالة الاجتماعية ( نوع الجريمة، نظام العدالة، العدالة، عدالة الأحداث، الانحراف ومنع الجريمة ) والتي تعتبر مهمة ومساعدة لطلبة المدارس الثانوية المتوسطة والعليا لتعلمها بغرض منع الجريمة في المدارس والتخلص منها. وعلى الرغم من أن النتائج قد أشارت إلى أن مشكلات المدارس كانت ثانوية نسبيا في المدارس المقصودة، إلا أن مشكلات المخدرات في المدارس الثانوية العليا كانت الأكثر خطورة. هذا، وقد اعتبر مديرو المدارس مفهوم منع الجريمة ( الذي يشتمل على معلومات عن الوقاية من الجريمة، منع الجريمة، والضبط الاجتماعي ومساائل الصراع )، هو مفهوم مهم للطلبة أن يتعلموه. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة إتاحة المعلومات عن منع الجريمة للطلبة وتسهيل وصولهم إليها، وإلى تبني استراتيجيات جديدة حول منع الجريمة والوقاية منها .

وهدفت دراسة أورتيجا ( Ortega, 1992 ) في أسبانيا بدراسة عدم الانضباط أم العنف في المدارس، وبينت أن النظام يتضمن التقاليد وأنماط السلوك الطبيعي المتوقع ، والعادات والقيم التي يتم تميمتها في كل مجتمع مدرسي ، ويتم تطبيقها لتقود التفاعلات الاجتماعية الداخلية ، وأشارت إلى أن

العلاقات بين التلاميذ لها آثار تكوينية هامة. وبينت الدراسة أهمية طرق التعامل مع العنف بين الشباب بوضعها ضمن إطار عمل المدرسة باعتبارها نظاما للعيش معا، كما بينت أهمية الاقتراب من المشكلة بنوع من التماس المباشر والتعايش معا بحضور ذهني واع .

وركزت دراسة تانيوكا ( Tanioka, 1989 ) على الضبط الاجتماعي غير الرسمي لسلوك طلاب المدارس العليا في مدينة أوساكا في اليابان، وتم اختبار نظرية ( وب ) للضبط غير الرسمي (Web)، ونظرية دمج أو تكامل النشاط الروتيني لكل من كوهين وفيلسون ( Cohen and Felson )، ونظرية الضبط الاجتماعي (Felson)، وكذلك نظرية هيرشي ( Hirchi). واختبرت هذه النظريات باستخدام بيانات وصف ذاتي من طلاب المدارس العليا في مدينة أوساكا في اليابان بواسطة استبانته صممت لهذا الغرض. ومن نتائج هذه الدراسة أن الطلاب يرتكبون القليل من الإساءات، خاصة إساءات المنزلة ( المكانية )، أي كونهم تلاميذ مدارس عليا عندما يكونون مرتدين للزي المدرسي، وأنهم يرتكبون المزيد من الإساءات عندما لا يكونون مرتدين للزي المدرسي، وبينت أيضا أن أناقة وجمال الزي المدرسي الذي يختلف من مدرسة إلى أخرى له ارتباط بمعدلات الجنوح لكل مدرسة. ومن ناحية أخرى قام المعلمون والمديرون بتوظيف أساليب أخرى من العقاب في الممارسات الانضباطية ، كما أشاروا إلى أن العقاب الجماعي يجب أن يبقى خيارا قانونيا بغض النظر عن الاستعمال الحقيقي في الانضباط ، وأن التشريع القانوني الجديد حول العقاب البدني لم يغير مواقفهم من ممارسته .

وسعت دراسة وايت ( White, 1989 ) إلى تحديد اتجاهات ومواقف مجموعة مختارة من المعلمين في المدارس الابتدائية من العقاب البدني ، والممارسات الانضباطية الأخرى المفضلة . وقد صممت استبانته لتحديد أو تقرير أساليب الانضباط المفضلة لدى التربويين. وتكون مجتمع الدراسة من (١٢٠) مديرا ، و(٣٦٠) معلما في مدارس ابتدائية مختارة في شمال ولاية كارولينا في أمريكا. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : أن الانضباط الفعال ( الإيجابي ) يتم بدون العقاب البدني ، وكان الإصغاء الشديد ، والعزل ، أكثر الممارسات الانضباطية المستعملة والمكررة ، وأن (84,4 % ) من المعلمين عينة الدراسة اعتبروا أنفسهم يركزون على الطفل في فلسفة التعليم مقارنة مع (12 % ) يركزون على المعلم، وأن ( 70,9 % ) يرون أن العقاب البدني يجب أن لا يمنع كخيار في المدارس العامة الحكومية .

وأما دراسة أورلي ( Oreilly, 1988 ) التي هدفت تحديد العلاقة بين أيديولوجية ضبط الطلبة وسلوك الضبط الطلابي وانضباط الطلبة، وتم استخدام مقياس إضافي لمدى استخدام أساليب انضباطية صارمة ومعتدلة ولطيفة في هذه الدراسة . وتطلب تصميم الدراسة استخدام خمسة نماذج ، وجمع البيانات من ثلاثة مصادر في مدرسة منفردة ، وقد تم جمع نماذج التحويل الانضباطية وتصنيفها على مدى فصل دراسي من تسعة أشهر، فضلا عن تأمين بيانات إضافية عن علاقة الطالب بالمعلم من ( ٤٢٠ ) طالبا ، وذلك بتطبيق نموذج سلوك تحكم الطالب . كما أن (٤٢) معلما زودوا الباحث بمعلومات ديمغرافية، وقاموا بتعبئة نموذج أيديولوجية تحكم الطالب علاوة على استخدام أسلوب الانضباط. وأشارت الدراسة إلى أن سلوك المعلمين في الصف يجب أن يسهم في إحداث التغييرات المرغوبة لدى الطلاب ، ويبدو تحقيق هذه التغييرات معتمدا على فهم الفعل وردة للسلوك المشاهد داخل غرفة الصف ، وأن سلوك المعلم يعد انعكاسا لتوجيه فكري يتعلق بدرجة الضبط أو التحكم الضرورية للإبقاء على مستوى فعال من الانضباط. وتوصلت الدراسة إلى أن المعلمين الذين لاحظوا أنفسهم يميلون إلى التحكم بالطالب قد نظر إليهم بنفس النظرة من قبل طلبتهم ، وأن المعلم الذي له دور الحارس قد اقترن بالانتظام والصرامة والسيطرة العالية في بيئة الصف ، وقد اعتمد على أساليب الضبط الحادة إلى المتوسطة ، ومن ضمنها تحويل أكبر عدد من الطلبة إلى مكتب الإدارة ، وقد تبين أن الجنس ، والتعديبات الدراسية ، مؤشرات قوية لتنظيم الانضباط المطبق من قبل المعلمين .

وأخيرا دراسة أكنور ( O'connor,1988 ) التي هدفت الكشف عن العمليات الذهنية التي يستخدمها المعلمون المبتدئون وذوي الخبرة في حل مشاكل الانضباط والإدارة الصفية. كما هدفت تحديد استراتيجيات الإدارة الصفية التي يوظفها كل من المعلمين المبتدئين وذوي الخبرة في حل مهام انضباطية وإدارة صفية معينة. وقد تم استخدام أسلوب التفكير العلني من (٢٤) مدرسا من ذوي الخبرة، وتم تضمين النماذج مكونات عقلية استخدمت في حل المشكلات. ودلت نتائج الدراسة على وجود اختلافات مهمة بين المعلمين المبتدئين ونظرائهم من ذوي الخبرة فيما يختص بالقدرات العقلية المختلفة، وطريقة الاكتشاف واستراتيجيات حل المشكلات، وكذلك وجود اختلاف في حدوث العمليات الذهنية عندما قدمت التعليمات لبعض أفراد العينة، فقد كانت علامتهم أقل بكثير من أولئك الأفراد الذين تلقوا تعليمات أكثر عمومية، ولم توجد فروق بين المعلمين المبتدئين وذوي الخبرة فيما يتعلق باختيارهم لاستراتيجيات الإدارة الصفية والضبط .

## تعقيب عام على الدراسات السابقة :

يلاحظ من خلال عرض الدراسات السابقة سواء الأجنبية أو العربية حول الضبط الاجتماعي، اتفاقها في بعض الجوانب واختلافها في جوانب أخرى. سواء فيما بينها، أو فيما بينها وبين الدراسة الحالية. وفيما يلي ملخص للمقارنات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :

- استخدمت الدراسات السابقة مناهج علمية مختلفة منها استخدام المنهج الوصفي الميداني مثل دراسة (سمرين، ٢٠٠٥) ودراسة (بدرخان، ٢٠٠٤) ودراسة وايت (White, 1989). وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات الوصفية من حيث تناولها لموضوع الضبط الاجتماعي ولبعض المتغيرات التي تناولت بعض الدراسات السابقة .

- وفيما يتعلق بأداة الدراسة المستخدمة، فبعض الدراسات استخدمت مقاييس جاهزة تم تحليلها وتعديلها من قبل الباحثين لتتناسب أغراض دراستهم كما في دراسة (دبوان، ١٩٩١) ودراسة (عثمان، ١٩٩٤). وهناك دراسات أخرى قام الباحثون فيها ببناء أداة الدراسة كما في دراسة وايت (White, 1989) ودراسة (خيرى، ١٩٩٠) ودراسة (الحنيطي، ٢٠٠٢) .

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات التي تم فيها بناء أداة الدراسة إذ قام الباحث ببناء أداة خاصة بالضبط الاجتماعي ضمن مجالات ( الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، الالتزام الديني والأخلاقي، الالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف، والتفاعل الاجتماعي، والانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن ) .

أما فيما يتعلق بهدف الدراسة فمن المعلوم أن هدف أي دراسة يرتبط بالمتغيرات التي يحاول أن يكشف عن تأثيرها في الضبط الاجتماعي موضوع الدراسة. فبعض هذه الدراسات كان هدفها تعرف أثر عدة متغيرات على الضبط الاجتماعي مثل ( الجنس، الحالة الاجتماعية، الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص، المنطقة التعليمية، السلطة المشرفة ). كما في دراسة (بدرخان، ٢٠٠٤) ودراسة (صديق، ٢٠٠١) . وبعض الدراسات هدفت تعرف مفهوم الضبط الاجتماعي كما في دراسة (سمرين، ٢٠٠٥) ودراسة (صديق، ٢٠٠١) ودراسة (عبد الحميد، ١٩٩١). وهدفت دراسات أخرى



تعرف أثر نوع التعليم على الضبط الاجتماعي كما في دراسة ( أبو هلال، ١٩٨٩ ) ودراسة (ديوان، ١٩٩١) .

وتهدف الدراسة الحالية إلى تعرف أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش في ضوء المتغيرات التالية ( الجنس، الصف، نوع التعليم، تعليم الأب، تعليم الأم، دخل الأسرة ) .

أما عن وجه الاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة الحالية فيظهر من خلال أن بعض الدراسات تناولت موضوع الضبط الاجتماعي بصورة عامة، وبعضها تناولت الضبط الاجتماعي من حيث المفهوم وأثر التعليم والمستوى الاقتصادي على الضبط الاجتماعي، في حين تناولت الدراسة الحالية أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش وعلاقتها ببعض المتغيرات ( الجنس، الصف، نوع التعليم، تعليم الأب، تعليم الأم، دخل الأسرة).

### مكان الدراسة الحالية من الدراسات السابقة :

هدفت الدراسة الحالية تعرف أثر بعض المتغيرات المختارة ( الجنس، الصف، نوع التعليم، تعليم الأب، تعليم الأم، دخل الأسرة ) على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش، وبهذا تكون قد تقاطعت مع عدد من الدراسات التي تم التعرض لها من حيث التركيز على المرحلة الثانوية، ومن حيث تأثير الدين والقوانين والأنظمة والأعراف والعادات والتقاليد على الضبط الاجتماعي في المجتمع مثل دراسة ابو هلال ( ١٩٨٩ )، ودراسة ديوان ( ١٩٩٠ )، ودراسة عثمان ( ١٩٩٤ )، ودراسة البكر ( ٢٠٠١ ) ، إلا أنها تختلف عن دراسة ابو هلال التي تناولت المجتمع الأردني بشرائحه المختلفة ولم تكن موجهة للطلبة في المرحلة الثانوية. وتختلف عن دراسة ديوان ( ١٩٩٠ )، التي تناولت المجتمع اليمني بشرائحه المختلفة إضافة إلى أنواع التعليم وهي معاهد علمية وتعليم عام في الشمال وتعليم عام في الجنوب أي تختلف عن الدراسة الحالية في اختيار طلبة المرحلة الثانوية ومسارات التعليم الثانوي على الضبط الاجتماعي لدى الطلبة. واختلفت أيضا عن دراسة عثمان ( ١٩٩٤ )، التي تناولت السنة الدراسية الأخيرة من المرحلة الجامعية. وأيضاً عن دراسة البكر ( ٢٠٠١ )، التي تناولت دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في عملية ضبط المجتمع .

كما تقاطعت هذه الدراسة الحالية مع دراسة أورتيجا (1992)، إلا أن الدراسة الحالية لم تركز على الجانب الديني والجانب الأسري فقط في عملية ضبط الطلبة، بل أنها تناولت عوامل أخرى لها أهمية في عملية الضبط الاجتماعي لدى الأفراد في المجتمع. أي أن هذه الدراسة الحالية جاءت لتبين أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي وليس اتجاهات المعلمين نحوه أو نحو المشكلات المدرسية أو الجزاءات والعقوبات، وليس أيضا معتقدات المعلم حول ضبط التفاعل والترابطات السلوكية الملاحظة كما هو الحال في دراسة سمرين (٢٠٠٥) ، ودراسة صديق (٢٠٠١)، ودراسة بدرخان (٢٠٠٤)، ودراسة عبد الحميد (٢٠٠٠)، ودراسة أورلي (1988)، ودراسة وايت (1989) .

وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في تكوين الخلفية النظرية للدراسة وبناء أدواتها ومناقشة نتائجها. ويؤمل أن تقدم الدراسة الحالية نتائج علمية موضوعية تكون ركيزة لتعرف سلوكيات الطلبة في مسارات التعليم في المرحلة الثانوية في عملية الضبط الاجتماعي، وأن تشكل قاعدة ومنطلقا لأبحاث ودراسات جديدة تساهم في فهم ما يدور بين جدران المدارس الأردنية، من خلال توجيه سلوكيات الطلبة الإيجابية وتعزيزها، وتوجيه وتعديل سلوكياتهم السلبية والتخلص منها قدر المستطاع، وصياغة برامج ملائمة لتوجيههم وإرشادهم .

وتعد هذه دراسة جديدة والأولى حسب علم الباحث التي تناولت موضوع الضبط الاجتماعي لتعرف أثر بعض المتغيرات المختارة عليه لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش .

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها، ووصفاً لأداة الدراسة وصدقها وثباتها، ووصفاً للإجراءات، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها .

#### منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة بجمع البيانات عنها وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها للوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة والمتغيرات المؤثرة فيها باستخدام الاستبانة، كذلك فقد تضمنت تحديداً لعينة الدراسة والأداة المستخدمة فيها وطريقة تطبيقها والتحليلات الإحصائية الملائمة لأهداف الدراسة وتساولاتها .

#### مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من طلبة المرحلة الثانوية ( الصف الأول ثانوي والصف الثاني ثانوي ) من الذكور والإناث في محافظة جرش للفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، البالغ عددهم (٥٨٧٨) طالبا وطالبة، منهم (٢٧٩٣) طالبا و (٣٠٨٥) طالبة. ويبين جدول رقم (١) توزيع مجتمع الدراسة وفقاً لمتغيرات الجنس والصف ونوع التعليم .

#### جدول (١)

توزيع طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش وفقاً لمتغيرات الجنس والصف الدراسي ونوع التعليم للعام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

المتغير	الفئة	العدد	المجموع
الجنس	ذكر	٢٧٩٣	٥٨٧٨
	أنثى	٣٠٨٥	
الصف الدراسي	أول ثانوي	٣٠٢٩	٥٨٧٨
	ثاني ثانوي	٢٨٤٩	
نوع التعليم	أكاديمي شامل	٤٩٢٢	٥٨٧٨
	مهني شامل	٩٥٦	
المجموع			٥٨٧٨

## عينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة من طلبة المرحلة الثانوية ذكورا وإناثا في محافظة جرش بالطريقة العشوائية البسيطة، إذ تم حصر المدارس الحكومية في المحافظة المقصودة، وأخذت عينة عشوائية منها، وروعي تمثيلها للعدد الكلي من الطلبة والطالبات .

بلغ عدد أفراد العينة المختارة ( ٦٤٤ ) طالبا وطالبة، منهم (٢٩٥) طالبا و (٣٤٩) طالبة، أي ما نسبته (١١%) تقريبا من مجتمعهم الأصلي. ويبين الجدول رقم (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الدراسة .

### جدول ( ٢ )

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الدراسة: الجنس، الصف الدراسي، نوع التعليم، تعليم الأب، تعليم الأم، دخل الأسرة .

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
الجنس	ذكور	٢٩٥	٤٥,٨
	إناث	٣٤٩	٥٤,٢
الصف	الأول الثانوي	٣٣٣	٥١,٧
	الثاني ثانوي	٣١١	٤٨,٣
نوع التعليم	أكاديمي شامل	٤٨٨	٧٥,٨
	مهني شامل	١٥٦	٢٤,٢
تعليم الأب	ثانوي وما دون	٣٦٥	٥٦,٧
	دبلوم كلية مجتمع	٩٧	١٥,١
	بكالوريوس فما فوق	١٨٢	٢٨,٣
تعليم الأم	ثانوي وما دون	٤٤٤	٦٨,٩
	دبلوم كلية مجتمع	١٢٢	١٨,٩
	بكالوريوس فما فوق	٧٨	١٢,١
دخل الأسرة	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٢٤	٣٤,٨
	٢٠١ - ٣٠٠ دينار	١٧٤	٢٧,٠
	أكثر من ٣٠١ دينار	٢٤٦	٣٨,٢

## أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة، وبعد الاطلاع على الأدب التربوي المنشور والدراسات السابقة ذات العلاقة بالضبط الاجتماعي، قام الباحث بتطوير استبانة لقياس الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش. وقد غطت الاستبانة بالإضافة إلى البيانات الديمغرافية عن المستجيب، خمسة مجالات، هي : الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، والالتزام الديني والأخلاقي، والالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي، والانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع

## ثبات أداة الدراسة :

للتحقق من ثبات أداة قياس الضبط الاجتماعي، طبقت أداة الدراسة على عينة من خارج عينة الدراسة وعددها (٤٠) طالباً وطالبة. وبعد أسبوعين تم إعادة تطبيقها على نفس العينة، ثم استخرج معامل الارتباط بين التطبيقين ( test-retest ) باستخدام معامل ارتباط بيرسون ( Pearson ). وقد بينت النتائج جدول رقم (٤) أن معامل الاستقرار الكلي للاستبانة كان (٠,٧٨)، وأن معاملات الاستقرار لمجالاتها الفرعية قد تراوحت ما بين ( ٠,٧٧ و ٠,٨٤ ). وتعتبر جميع هذه المعاملات مقبولة لأغراض الدراسة وتطبيقها .

## جدول (٤)

معاملات الاستقرار لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي .

الرقم	مجالات الضبط الاجتماعي	عدد المواقف	معامل الاستقرار
١	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات	٩	٠,٧٧
٢	الالتزام الديني والأخلاقي	٦	٠,٧٥
٣	الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف	٦	٠,٧٦
٤	التفاعل الاجتماعي	٧	٠,٧٧
٥	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن	٧	٠,٨٤
	الكلي	٣٥	٠,٧٨

كما تم التأكد من ثبات الأداة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا ( Cronbach Alpha )، لاستخراج معامل الاتساق الداخلي لفقرات ( مواقف ) الأداة، وقد أشارت النتائج ( جدول رقم ٥ ) إلى أن معاملات الاتساق الداخلي للمجالات الفرعية المكونة لمقياس الضبط الاجتماعي قد تراوحت ما بين ( ٠,٧٣ و ٠,٨٠ )، وأن معامل الاتساق الكلي للاستبانة كان ( ٠,٩١ ) .

## جدول (٥)

معاملات الثبات بطريقة الاتساق الداخلي

الرقم	مجالات الضبط الاجتماعي	عدد الفقرات	معامل الاتساق
١	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات	٩	٠,٧٣
٢	الالتزام الديني والأخلاقي	٦	٠,٧٥
٣	الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف	٦	٠,٧٧
٤	التفاعل الاجتماعي	٧	٠,٧٣
٥	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن	٧	٠,٨٠
	الكلي	٣٥	٠,٩١

يبين جدول رقم (٥) أن المقياس يتمتع بدلالات صدق وثبات مقبولة تجيز استخدامه لأغراض هذه الدراسة وتطبيقها .

### تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية:

تعتبر هذه الدراسة وصفية ( مسحية ) وقد تضمنت المتغيرات التالية :

أولاً- المتغيرات المستقلة :

- متغير الجنس، وله مستويان : ذكر، أنثى .
  - متغير الصف الدراسي، وله مستويان : الأول الثانوي، الثاني الثانوي .
  - متغير نوع التعليم، وله مستويان : أكاديمي ، مهني .
  - متغير تعليم الأب، وله ثلاثة مستويات : تعليم ثانوي وما دون، دبلوم كلية مجتمع، بكالوريوس فما فوق .
  - متغير تعليم الأم، وله ثلاثة مستويات : تعليم ثانوي وما دون، دبلوم كلية مجتمع، بكالوريوس فما فوق .
  - متغير دخل الأسرة، وله ثلاثة مستويات : أقل من ٢٠٠ دينار، من ٢٠١ - ٣٠٠ دينار، ٣٠١ دينار فأكثر .
- ثانياً : المتغير التابع :

الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش كما يراه الطلبة أنفسهم .

أما بالنسبة للمعالجة الإحصائية فقد استخدم الباحث حزمة ( SPSS ) الإحصائية لمعالجة البيانات، والتي أدخلت إلى الحاسوب لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مقياس الضبط الاجتماعي، واختبار ( ت )، وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروقات بين متوسطات قياس الضبط الاجتماعي وفقاً لأسئلة الدراسة ، حيث أخذ بمستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  .

وللإجابة عن السؤال الأول والسؤال الثاني، والسؤال الثالث، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة ( ت ) لإيجاد دلالة الفروق بين متوسطات الضبط الاجتماعي لدى أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الجنس، والصف الدراسي، ونوع التعليم .

وللإجابة عن الأسئلة الرابع والخامس والسادس تم إجراء تحليل التباين الأحادي ( ANOVA ) لبيان الفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي والأداة ككل لدى أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغيرات تعليم الأب، وتعليم الأم، ودخل الأسرة، واختبار ( LSD ) للمقارنات البعدية .

#### إجراءات الدراسة :

مرت الدراسة بالعديد من الإجراءات الرسمية والعلمية حتى خرجت بصورتها النهائية، والإجراءات المقصودة هي كالآتي :

- ١- بعد اعتماد أداة الدراسة تم تحديد مجتمع الدراسة والعينة التي ستطبق عليها .
- ٢- تم استخراج معاملات الاستقرار ومعاملات ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيقها على عينة من الطلبة ثم إعادة تطبيقها مرة أخرى بعد أسبوعين على نفس العينة. وباستخدام معادلة كرونباخ ألفا ( Cronbach Alpha ) .
- ٣- قام الباحث بتأمين كافة المخاطبات الرسمية، خطاب الجامعة الأردنية إلى معالي وزير التربية والتعليم، وخطاب وزارة التربية والتعليم إلى مدير التربية والتعليم لمنطقة جرش. وخطاب موجه من مديرية التربية والتعليم إلى مديري المدارس. وقد تم توزيع الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة باليد مباشرة على جميع أفراد عينة الدراسة، إذ قام الباحث بشرح أهدافها للطلبة وكيفية الإجابة عن أسئلتها والغرض من القيام بها، وأعلموا بأن المعلومات التي سيدلون بها ستكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما تم جمعها بالطريقة نفسها. بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٧٠٠) رجع منها (٦٤٤) استبانة .

- ٤- بعد الحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة تم تفرغها وتحليلها إحصائياً باستخدام الحاسوب، ومن ثم تحليل النتائج ومناقشتها واستخلاص التوصيات المناسبة بشأنها .



## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

الديني والأخلاقي بمتوسط حسابي ( ٢,٣٦ )، ومجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات بمتوسط حسابي ( ٢,٢٩ ) .

وتم حساب أدنى درجة وأعلى درجة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الضبط لكل موقف من مواقف الضبط الاجتماعي، والجدول (٧) يوضح نتائج التحليل الإحصائي .

### جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمواقف الضبط الاجتماعي المتضمنة في أداة الدراسة مرتبة

### تنازلياً

المواقف	أدنى درجة	أعلى درجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الضبط
<b>مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات</b>					
١- تعليمات الكتابة على جدران الغرفة الصفية	١	٣	٢,٧٧	٠,٥٦	عالية
٢- تعليمات الخروج من الغرفة الصفية	١	٣	٢,٥٧	٠,٦٧	عالية
٣- تعليمات الهروب من المدرسة	١	٣	٢,٥٥	٠,٦٥	عالية
٤- تعليمات الجلوس داخل الصف	١	٣	٢,٣٩	٠,٨٧	عالية
٥- تعليمات التأخر عن الطابور الصباحي	١	٣	٢,٣٥	٠,٧٣	عالية
٦- تعليمات ارتداء الزي الموحد	١	٣	٢,٣٠	٠,٧٧	عالية
٧- تعليمات الغش في الامتحانات المدرسية	١	٣	٢,٢٧	٠,٦٥	عالية
٨- تعليمات حلقة الرؤوس	١	٣	١,٨٢	٠,٩٠	متوسطة
٩- تعليمات النظافة في المدرسة	١	٣	١,٦٠	٠,٨٤	متوسطة
<b>المجال الديني والأخلاقي</b>					
١٠- وجود النقود في ساحة المدرسة	١	٣	٢,٧٠	٠,٦٣	عالية
١١- تكسير مقاعد الغرفة الصفية	١	٣	٢,٦٨	٠,٦٥	عالية
١٢- معاكسة فتاة في الشارع العام	١	٣	٢,٤١	٠,٨١	عالية
١٣- حالت الظروف من القيام بالتحضير لامتحان اللغة الانجليزية	١	٣	٢,٣١	٠,٨١	عالية
١٤- الأكل بالمدرسة في شهر رمضان	١	٣	٢,٢٠	٠,٩٤	متوسطة
١٥- قيام الطلبة بالشمم والتحقير لزملائهم	١	٣	١,٨٤	٠,٧٥	متوسطة

## جدول (٧)

مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف					
عالية	٠,٦٠	٢,٧١	٣	١	١٦- التحدث أثناء الطابور الصباحي
عالية	٠,٥٧	٢,٦٨	٣	١	١٧- التحدث أثناء الأكل
عالية	٠,٧٢	٢,٥٩	٣	١	١٨- وقوف شخصا مسنا في الحافلة
عالية	٠,٨١	٢,٤٣	٣	١	١٩- ارتداء ملابس مخالفة للزّي المدرسي
عالية	٠,٧٦	٢,٣٤	٣	١	٢٠- ذكر كلمات تخرج عن الذوق العام
متوسطة	٠,٨٣	٢,١٥	٣	١	٢١- القيام بإطلاق العيارات النارية
مجال التفاعل الاجتماعي					
عالية	٠,٥٥	٢,٧٤	٣	١	٢٢- مساعدة زملائي الذين فقدوا نقودهم
عالية	٠,٦٠	٢,٧٣	٣	١	٢٣- التبرع للطلبة الفقراء
عالية	٠,٦٠	٢,٦٥	٣	١	٢٤- مساعدة الأشخاص الذين يتعرضون للإصابة
عالية	٠,٦٣	٢,٦٣	٣	١	٢٥- مساعدة الطلبة الذين يعانون صعوبة النطق السليم
عالية	٠,٦٩	٢,٤٣	٣	١	٢٦- قيام الطلبة برشق المدرسة بالحجارة
عالية	٠,٧٥	٢,٣٤	٣	١	٢٧- إزاحة الثلوج المتراكمة في الطريق العام
متوسطة	٠,٩٢	٢,٢٣	٣	١	٢٨- المساعدة في إنشاء مكتبة للأطفال
متوسطة	٠,٨٩	٢,١٥	٣	١	٢٩- المشاركة في قطف ثمار الزيتون
مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع					
عالية	٠,٥٩	٢,٧٣	٣	١	٣٠- سرقة الكتب من المدرسة
عالية	٠,٧٢	٢,٥٩	٣	١	٣١- الدفاع عن الوطن
عالية	٠,٦٧	٢,٥٥	٣	١	٣٢- قيام الطلبة بقطع أشجار المدرسة
عالية	٠,٧٣	٢,٥٢	٣	١	٣٣- القيام بغرس الأشجار في الحدائق العامة
عالية	٠,٦٨	٢,٤٦	٣	١	٣٤- قيام الطلبة بتخديش السيارات الواقفة أمام المدرسة
متوسطة	٠,٩١	٢,٢٢	٣	١	٣٥- مشاهدة المياه تتدفق بقوة من إحدى المواسير

يبين الجدول (٧) أن جميع مواقف أداة الدراسة قد حصلت على درجة عالية، ما عدا ثمانية حصلت على درجة ضبط متوسطة، وهي : تعليمات حلقة الرؤوس، وتعليمات النظافة في المدرسة، والأكل في شهر رمضان، وقيام الطلبة بالشم والتحقير لزملائهم، والقيام بإطلاق العيارات النارية، والمشاركة في قطف ثمار الزيتون، والمساعدة في إنشاء مكتبة للأطفال، ومشاهدة المياه تتدفق بقوة من إحدى المواسير. ويبين الجدول نفسه أن أدنى متوسط حسابي لمواقف الدراسة جميعها كان ( ١,٦٠ )، وأن أعلى متوسط لها كان ( ٢,٧٧ ). ويلاحظ أن المواقف الثمانية التي حصلت على درجة ضبط متوسطة قد توزعت على مجالات الدراسة الخمسة .

ثانياً : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف الجنس ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي على حده وللجمالكلي، والجدول (٨) يوضح نتائج التحليل الإحصائي لهذا السؤال .

### جدول (٨)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير الجنس .

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المجالات
٠,٤٣	٢,٣٠	٢٩٥	ذكور	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
٠,٤١	٢,٢٨	٣٤٩	إناث	
٠,٤٩	٢,٣٠	٢٩٥	ذكور	الالتزام الديني والأخلاقي
٠,٤٤	٢,٤١	٣٤٩	إناث	
٠,٤٩	٢,٤٣	٢٩٥	ذكور	الالتزام بالعادات والأعراف والتقاليد
٠,٣٩	٢,٥٣	٣٤٩	إناث	
٠,٤٨	٢,٤٣	٢٩٥	ذكور	التفاعل الاجتماعي
٠,٤٠	٢,٥٥	٣٤٩	إناث	
٠,٥٣	٢,٤٤	٢٩٥	ذكور	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
٠,٤٣	٢,٥٥	٣٤٩	إناث	
٠,٤٠	٢,٣٨	٢٩٥	ذكور	الكلية
٠,٣٤	٢,٤٥	٣٤٩	إناث	

يبين الجدول (٨) أن هناك فروقا ظاهرية بين متوسط الأداء لأفراد العينة من الذكور والإناث على كل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي. ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية بين المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0,05)$ ، فقد تم حساب اختبار (ت). ويبين الجدول (٩) نتائج هذا الاختبار .

### جدول (٩)

نتائج اختبار (ت) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي لدى عينة الدراسة حسب متغير الجنس .

المجالات	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات	٠,٧٠٥	٦٤٢	٠,٤٨
الالتزام الديني والأخلاقي	-٣,١٠٧	٦٤٢	٠,٠٠
الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف	-٢,٨٥٥	٦٤٢	٠,٠٠
التفاعل الاجتماعي	-٣,٣٩٩	٦٤٢	٠,٠٠
الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن	-٢,٩٠٩	٦٤٢	٠,٠٠
الكلية	-٢,٥٩٧	٦٤٢	٠,٠١

يبين الجدول (٩) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0,05)$  بين المتوسطات الحسابية للذكور والإناث في مجالات الضبط الاجتماعي التالية : المجال الديني والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن، وكانت الفروق لصالح الإناث، حيث بلغت قيم (ت)  $(-٣,١٠٧)$  ،  $(-٢,٨٥٥)$  ،  $(-٣,٣٩٩)$  ،  $(-٢,٩٠٩)$  للمجالات المذكورة على التوالي .

ويبين الجدول (٩) أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha=0,05)$  بين المتوسطات الحسابية لطلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لمتغير الجنس في مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، حيث بلغت قيم ت  $(٠,٧٠٥)$ ، وبمستوى دلالة  $(٠,٤٨)$  .

أما فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي الكلي، فيبين الجدول (٩) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha=0,05)$  بين المتوسطات الحسابية للذكور والإناث، ولصالح الإناث، حيث بلغت قيمة ت  $(-٢,٥٩٧)$  .

ثالثاً : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف الصف الدراسي ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي على حدة وللأداة ككل. والجدول (١٠) يبين التحليل الإحصائي لهذا السؤال .

### جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير الصف الدراسي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الصف الدراسي	المجالات
٠,٣٧	٢,٣٣	٣٣٣	أول ثانوي	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
٠,٤٦	٢,٢٥	٣١١	ثاني ثانوي	
٠,٤٣	٢,٣٨	٣٣٣	أول ثانوي	الالتزام الديني والأخلاقي
٠,٤٩	٢,٣٣	٣١١	ثاني ثانوي	
٠,٣٩	٢,٥٤	٣٣٣	أول ثانوي	الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف
٠,٤٨	٢,٤٣	٣١١	ثاني ثانوي	
٠,٣٨	٢,٥٤	٣٣٣	أول ثانوي	التفاعل الاجتماعي
٠,٥٠	٢,٤٥	٣١١	ثاني ثانوي	
٠,٤٤	٢,٥٤	٣٣٣	أول ثانوي	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
٠,٥٢	٢,٤٦	٣١١	ثاني ثانوي	
٠,٣٢	٢,٤٦	٣٣٣	أول ثانوي	الكلية
٠,٤٢	٢,٣٨	٣١١	ثاني ثانوي	

يبين الجدول (١٠) أن هناك فروقا ظاهرية بين متوسط الأداء لأفراد العينة من الصفين الأول والثاني الثانويين على كل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل. ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية بين المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) ، فقد تم حساب اختبار ( ت ) . ويبين ذلك الجدول (١١) نتائج هذا الاختبار .

## جدول (١١)

نتائج اختبار ( ت ) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير الصف الدراسي .

المجالات	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات	٢,٣٤٤	٦٤٢	٠,٠١
الالتزام الديني والأخلاقي	١,٥٠٣	٦٤٢	٠,١٣
الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف	٣,٠٥٢	٦٤٢	٠,٠٠
التفاعل الاجتماعي	٢,٦٨٢	٦٤٢	٠,٠٠
الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن	٢,٠٩٥	٦٤٢	٠,٠٣
الكلية	٢,٨٠٢	٦٤٢	٠,٠٠

يبين الجدول (١١) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0,05$ ) بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي التالية تعزى إلى متغير الصف الدراسي : مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن، وكانت هذه الفروق لصالح طلبة الصف الأول الثانوي، حيث بلغت قيم (ت) (٢,٣٤٤) ، (٣,٠٥٢) ، (٢,٦٨٢) ، (٢,٠٩٥) للمجالات المذكورة على التوالي .

ويبين الجدول (١١) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0,05$ ) لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لمتغير الصف الدراسي في: مجال الالتزام الديني والأخلاقي، حيث بلغت قيم ت (١,٥٠٣)، وكان مستوى الدلالة (٠,١٣) .

أما فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي الكلي، فيبين الجدول (١١) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0,05$ ) بين المتوسطات الحسابية لطلبة المرحلة الثانوية، ولصالح الصف الأول الثانوي، حيث بلغت قيمة ت (٢,٨٠٢) .

رابعاً : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف نوع التعليم ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي على حدة وللأداة ككل. والجدول (١٢) يبين نتائج التحليل الإحصائي لهذا السؤال .

### جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير نوع التعليم .

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	نوع التعليم	المجالات
٠,٤٢	٢,٢٦	٤٨٨	أكاديمي	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
٠,٤١	٢,٣٩	١٥٦	مهني	
٠,٤٧	٢,٣٣	٤٨٨	أكاديمي	الالتزام الديني والأخلاقي
٠,٤٤	٢,٤٤	١٥٦	مهني	
٠,٤٥	٢,٤٦	٤٨٨	أكاديمي	الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف
٠,٤٢	٢,٥٦	١٥٦	مهني	
٠,٤٥	٢,٤٧	٤٨٨	أكاديمي	التفاعل الاجتماعي
٠,٤٢	٢,٥٩	١٥٦	مهني	
٠,٤٩	٢,٤٧	٤٨٨	أكاديمي	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
٠,٤٧	٢,٥٩	١٥٦	مهني	
٠,٣٧	٢,٣٩	٤٨٨	أكاديمي	الكلية
٠,٣٥	٢,٥١	١٥٦	مهني	

يبين الجدول (١٢) أن هناك فروقا ظاهرية بين متوسط الأداء لأفراد العينة من فئتي التعليم الأكاديمي والتعليم المهني على كل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل. ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق الظاهرية بين المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha = 0.05$ )، فقد تم حساب اختبار (ت). ويبين ذلك الجدول (١٣) نتائج هذا الاختبار .



## جدول (١٣)

نتائج اختبار ( ت ) للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي حسب متغير نوع التعليم.

المجالات	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات	-٣,٣٧١	٦٤٢	٠,٠٠
الالتزام الديني والأخلاقي	-٢,٥٣٠	٦٤٢	٠,٠١
الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف	-٢,٥٧٧	٦٤٢	٠,٠١
التفاعل الاجتماعي	-٢,٨٢٣	٦٤٢	٠,٠٠
الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن	-٢,٧٨١	٦٤٢	٠,٠٠
الكلية	-٣,٤٣٦	٦٤٢	٠,٠٠

يبين الجدول (١٣) أنه توجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha = 0,05$ ) بين المتوسطات الحسابية لمجالات الضبط الاجتماعي التالية تعزى لمتغير نوع التعليم: مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، المجال الديني والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن، وكانت هذه الفروق لصالح طلبة التعليم المهني الشامل، حيث بلغت قيم (ت) (-٣,٣٧١) ، (-٢,٥٣٠) ، (-٢,٥٧٧) ، (-٢,٨٢٣) ، (-٢,٧٨١) ( للمجالات المذكورة على التوالي .

أما فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي الكلي، فيبين الجدول (١٣) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) بين المتوسطات الحسابية لطلبة فئتي مرحلة التعليم عينة الدراسة، ولصالح التعليم المهني الشامل، حيث بلغت قيمة ت (-٣,٤٣٦) .

خامسا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف تعليم الأب ؟

للإجابة عن السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي على حدة وللاداة ككل. والجدول (١٤) يبين نتائج التحليل الإحصائي لهذا السؤال.

## جدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والاحترافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل حسب متغير تعليم الأب .

الاحتراف المعيارى	المتوسط الحسابى	العدد	تعليم الأب	المجالات
٠,٤٤	٢,٣٠	٣٦٥	ثانوي وما دون	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
٠,٣٩	٢,٢٤	٩٧	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٠	٢,٢٩	١٨٢	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٢	٢,٢٩	٦٤٤	المجموع	
٠,٤٨	٢,٣٧	٣٦٥	ثانوي وما دون	الالتزام الدينى والأخلاقى
٠,٤٥	٢,٣٨	٩٧	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٤	٢,٣٣	١٨٢	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٦	٢,٣٦	٦٤٤	المجموع	
٠,٤٤	٢,٥٢	٣٦٥	ثانوي وما دون	الالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف
٠,٤٦	٢,٤٣	٩٧	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٤	٢,٤٤	١٨٢	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٤	٢,٤٨	٦٤٤	المجموع	
٠,٤٦	٢,٥٢	٣٦٥	ثانوي وما دون	التفاعل الاجتماعى
٠,٤١	٢,٤٨	٩٧	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٤	٢,٤٦	١٨٢	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٥	٢,٥٠	٦٤٤	المجموع	
٠,٤٩	٢,٥١	٣٦٥	ثانوي وما دون	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
٠,٥١	٢,٤٧	٩٧	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٦	٢,٥٠	١٨٢	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٨	٢,٥٠	٦٤٤	المجموع	
٠,٣٨	٢,٤٤	٣٦٥	ثانوي وما دون	الكلى
٠,٣٧	٢,٣٩	٩٧	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٣٥	٢,٤٠	١٨٢	بكالوريوس فما فوق	
٠,٣٧	٢,٤٢	٦٤٤	المجموع	

يبين الجدول (١٤) أن هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعى وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير تعليم الأب. ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق بين المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )، فقد تم حساب تحليل التباين الأحادى ( Oneway Anova ). ويبين جدول (١٥) نتائج هذا التحليل .

## جدول (١٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروقات بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل وفقاً لمتغير تعليم الأب .

مستوى الدلالة	قيمة ( ف )	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين	مجالات الضبط الاجتماعي
٠,٤٠	٠,٨٩٥	٠,١٦٠	٢	٠,٣٢٠	بين المجموعات	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
		٠,١٧٩	٦٤١	١١٤,٥٦٣	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١١٤,٨٨٣	المجموع	
٠,٥٨	٠,٥٣١	٠,١١٧	٢	٠,٢٣٤	بين المجموعات	الالتزام الديني والأخلاقي
		٠,٢٢٠	٦٤١	١٤١,٢٦٣	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٤١,٤٩٦	المجموع	
٠,١٠	٢,٢٧٢	٠,٤٥٣	٢	٠,٩٠٧	بين المجموعات	الالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف
		٠,١٩٩	٦٤١	١٢٧,٨٦٧	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٢٨,٧٧٤	المجموع	
٠,٢٩	١,٢١٥	٠,٢٤٧	٢	٠,٤٩٤	بين المجموعات	التفاعل الاجتماعي
		٠,٢٠٣	٦٤١	١٣٠,٢١٧	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٣٠,٧١٠	الكلية	
٠,٨١	٠,٢٠٩	٥,٠١٦	٢	٠,١٠٠	بين المجموعات	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
		٠,٢٣٩	٦٤١	١٥٣,٤٩٨	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٥٣,٥٩٨	المجموع	
٠,٤٣	٠,٨٤٤	٠,١٢٠	٢	٠,٢٤١	بين المجموعات	الكلية
		٠,١٤٣	٦٤١	٩١,٤٠٥	داخل المجموعات	
			٦٤٣	٩١,٦٤٦	الكلية	

يبين الجدول (١٥) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ )، في مجالات الضبط الاجتماعي جميعها ( مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، مجال الديني

والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن ( تعزى لمتغير تعليم الأب، إذ كانت قيمة (ف) (٠,٨٩٥) ، (٠,٥٣١) ، (٢,٢٧٢) ، (١,٢١٥) ، (٠,٢٠٩) للمجالات المذكورة على التوالي، وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha = 0,05)$  .

وبين الجدول (١٥) أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0,05)$ ، في الضبط الاجتماعي الكلي ( الأداة ككل ) لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى لمتغير تعليم الأب، إذ كانت قيمة (ف) (٠,٨٤) .

سادسا : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0,05)$  في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف تعليم الأم ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي على حدة وللأداة ككل. والجدول (١٦) يبين نتائج التحليل الإحصائي لهذا السؤال .

### جدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي والأداة ككل حسب متغير تعليم الأم .

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	تعليم الأم	المجالات
٠,٤٣	٢,٢٩	٤٤٤	ثانوي وما دون	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
٠,٣٧	٢,٢٩	١٢٢	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤١	٢,٢٧	٧٨	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٢	٢,٢٩	٦٤٤	المجموع	
٠,٤٨	٢,٣٤	٤٤٤	ثانوي وما دون	الالتزام الديني والأخلاقي
٠,٤٢	٢,٤١	١٢٢	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٢	٢,٣٥	٧٨	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٦	٢,٣٦	٦٤٤	المجموع	

## جدول (١٦)

٠,٤٥	٢,٤٩	٤٤٤	ثانوي وما دون	الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف
٠,٣٨	٢,٥٥	١٢٢	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٩	٢,٣٤	٧٨	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٤	٢,٤٨	٦٤٤	المجموع	
٠,٤٧	٢,٥٠	٤٤٤	ثانوي وما دون	التفاعل الاجتماعي
٠,٣٩	٢,٥٢	١٢٢	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٣٩	٢,٤٢	٧٨	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٥	٢,٥٠	٦٤٤	المجموع	
٠,٤٩	٢,٥٠	٤٤٤	ثانوي وما دون	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
٠,٤٨	٢,٥٤	١٢٢	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٤٥	٢,٤٢	٧٨	بكالوريوس فما فوق	
٠,٤٨	٢,٥٠	٦٤٤	المجموع	
٠,٣٩	٢,٤٢	٤٤٤	ثانوي وما دون	الكلية
٠,٣٣	٢,٤٥	١٢٢	دبلوم كلية مجتمع	
٠,٣٥	٢,٣٦	٧٨	بكالوريوس فما فوق	
٠,٣٧	٢,٤٢	٦٤٤	المجموع	

يبين الجدول (١٦) أن هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير تعليم الأم. ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق بين المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ). فقد تم حساب تحليل التباين الأحادي. ويبين الجدول (١٧) نتائج هذا التحليل .

## جدول (١٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروقات بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير تعليم الأم

مستوى الدلالة	قيمة ( ف )	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين	مجالات الضبط الاجتماعي
٠,٩١	٠,٠٤٨	١,٥٠٦	٢	٣,٠١٢	بين المجموعات	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
		٠,١٧٩	٦٤١	١١٤,٨٥٣	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١١٤,٨٨٣	المجموع	

جدول (١٧)

٠,٣٧	٠,٩٧٥	٠,٢١٥	٢	٠,٤٢٩	بين المجموعات	الالتزام الديني والأخلاقي
		٠,٢٢٠	٦٤١	١٤١,٠٦٧	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٤١,٤٩٦	المجموع	
٠,٠٠	٥,١٧٤	١,٠٢٣	٢	٢,٠٤٦	بين المجموعات	الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف
		٠,١٩٨	٦٤١	١٢٦,٧٢٨	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٢٨,٧٧٤	المجموع	
٠,٢٤	١,٤١٤	٠,٢٨٧	٢	٠,٥٧٤	بين المجموعات	التفاعل الاجتماعي
		٠,٢٠٣	٦٤١	١٣٠,١٣٦	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٣٠,٧١٠	المجموع	
٠,٢٣	١,٤٤٣	٠,٣٤٤	٢	٠,٦٨٩	بين المجموعات	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
		٠,٢٣٩	٦٤١	١٥٢,٩١٠	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٥٣,٥٩٨	المجموع	
٠,٢٢	١,٥١٥	٠,٢١٦	٢	٠,٤٣١	بين المجموعات	الكلية
		٠,١٤٢	٦٤١	٩١,٢١٥	داخل المجموعات	
			٦٤٣	٩١,٦٤٦	المجموع	

تبين نتائج تحليل التباين الأحادي (جدول ١٧) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف تعزى لمتغير تعليم الأم، إذ كانت قيمة (ف) (٥,١٧٤)، وبمستوى دلالة (٠,٠٠).

ويبين الجدول (١٧) أيضاً أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) تعزى لمتغير تعليم الأم في مجالات الضبط الاجتماعي التالية: مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، مجال الديني والأخلاقي، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة

والمجتمع والوطن)، إذ كانت قيمة (ف) (٠,٤٨)، (٠,٩٧٥)، (١,٤١٤)، (١,٤٤٣)، للمجالات المذكورة على التوالي، وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha=0,05)$ .

ويبين الجدول (١٧) أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $(\alpha=0,05)$  في الضبط الاجتماعي الكلي (الأداة ككل) لدى طلبة المرحلة الثانوية تعزى لمتغير تعليم الأم، إذ كانت قيمة (ف) (١,٥١٥)، وبمستوى دلالة (٠,٢٢).

ولمعرفة مصادر الفروق على مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، وفقا لمتغير تعليم الأم، فقد تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية. ويبين الجدول (١٨) نتائج المقارنات البعدية بحسب هذا الاختبار.

### جدول (١٨)

نتائج الفروقات البعدية لمجالات الضبط الاجتماعي لمتغير تعليم الأم حسب اختبار مربعات الفروق الصغرى (LSD).

مجال الضبط	تعليم الأم		الفروق بين المتوسطات	الخطأ المعياري	الدلالة	مستوى الثقة ٩٥%	
	ثانوي وما دون	دبلوم				أدنى	أعلى
الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف	ثانوي وما دون	دبلوم	-٥,٦٤١٧	٤,٥٤٥	.٤٢٩	-١,٦٢٩	٥,٠١١
	دبلوم كلية مجتمع	بكالوريوس فما فوق	* ١,٤٧٢	٥,٤٥٩	.٠١٩	١,٩٢٦	.٢٧٥١
		ثانوي وما دون	٥,٦٤٢	٤,٥٤٥	.٤٢٩	-٥,٠١٠٧	.١٦٢٩
	بكالوريوس فما فوق	بكالوريوس فما فوق	* ٢,٠٣٦	٦,٤٤٦	.٠٠٥	٥,٢٥٥	.٣٥٤٧
		ثانوي وما دون	* -١,٤٧٢	٥,٤٥٩	.٠١٩	-٢,٧٥١	-١,٩٢٦٥
	دبلوم	دبلوم	* -٢,٠٣٦	٦,٤٤٦	.٠٠٥	-٣,٥٤٧	-٥,٢٥٤٥

يبين الجدول (١٨) أن مصادر الفروق في مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف كانت بين فئة كل من الثانوي وما دون وبكالوريوس فما فوق، ولصالح فئة ثانوي وما دون، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة (٢,٤٩)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لفئة البكالوريوس فما فوق (٢,٣٤)، كما بينت نتائج الجدول نفسه أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين فئة دبلوم كلية مجتمع وبكالوريوس فما

فوق، ولصالح فئة دبلوم كلية مجتمع، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة (٢,٥٥)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لفئة بكالوريوس فما فوق (٢,٣٤) .

سابعاً : النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية ( $\alpha=0.05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف دخل الأسرة ؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مجال من مجالات الضبط الاجتماعي على حدة وعلى الأداة ككل. والجدول (١٩) يبين نتائج هذا التحليل الإحصائي لهذا السؤال .

### جدول (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الضبط الاجتماعي والأداة ككل حسب متغير دخل الأسرة .

المجالات	دخل الأسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٢٤	٢,٣٣	٠,٤١
	٢٠١ - ٣٠٠ دينار	١٧٤	٢,٣١	٠,٤٢
	أكثر من ٣٠١ دينار	٢٤٦	٢,٢٤	٠,٤٢
	المجموع	٦٤٤	٢,٢٩	٠,٤٢
الالتزام الديني والأخلاقي	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٢٤	٢,٤١	٠,٤٤
	٢٠١ - ٣٠٠ دينار	١٧٤	٢,٣٧	٠,٤٧
	أكثر من ٣٠١ دينار	٢٤٦	٢,٣٠	٠,٤٨
	المجموع	٦٤٤	٢,٣٦	٠,٤٦
الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٢٤	٢,٥٦	٠,٤٤
	٢٠١ - ٣٠٠ دينار	١٧٤	٢,٤٧	٠,٤٥
	أكثر من ٣٠١ دينار	٢٤٦	٢,٤٢	٠,٤٣
	المجموع	٦٤٤	٢,٤٨	٠,٤٤
التفاعل الاجتماعي	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٢٤	٢,٥٤	٠,٤٧
	٢٠١ - ٣٠٠ دينار	١٧٤	٢,٤٨	٠,٤٦
	أكثر من ٣٠١ دينار	٢٤٦	٢,٤٧	٠,٤١
	المجموع	٦٤٤	٢,٥٠	٠,٤٥
الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن	أقل من ٢٠٠ دينار	٢٢٤	٢,٥٤	٠,٥٠
	٢٠١ - ٣٠٠ دينار	١٧٤	٢,٤٧	٠,٤٨
	أكثر من ٣٠١ دينار	٢٤٦	٢,٤٨	٠,٤٧
	المجموع	٦٤٤	٢,٥٠	٠,٤٨



## جدول (١٩)

٠,٣٨	٢,٤٧	٢٢٤	أقل من ٢٠٠ دينار	الكلية
٠,٣٩	٢,٤١	١٧٤	٢٠١ - ٣٠٠ دينار	
٠,٣٥	٢,٣٨	٢٤٦	أكثر من ٣٠١ دينار	
٠,٣٧	٢,٤٢	٦٤٤	المجموع	

يبين الجدول (١٩) أن هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير دخل الأسرة. ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق بين المتوسطات فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 0,05)$ ، فقد تم حساب تحليل التباين الأحادي. ويبين الجدول (٢٠) نتائج هذا التحليل .

## جدول (٢٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروقات بين متوسطات الأداء على مجالات الضبط الاجتماعي وعلى الأداة ككل وفقا لمتغير دخل الأسرة .

مستوى الدلالة	قيمة ( ف )	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين	مجالات الضبط الاجتماعي
٠,٠٨	٢,٥٠٦	٠,٤٤٦	٢	٠,٨٩١	بين المجموعات	الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات
		٠,١٧٨	٦٤١	١١٣,٩٩٢	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١١٤,٨٨٣	المجموع	
٠,٠٣	٣,٢٧٨	٠,٧١٦	٢	١,٤٣٣	بين المجموعات	الالتزام الديني والأخلاقي
		٠,٢١٩	٦٤١	١٤٠,٠٦٤	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٤١,٤٩٦	المجموع	
٠,٠٠	٥,٤٥٠	١,٠٧٧	٢	٢,١٥٣	بين المجموعات	الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف
		٠,١٩٨	٦٤١	١٢٦,٦٢٠	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٢٨,٧٧٤	المجموع	
٠,٢٢	١,٤٩٤	٠,٣٠٣	٢	٠,٦٠٦	بين المجموعات	التفاعل الاجتماعي
		٠,٢٠٣	٦٤١	١٣٠,١٠٤	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٣٠,٧١٠	المجموع	

## جدول (٢٠)

٠,٢٤	١,٤٢٦	٠,٣٤٠	٢	٠,٦٨٠	بين المجموعات	الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن
		٠,٢٣٩	٦٤١	١٥٢,٩١٨	داخل المجموعات	
			٦٤٣	١٥٣,٥٩٨	المجموع	
٠,٠٣	٣,٣٩٥	٠,٤٨٠	٢	٠,٩٦١	بين المجموعات	الكلي
		٠,١٤١	٦٤١	٩٠,٦٨٥	داخل المجموعات	
			٦٤٣	٩١,٦٤٦	المجموع	

يبين الجدول (٢٠) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) بين المتوسطات الحسابية لاستجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير دخل الأسرة في مجالين فقط من مجالات الضبط الاجتماعي هما : المجال الديني والأخلاقي وكانت قيمة (ف) (٣,٢٧)، ومجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، وكانت قيمة (ف) (٥,٤٥) .

ويبين الجدول نفسه أيضا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في الضبط الاجتماعي الكلي لدى عينة الدراسة تعزى لمتغير دخل الأسرة، إذ كانت قيمة (ف) (٣,٣٩٥)، وهي دالة إحصائية .

ويبين الجدول (٢٠) أيضا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في مجالات الضبط الاجتماعي التالية : مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن، تعزى لمتغير دخل الأسرة، إذ كانت قيمة (ف) (٢,٥٠٦) ، (١,٤٩٤) ، (١,٤٢٦) ، للمجالات المذكورة على التوالي، وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) .

ولمعرفة مصادر الفروق على مجالي الضبط الاجتماعي : المجال الديني والأخلاقي ومجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، وفقا لمتغير دخل الأسرة، فقد تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية. ويبين الجدول (٢١) نتائج المقارنات البعدية بحسب هذا الاختبار .

## جدول (٢١)

نتائج الفروقات البعدية لمجالات الضبط الاجتماعي لمتغير دخل الأسرة حسب اختبار مربعات الفروق الصغرى ( LSD ) .

مستوى الثقة ٩٥%	الدلالة		الخطأ المعياري	الفروق بين المتوسطات	دخل الأسرة		مجالات الضبط
	أعلى	أدنى			أقل من	أعلى	
.١٥٥٠	-٦,٦٤٣٣	.٦١٧	٤,٧٢٤	٤,٤٢٨	٣٠٠-٢٠١	أقل من	الالتزام الديني والأخلاقي
.٢١٠٩	٨,٥١٠	.٠٣٠	٤,٣١٧	*.١٠٩٧	أعلى ٣٠١	٢٠٠ دينار	
٦,٦٤٣	-١.٥٥٠	.٦١٧	٤,٧٢٤	-٤,٤٢٧٥	أقل من ٢٠٠	٢٠١-	الالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف
.١٧٣٩	-٤,٣١٠٨	.٣٣٤	٤,٦٣٠	٦,٥٤١	أعلى ٣٠١	٣٠٠ دينار	
-٨,٥٠٩٨	-٢١.٠٩	.٠٣٠	٤,٣١٧	*-١.٠٩٧	أقل من ٢٠٠	أعلى من	الالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف
٤,٣١١	-١.٧٣٩	.٣٣٤	٤,٦٣٠	-٦,٥٤١٤	٣٠٠-٢٠١	٣٠١ دينار	
.١٩٢٥	-١,٨٠٧١	.١٢٧	٤,٤٩١	٨,٧١٩	٣٠٠-٢٠١	أقل من	مجموع المجالات
.٢٣٠٦	٣,٨١٨	.٠٠٣	٤,١٠٥	*.١٣٤٤٤	أعلى ٣٠١	٢٠٠ دينار	
١,٨٠٧	-١.٩٢٥	.١٢٧	٤,٤٩١	-٨,٧١٩٠	أقل من ٢٠٠	٢٠١-	مجموع المجالات
.١٥٠٤	-٥,٥٩٩١	.٥٣٢	٤,٤٠٣	٤,٧١٩	أعلى ٣٠١	٣٠٠ دينار	
-٣,٨١٨١	-٢٣.٠٦	.٠٠٣	٤,١٠٥	*-١.٣٤٤٤	أقل من ٢٠٠	أعلى من	مجموع المجالات
٥,٥٩٩	-١.٥٠٤	.٥٣٢	٤,٤٠٣	-٤,٧١٩٢	٣٠٠-٢٠١	٣٠١ دينار	
.١٤٢٢	-٣,٥٩٣٥	.٣٤٢	٣,٨٠١	٥,٣١٥	٣٠٠-٢٠١	أقل من	مجموع المجالات
.١٧١٧	٨,٨٩٨	.٠٢٥	٣,٤٧٤	*.٩,٠٣١	أعلى ٣٠١	٢٠٠ دينار	
٣,٥٩٣	-١.٤٢٢	.٣٤٢	٣,٨٠١	-٥,٣١٤٦	أقل من ٢٠٠	٢٠١-	مجموع المجالات
.١٢٤٥	-٥,٠١٥٦	.٥٧٨	٣,٧٢٦	٣,٧١٧	أعلى ٣٠١	٣٠٠ دينار	
-٨,٨٩٨٣	-١.٧١٧	.٠٢٥	٣,٤٧٤	*-٩,٠٣١٢	أقل من ٢٠٠	أعلى من	مجموع المجالات
٥,٠١٦	-١.٢٤٥	.٥٧٨	٣,٧٢٦	-٣,٧١٦٦	٣٠٠-٢٠١	٣٠١ دينار	

يبين الجدول (٢١) أن مصادر الفروق في المجال الديني والأخلاقي كانت بين فئة كل من أقل من ٢٠٠ دينار وأكثر من ٣٠١ دينار، ولصالح فئة أقل من ٢٠٠ دينار، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة (٢,٤١)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لفئة أكثر من ٣٠٠١ دينار (٢,٣٠) .

ويبين الجدول (٢١) أيضا أن مصادر الفروق في مجال الالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف كانت بين فئة كل من أقل من ٢٠٠ دينار وأكثر من ٣٠١ دينار، ولصالح فئة أقل من ٢٠٠ دينار، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة (٢,٥٦)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لفئة أكثر من ٣٠١ دينار (٢,٤٢) .

ويبين الجدول (٢١) أيضا أن مصادر الفروق في الضبط الاجتماعي الكلي، كانت بين فئة كل من أقل من ٢٠٠ دينار وأكثر من ٣٠١ دينار، ولصالح فئة أقل من ٢٠٠ دينار، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئة (٢,٤٧)، في حين بلغ المتوسط الحسابي لفئة أكثر من ٣٠٠١ دينار (٢,٣٨) .

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### مناقشة النتائج

أولاً : مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول :

ما درجة الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش ؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول ( جدول ٦ ) أن درجة الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش كانت عالية على مجالات الضبط الاجتماعي: مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن، ومجال التفاعل الاجتماعي، والالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، والالتزام الديني والأخلاقي، والالتزام بالأنظمة بالقوانين والتعليمات، وعلى الأداة ككل .

في حين أظهرت النتائج ( جدول ٧ ) أن درجة الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش كانت عالية على جميع مواقف الضبط الاجتماعي، بإستثناء ( ٨ ) مواقف كانت متوسطة، قد توزعت على مجالات الضبط الاجتماعي الخمسة .

وقد تفسر هذه النتيجة في أن درجة الضبط الاجتماعي كانت عالية لدى طلبة المرحلة الثانوية في ضوء أن مجتمع محافظة جرش هو جزء من المجتمع الأردني الإسلامي، إذ لا يمكن فصل هذين البعدين بعضهما عن بعض، فقيمه وعادته وتقاليدته مستمدة بصورة أساسية من تراثه العربي وعقيدته الإسلامية. وقد أثر هذا البعد تأثيراً كبيراً على طبيعته. ومن المعلوم أن المجتمع الأردني قد تعرض لكثير من معطيات الحضارة الغربية، وأصبح أمام اتجاهين : إما الأخذ بمعطيات الحضارة الغربية، أو التمسك بحضارته العربية والإسلامية، فأخذ الطريق الوسط، فهو لم يرفض معطيات الحضارة الغربية، ولم يتنكر لحضارته التي أنشئ عليها. وعليه، يمكن وصف المجتمع الأردني بأنه مجتمع حديث منفتح على الثقافات العالمية، إلا أنه وبذات الوقت متمسك بدينه الحنيف وبعادته وتقاليدته وقيمه الأصيلة، ويعلي قيم الأخلاق والتعاون. يدعم هذا ما يسعى إليه النظام التربوي الأردني من تكوين الإنسان العالمي المتمسك بالفضائل والكمالات الإسلامية والإنسانية، المنفتح على الثقافات العالمية، المنتمي لوطنه وأمه، والقادر على استيعاب المفاهيم والأفكار والمعارف والتكنولوجيا الحديثة واستخدامها في تطوير نفسه ومجتمعه وتقديمها .

وإن المتفحص للجدول رقم ( ٧ ) يجد ضرورة أن يقوم كل من البيت والمدرسة بتوعية الطلبة عينة الدراسة ببعض الجوانب الدينية والأخلاقية والتي قد تزيد من ضبطهم الاجتماعي مثل الابتعاد عن كل ما يفسد شهر رمضان مثل الأكل والشرب، والابتعاد أيضاً عن الشتم والتحقير حتى ولو كان عن طريق المزاح .

وتفق مع دراسة جلوفر ( 2004 ) Glover ، إذ أن المدارس التي تقدم أعلى مستوى من خبرات التعلم هي التي تمتلك رؤية قيادية واضحة، وتفاعل تنظيمي رسمي، واتجاه تنظيمي مرن، وكادر بشري متكامل، وتوازن فاعل للضبط الاجتماعي .

ثانياً : مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (  $\alpha = 0.05$  ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف الجنس ؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني ( جدول ٩ ) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للذكور والإناث على أربعة من مجالات الضبط الاجتماعي، وهي على التوالي : المجال الديني والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن، وكانت هذه الفروق لصالح الإناث. وفيما يتعلق بالضبط الاجتماعي الكلي، أشارت نتائج الدراسة أيضاً ( جدول ٩ ) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لطلبة المرحلة الثانوية، ولصالح الإناث .

وقد يعود التزام الإناث بمعايير الضبط الاجتماعي مقارنة مع الذكور إلى طبيعة المجتمع الأردني كجزء من المجتمع الإسلامي الذي يعطي من مكانة المرأة ويحصنها مما قد يؤذيها أو يضر بها وبسمعتها. إذ إن عادات المجتمع الأردني وتقاليد تفرض على الفرد وخاصة الإناث الالتزام بدينهم وبهذه العادات والتقاليد سواء في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع. يكرس هذا دور الأسرة وطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تمارس على الأبناء وبخاصة الإناث والتي تحث على الالتزام بالمبادئ والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع. ومن المعلوم أن دور الأسرة، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، قد لا يكون بنفس القوة

والطالبات في التعليم العام في جنوب اليمن، فلم تكن ذات دلالة إحصائية في أنماط الضبط الاجتماعي، كما دلت نتائج دراسة دبوان على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الضبط الاجتماعي لدى الطلاب والطالبات بصرف النظر عن نوع التعليم .

وتتفق مع دراسة أورلي (1988) Oreilly ، إذ كان متغير الجنس مؤشرا قويا لتنظيم الانضباط المطبق من قبل المعلمين، وتتفق مع دراسة اوكنور (1989) O'connor ، التي أوضحت إلى أن الجنس والتعينات الدراسية مؤشرات قوية لتنظيم الانضباط المطبق من قبل المعلمين .

إلا أن هذه النتيجة اختلفت مع نتائج دراسات أخرى، إذ أشارت دراسة بدرخان (٢٠٠٤)، إلى أنه لا يوجد أثر للجنس في مستوى الضبط المدرسي، والاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية فيما يتعلق بسأثر متغير الجنس على الضبط الاجتماعي وبين نتائج دراسة بدرخان (٢٠٠٤)، وربما يعود إلى أن عامل الجنس في الدراسة الحالية هو بين الطلبة والطالبات، أما في دراسة بدرخان فكان بين المعلمين والمعلمات.

وتختلف أيضا مع دراسة عثمان (١٩٩٤) إذ أشارت إلى أنه لا يوجد أثر دال لمتغير الجنس على مستويات الضبط الاجتماعي، ودراسة أبو هلال (١٩٨٩) التي أشارت إلى أنه لا يوجد أثر للجنس في مستوى الضبط الاجتماعي، كما لا يوجد للتفاعل الناتج عن الجنس والمستوى التعليمي للفرد أثر في مستوى الضبط الاجتماعي .

### ثالثا : مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف الصف الدراسي ؟

بينت نتائج الدراسة ( جدول ١١ ) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لطلبة الصفين الأول الثانوي والثاني الثانوي على أربعة مجالات من مجالات الضبط الاجتماعي، وهي: مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، مجال الالتزام بالعبادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل



الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن، وكانت الفروق لصالح طلبة الصف الأول الثانوي .

أما فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي الكلي، أشارت نتائج الدراسة ( جدول ١١ ) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لطلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى للصف الدراسي، ولصالح طلبة الصف الأول الثانوي .

وقد يعود ضعف التزام طلبة الصف الثاني الثانوي بالضبط الاجتماعي مقارنة بزملائهم في الأول الثاني إلى شعورهم بأنهم كبار وصلوا مرحلة الرجولة، وبالتالي فإنهم أحرار ولديهم حرية التصرف، وإلى شعورهم بأن العادات والتقاليد والأعراف تحول دون قيامهم بما يريدون من أعمال، وإلى شعورهم بأنهم في مرحلة انتقالية وأن ما يجري في المدرسة من ضبط وقوانين وتعليمات لن يؤثر عليهم ولا يهتمهم في شيء، وبالتالي يفقد المعلمون والمدرسة السيطرة على الطلبة في كثير من المجالات، أو قد يعود أيضا إلى أن بعض طلبة الصف الثاني الثانوي الذين يفشلون في امتحان النصف الأول من امتحان الشهادة الثانوية العامة يصابون بالإحباط ويشعرون باستحالة نجاحهم، مما يجعلهم يكونون أقل التزاما بمعايير الضبط الاجتماعي عن غيرهم من الطلبة .

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة خيرى (١٩٩٠)، التي بينت نتائجها أن سلطة المنع الأسري تمارس على الشباب الأصغر سنا أكثر مما تمارس على الشباب الأكبر سنا .

وتتفق مع دراسة تاينوكا (1989) Tanioka ، التي بينت نتائجها أن الطلبة يرتكبون القليل جدا من الإساءات، خاصة إساءات المنزلة ( المكانة ) أي كونهم تلاميذ مدارس عليا عندما يكونون مرتدين للزي المدرسي، وبينت أيضا أن أناقة وجمال الزي المدرسي الذي يختلف من مدرسة إلى أخرى له ارتباط بمعدلات الجنوح لكل مدرسة .

رابعاً : مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف نوع التعليم ؟

أشارت نتائج الدراسة ( جدول ١٣ ) إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لفئتي نوع التعليم ( أكاديمي شامل ومهني شامل ) على مجالات الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، والمجال الديني والأخلاقي، ومجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، ومجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن وعلى الأداة ككل، وكانت الفروق لصالح طلبة التعليم المهني الشامل .

وأشارت نتائج الدراسة أيضا ( جدول ١٣ ) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية للضبط الاجتماعي الكلي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش لعينة الدراسة تعزى إلى متغير نوع التعليم، ولصالح طلبة التعليم المهني الشامل .

وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء أن طلبة التعليم الثانوي المهني ومراكز التدريب المهني يخضعون إلى تدريبات عملية بالإضافة إلى منهاج نظري، وهذه التدريبات تخضع لتقويم مستمر ورقابة لصيقة من قبل المدرسة. وأن طلبة التعليم المهني هم من الطلبة المهرة الذين يحتاجون إلى امتلاك مهارات فنية عملية متخصصة لتخرجهم ونجاحهم في المهنة، مما يستلزم اتباعهم التعليمات المعطاة لهم من مدربيهم بدرجة كبيرة، كما أن هذه المهارات العملية تتطلب تعاوناً واضحاً بين المعلم والطلبة وبين الطلبة أنفسهم حتى يتم القيام بها بالشكل المطلوب. كما قد تفسر هذه النتيجة أيضاً في ضوء ضرورة تملك الأفراد الذين يؤهلون لدخول مهنة ما لأخلاقيات المهنة، وبالتالي فإنهم يكونون منضبطين أكثر من غيرهم من الطلبة في هذا المجال .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عثمان (١٩٩٤)، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية دالة لمتغيري الخلفية الاجتماعية ومستوى التعليم على مستويات الضبط الاجتماعي . وتتفق مع دراسة دبوان (١٩٩١)، حيث بينت أن هناك أثر لنوع التعليم على نمط الضبط الاجتماعي للطلبة، وقد ظهر عند مقارنة متوسطات الضبط الاجتماعي للطلبة في أنواع التعليم الثلاثة،

وكانت هذه الفروق بين متوسط الطلبة في التعليم العام في الشمال من جهة وبين متوسط طلبة التعليم العام في الجنوب والمعاهد العلمية من جهة ثانية. ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي الطلبة في التعليم العام في الجنوب والمعاهد العلمية. كما أوضحت إلى أن هناك أثر للتفاعل بين الجنس ونوع التعليم على مستوى الضبط الاجتماعي للطلبة .

وتتفق مع دراسة أبو هلال (١٩٨٩)، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن للمستوى التعليمي أثر في مستوى الضبط الاجتماعي لدى الأفراد الأردنيين .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة البكر (٢٠٠١)، حيث أوضحت نتائج الدراسة إلى تطوير مناهج التعليم العام وتحديثها لتواكب متطلبات سوق العمل ومقتضيات العصر، وتفعيل الدور التربوي للمدرسة كمؤسسة رسمية للضبط الاجتماعي في المحافظة على البناء الاجتماعي من خلال ترسيخ مبدأ احترام والعمل بالقواعد والمعايير السلوكية والأخلاقية للمجتمع .

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة بدرخان (٢٠٠٤)، حيث أوضحت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات أشكال الضبط المدرسي، تعزى لمتغير التخصص العلمي بين كافة المجموعات وعلى جميع أشكال الضبط المدرسي .

خامسا : مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0,05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف تعليم الأب ؟

أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي ( جدول ١٥ ) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لمتغير تعليم الأب في الضبط الاجتماعي الكلي أو أي من مجالاته الخمسة : مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، مجال الديني والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن .

وهذا يعني أن الطلبة عينة الدراسة يتشابهون في ضبطهم الاجتماعي بغض النظر عن تعليم الأب، وبهذا لم يكن لمستوى تعليم الأب أثر على الضبط الاجتماعي لديهم. وتعد هذه نتيجة غير متوقعة، إذ كان من المتوقع أنه كلما زاد تعليم الأب كلما زاد إشرافه على أبنائه وتوجيههم ومتابعتهم في المدرسة وخارجها .

سادسا : مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف تعليم الأم ؟

فيما يتعلق بأثر متغير مستوى تعليم الأم على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش، أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي (جدول ١٧) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لفئات مستوى تعليم الأم على مجال واحد فقط من مجالات الضبط الاجتماعي هو مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، وكانت الفروق (جدول ١٨) بين الأمهات من فئة المستوى التعليمي ثانوي وما دون وبكالوريوس وما فوق، ولصالح فئة ثانوي وما دون. كما بينت أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين فئة دبلوم كلية مجتمع وبكالوريوس فما فوق، ولصالح فئة دبلوم كلية مجتمع. ولم تظهر النتائج أي فروق ذات دلالة إحصائية في الضبط الاجتماعي الكلي تعزى للمتغير نفسه .

وقد يفسر ذلك في ضوء عمل المرأة وبخاصة هؤلاء اللواتي يحملن شهادات جامعية، إذ تتطلب طبيعة العمل منهن في أحيان كثيرة الغياب عن المنزل لساعات طويلة، وبالتالي تقل درجة إشرافهن على المنزل وعلى أبنائهم ورعاية شؤونهم. وتدل هذه النتيجة أن التعليم قد أعطى الأم في محافظة جرش نوعا من الحرية والحركية في نظرتهم إلى الضبط الاجتماعي لأبنائهن في مجتمع أردني متغير، وإلى النظرة بانفتاح إلى طبيعة السلطة الأسرية ومفهومها، وبالتالي تقل درجة تمسك أبناءهن بالعادات والتقاليد والأعراف ويحاولون التحرر منها كلما أمكن ذلك .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سميرين (٢٠٠٥)، حيث أوضحت نتائج الدراسة، أن الضبط الاجتماعي يجب أن ينطلق من الذات، وذلك بتكامل كامل لأدوار الأسرة والمدرسة وسائر المؤسسات التعليمية الأخرى .

وتتفق مع دراسة أبو هلال (١٩٨٩)، حيث أوضحت نتائج الدراسة، أن للمستوى التعليمي أثر في مستوى الضبط الاجتماعي .

سابعاً : مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السابع :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ) في الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش تعزى لاختلاف دخل الأسرة ؟

فيما يتعلق بأثر متغير دخل الأسرة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش، أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي ( جدول ٢٠ ) أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لفئات مستوى دخل الأسرة على مجالين من مجالات الضبط الاجتماعي هما : مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، والمجال الديني والأخلاقي، وكانت الفروق ( جدول ٢١ ) بين فئة كل من أقل من ٢٠٠ دينار وأكثر من ٣٠١ دينار ولصالح فئة أقل من ٢٠٠ دينار.

وأظهرت نتائج الدراسة أيضا ( جدول ٢٠ ) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية جوهرية في الضبط الاجتماعي الكلي تعزى لمتغير دخل الأسرة، وكانت الفروق ( جدول ٢١ ) بين فئة أقل من ٢٠٠ دينار وأكثر من ٣٠١ دينار، ولصالح فئة أقل من ٢٠٠ دينار .

وقد تفسر هذه النتيجة في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع تكاليف المعيشة التي يواجهها المجتمع الأردني بعامة ومجتمع محافظة جرش بخاصة، التي فرضت نوعا من ضبط الإنفاق على أفراد الأسرة، ودورا أكبر من الأبوين في تحسيس أبناءهم بالظروف المحيطة بالأسرة وضرورة تحملهم المسؤولية في مواجهة الظروف المقصودة، مما يؤدي إلى زيادة ضبطهم الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك فإن مجتمع محافظة جرش هو مجتمع زراعي ويعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل مما يتطلب إشراك الأبناء في أعمال الزراعة وسيلة لتحسين دخل الأسرة. هذه الأعمال التي تتطلب الجهد الكبير ووقت العمل الطويل الذي قد يستغرق النهار جميعه مما يعني الرقابة الدائمة من قبل الأب للأبناء

وانشغال الأبناء في مساعدة الأبوين في العمل، مما يعكس إيجابيا على التزام الأبناء بمعايير الضبط الاجتماعي .

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة عبد الحميد (٢٠٠٠)، حيث أوضحت نتائج الدراسة إلى أنه تختلف استجابات الطلبة لبعض أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في مدرستهم تبعا لاختلاف خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية. وتختلف مع دراسة خيرى (١٩٩٠)، حيث أوضحت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير مستقل لمتغيري دخل الأسرة ومكان السكن على إدراك الشباب للسلطة الأسرية .

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي :

١. تعزيز مفاهيم الضبط الاجتماعي ومعاييرها لدى الطلبة الذكور في مدارس محافظة جرش، وذلك من خلال المحاضرات والندوات والدورات التدريبية وغيرها، مما يجعلهم أكثر وعياً في المجال، ويزيد من درجة ضبطهم الاجتماعي .
٢. ضرورة تعزيز مفاهيم الضبط الاجتماعي ومعاييرها لدى طلبة الصف الثاني الثانوي في مدارس محافظة جرش، وإيجاد استراتيجيات جديدة للتعامل معهم داخل المدرسة وإرشادهم وتوجيههم، مما يؤدي إلى الارتقاء بسلوكياتهم الاجتماعية الإيجابية، وبالتالي زيادة ضبطهم الاجتماعي .
٣. العمل على استمرار وتعزيز مفاهيم الضبط الاجتماعي ومعاييرها لدى طلبة التعليم الأكاديمي الشامل في مدارس محافظة جرش، وإيجاد الوسائل الكفيلة للارتقاء بنظرتهم نحو أهمية المرحلة المدرسية التي يعيشونها على أنها مرحلة بناء وتأسيس لمرحلة جامعية قادمة، مما يزيد من درجة وعيهم في المجال ومن درجة ضبطهم الاجتماعي .
٤. ضرورة تعزيز مفاهيم الضبط الاجتماعي ومعاييرها لدى الطلبة من الأمهات اللواتي يحملن الشهادات الجامعية في محافظة جرش، وزيادة وعيهم بأهمية العلم والحصول على الشهادات الجامعية في تحسين نظرة الفرد نحو نفسه ومجتمعه وزيادة ضبطه الاجتماعي، وبأن خروج أمهاتهم للعمل يزيد من مسؤولياتهم الأسرية والاجتماعية، وبالتالي ضرورة الرقابة الذاتية على سلوكياتهم .
٥. تطوير مفاهيم الضبط الاجتماعي ومعاييرها لدى الطلبة من ذوي الدخل المرتفع نسبياً في مدارس محافظة جرش، وزيادة وعيهم بأهمية ترشيد الانفاق وتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية في ظروف اقتصادية متقلبة وصعبة، وبأهمية الالتزام بعبادات المجتمع وتقاليد وقيم الدين الحنيف، وذلك من خلال المحاضرات والندوات والدورات التدريبية، مما يزيد من درجة ضبطهم الاجتماعي .
٦. تشجيع إدارات المدارس والمعلمين والمعلمات على إعطاء تغذية راجعة للوالدين عن سلوك أولادهم في غرفة الصف والمدرسة وطرق ضبطها، وتبادل المشورة والنصح معهم .
٧. إجراء دراسة مقارنة حول الموضوع بين طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة والعوامل المؤثرة في ذلك .

٨. إجراء دراسات أخرى مشابهة لهذه الدراسة بحيث تشمل الطلبة في المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية والخاصة ومدارس وكالة الغوث، للوقوف على مدى درجة الضبط الاجتماعي لدى الطلبة في هذه المدارس.



## المصادر والمراجع :

- أبو هلال، أحمد، ( ١٩٨٩). أثر التفاعل بين متغيري الشريحة الاجتماعية والمستوى التعليمي للفرد في مستوى الضبط الاجتماعي ، دراسات ١٦ (٦)، ٣٥-٧ .
- البكر، محمد عبد الله، (٢٠٠١). تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، دراسات ١٦ (٣٢)، ٢٨٠-٢٤٧.
- بدرخان، سوسن سعد الدين، (٢٠٠٤). أشكال الضبط المدرسي المستخدمة من قبل معلمي المرحلة الثانوية في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .
- الجولاني، فادية عمر، (١٩٩٧). علم الاجتماع التربوي، الإسكندرية : مركز الاسكندرية للكتاب .
- الجولاني، فادية عمر، (١٩٩٣). علم الاجتماع التربوي، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .
- جابر، سامية محمد، (١٩٩٢). القانون والضوابط الاجتماعية، الاسكندرية: دار المعارف الجامعية .
- جامعة القدس المفتوحة، (١٩٩٢). علم الاجتماع التربوي، عمان : جامعة القدس المفتوحة .
- الأخرس، محمد صفوح، (١٩٩٧). نموذج إستراتيجية الضبط الاجتماعي في الدول العربية، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر .
- الخشاب، أحمد ، (١٩٦٨). الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، (ط٢)، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة .
- خيرى، مجد الدين، (١٩٩٠). السلطة الأسرية والشباب الجامعي في الأردن: دراسة ميدانية ، دراسات ، ١٧(١)، ٣٨-٩ .
- دبوان، عبد الطيف طاهر، (١٩٩١). أثر نوع التعليم في الجمهورية اليمنية على أنماط الضبط الاجتماعي لدى الطلبة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .
- الرشدان، عبد الله، (١٩٩٩). علم الاجتماع التربوي، عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع .
- الرشدان، عبد الله، وهمشري، عمر أحمد، (٢٠٠٢). نظام التربية والتعليم في الأردن، عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
- السيد، سميرة أحمد، (١٩٩٣). علم اجتماع التربية، القاهرة : دار الفكر العربي للنشر والتوزيع .
- السيد، سميرة أحمد، (٢٠٠٤). الأسس الاجتماعية للتربية، القاهرة : دار الفكر العربي للنشر والتوزيع .
- سمرين، حمزة موسى محمد، (٢٠٠٥). مفهوم الضبط الاجتماعي في الإسلام والفكر التربوي الغربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

- صديق، حسين محمد، (٢٠٠١). أساليب الضبط الاجتماعي في الثانويات السورية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا .
- صمادي، أحمد عبد المجيد، (١٩٩٠). المدرسة كما تتصورها نظرية الضبط، دراسات ١٠ (٢)، ٥٦-٧٠ .
- الصالح، مصلح، (٢٠٠٤). الضبط الاجتماعي، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع .
- العادلي، فاروق محمد، (١٩٨٥). دراسات في الضبط الاجتماعي . القاهرة : دار الكتاب الجامعي .
- عبد الحميد، أمال، (١٩٩١). الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والنمط الواقعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر .
- عبد الحميد، طلعت، (٢٠٠٠). التعليم وصناعة القهر، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات .
- عثمانة، صلاح محمد، (٢٠٠٣). النظام التربوي، عمان المؤسسات التربوية.
- عثمان، إبراهيم، (١٩٩٤). أثر الشريحة الاجتماعية والمستوى التعليمي في مستوى الضبط الاجتماعي للفرد، دراسات ٩ (٦)، ٥٩-٨٠.
- غيث، محمد عاطف، (١٩٩٣). علم الاجتماع، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية .
- قنوص، صبحي، (٢٠٠٠). دراسات في علم الاجتماع، بيروت : دار النهضة المصرية .
- ناصر، إبراهيم، (١٩٩٢). علم الاجتماع التربوي، بيروت : دار الجليل للنشر والتوزيع .
- هلال، عصام الدين علي، (٢٠٠٢). قضايا في علم اجتماع التربية المعاصر، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .
- الهادي، نبيل عبد، (٢٠٠٢). علم الاجتماع التربوي، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع .

- Ashford, Ellie. (2005). The Fight Over Screening Students to Prevent Suicide . *Education Digest*, 71 (1) : 52-56 .
- Bartsch, Robert & Cheurprakobkit, Sutham. (2002). School Problems and Learning About Crime and Justice Systems: Principals' Views, *Educational Studies* , 28 (3): 275-285 .
- Glover, Derek. (2004). Creating the Right Learning Environment. *School Effectiveness*, 15 (4): 313- 336 .
- Lahelma, Elina. (2002). Gendered Conflict in Secondary School. *Gender & Education*, 14 (3) : 295- 306 .
- Lawrence, Regina, Birkand, Thomas. (2004). Guns, Hollywood, and School Safety . *Social Science Quarterly*, 85 (5) : 1193-1207 .
- Matthews, Kay Morris. (2002). The Deviant Child and Larrikin Youth in Colonial Towns . *Educational Review*, 54 (2) : 115-123 .
- Ortega , R . (1992) . *Student-Student Interaction : The Neglected Variable in Educational Reseach* , Medrid : Harper and Row .
- Ott, Carol and Doyle, Lynn. (2005). An Evaluation of the Small Group Norms Challenging Model . *High School Journal*, 88 (3) : 45-55 .
- O'conner, J.F (1988).“A study of Expert and Novice Teacher's Cognitive Processes Related to (Class Room) Management and Discipline Events” *Dissertation Abstracts International* , 49 (7) :1687.
- O'reilly , D.M .(1988). “ Middle School Teachers Pupil Control Ideology Pupil Control Behavior and Student Disipline” *Dissertation Abstracts International* , 49 (11) :32-26 .
- Tanioka,Ichiro.(1989).The Informal Social Control Of High School Student Behavior In Osaka, Japan: Atest of “ The Web Of Informal Control” Theory Of Delin Guency Causation, *Dissertation Abstracts International*, 50 (5):1446-A.

- White, B.T.(1989).“A Study of Elementary School Educators Preferred Discipline Practices and Attitudes Toward Corporal Punishment”. *Dissertation Abstracts International*, 50 (8) : 2345-2346-A.

## ملحق رقم (١)

## استبانة التطبيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أخي الطالب..... أختي الطالبة.....

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: ( أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظ جرش ). ولتحقيق هدف الدراسة يعرض الباحث عليكم استبانة تتكون من ( ٣٥ ) موقفاً تتناول الضبط الاجتماعي ، وضع لكل موقف ثلاثة اختيارات ( أ،ب،ج )، نرجو التقيد باختيار بديل واحد فقط من البدائل المطروحة. ونظراً لأن الإجابة عن المواقف لا تتطلب قياس جوانب معرفية لدى المجيب، لذا لا توجد إجابات يمكن اعتبارها خاطئة، وعليه نرجو أن تعبر عن واقعك الممارس .

أرجو قراءة كل موقف من المواقف واختياره بدقة، وعدم الكتابة على الأوراق الخاصة بالمواقف، واقتصار الإجابة فقط على النموذج المرفق، وفق المثال التالي :

مثال :

- أحد زملائك في الصف قام بالاستهزاء والسخرية منك، فإنني :

أ- أشتكيه إلى إدارة المدرسة .

ب- أشكل جماعة من زملائي الطلبة للنيل منه .

ج- أقوم بالرد عليه بالمثل .

الموقف	أ	ب	ج
المثال		×	

شاكراً لكم حسن تعاونكم .

الباحث

أمين محمد محاسنة

بإشراف الأستاذ الدكتور:

عمر أحمد الهمشري

## ورقة الإجابة

عزيري الطالب / الطالبة :

أرجو وضع إشارة ( X ) وفق المعلومات الخاصة بك :

- (١) الجنس : ( ) ذكر ( ) أنثى ( )
- (٢) الصف الدراسي : ( ) الأول الثانوي ( ) الثاني الثانوي ( )
- (٣) تعليم الأب : ( ) ثانوي وما دون ( ) دبلوم كلية مجتمع ( )  
( ) بكالوريوس فما فوق
- (٤) تعليم الأم : ( ) ثانوي وما دون ( ) دبلوم كلية مجتمع ( )  
( ) بكالوريوس فما فوق
- (٥) دخل الأسرة : ( ) أقل من ٢٠٠ دينار ( ) ٢٠١-٣٠٠ دينار ( )  
( ) ٣٠١ دينار فما فوق
- (٦) نوع التعليم : ( ) أكاديمي شامل ( ) مهني شامل ( )

رقم السؤال	رمز الإجابة		
	أ	ب	ج
١٩			
٢٠			
٢١			
٢٢			
٢٣			
٢٤			
٢٥			
٢٦			
٢٧			
٢٨			
٢٩			
٣٠			
٣١			
٣٢			
٣٣			
٣٤			
٣٥			

رقم السؤال	رمز الإجابة		
	أ	ب	ج
١			
٢			
٣			
٤			
٥			
٦			
٧			
٨			
٩			
١٠			
١١			
١٢			
١٣			
١٤			
١٥			
١٦			
١٧			
١٨			

- ١- أصدرت وزارة التربية والتعليم تعليمات جديدة تلزم الطلبة بارتداء زي موحد :
- أ- التزم فوراً بالتعليمات دون مناقشة .
- ب- التزم جزئياً وناقش إدارة المدرسة بالأمر .
- ج- لا التزم مطلقاً بالتعليمات .

٢- حددت إدارة المدرسة الجلوس داخل الصف بحسب نظام أرقام جلوس خاصة تتعارض مع رغبتني :

- أ- التزم بالمقعد المخصص لي دون مناقشة .
- ب- أعبر عن رفضي بالصراخ والتهديد .
- ج- لا التزم مطلقاً وأجلس حيث أريد .

- ٣- قامت إدارة المدرسة بإصدار تعليمات تجبر الطلبة على حلاقة رؤوسهم :
- أ- أحلق شعري والتزم بالتعليمات .
- ب- أستشير زملائي ضد التعليمات الجديدة وضد إدارة المدرسة .
- ج- لا ألتزم مطلقاً بالتعليمات.

- ٤- أصدرت إدارة المدرسة تعليمات صارمة تمنع الخروج من الغرفة الصفية إلا باستئذان المعلم :
- أ- ألتزم بالتعليمات ولا أعارضها .
- ب- أخرج من الصف عندما يثبت أنه ليس هناك من يراقبني .
- ج- أهمل التعليمات إهمالاً تاماً وكأنها غير موجودة .

٥- قامت إدارة المدرسة بإصدار تعليمات صارمة اللهجة تحذر الطلبة من الكتابة على جدران الغرفة الصفية باتخاذ إجراءات شديدة معهم :

- أ- التزم التزاماً تاماً وأحافظ على جدران الغرف الصفية من العبث .
- ب- أبدي استهزائي من التعليمات، واعتبرها عديمة الفائدة .
- ج- لا التزم بالتعليمات مطلقاً وأكتب على جدران الغرفة الصفية تحدياً للإدارة المدرسية .

٦- أصدرت إدارة المدرسة تعليمات صارمة بحق الطلبة الذين يقومون بالهروب من المدرسة قبل انتهاء الدوام المدرسي :

- أ- ألتزم بالتعليمات ولا أهرب مطلقا .
- ب- أحاول الهروب عندما تسنح الفرصة بذلك .
- ج- أهمل التعليمات وأقوم بالهروب من المدرسة مهما كلف الأمر .

٧- أصدرت إدارة المدرسة تعليمات صارمة بحق من يتأخرون عن الطابور الصباحي :

- أ- ألتزم تماما بالحضور قبل موعد الطابور الصباحي .
- ب- أحاول تبرير تأخري بالمرض أو المواصلات .
- ج- أهمل التعليمات وكأنها غير موجودة .

٨- أصدرت وزارة التربية والتعليم قانونا ينص على فصل كل طالب يحاول الغش في الامتحانات المدرسية فصلا مؤقتا :

- أ- ألتزم التزاما تاما ولا أغش في الامتحانات المدرسية
- ب- أقوم بالغش أحيانا عندما تكون الامتحانات صعبة .
- ج- لا ألتزم مطلقا وأقوم بالغش مهما كلف الأمر .

٩- نظرا لنقص عمال النظافة أصدرت إدارة المدرسة تعليمات بأن يقوم كل صف دوريا بتنظيف حمامات المدرسة :

- أ- أتعاون مع زملائي في الصف وأقوم بتنظيف الحمامات لأنها جزء من نظافة المدرسة .
- ب- أظاهر بالمرض حتى أعفى من القيام بهذا الأمر .
- ج- لا أنظف الحمامات حتى لو تم طردي من المدرسة .

١٠- وجدت بعض النقود ملقاة في ساحة المدرسة :

- أ- أقوم بتسليمها إلى إدارة المدرسة فوراً .
- ب- أخفيها في جيبتي أو حقيبتي وأنتظر حتى يسأل عنها أحد من زملائي .
- ج- أنفقها لأنني أعتبرها من حقي .



- ١١- رأيت بعض الطلبة يأكلون بالمدرسة في شهر رمضان :
- أ- أويخهم لأن ذلك مخالف للدين .
  - ب- أفق أراقب المكان لتحذيرهم .
  - ج- أنصرف ولا أقول شيئاً لأن الأمر يهمهم وحدهم .

- ١٢- رأيت أحد زملائك يقوم بتكسير مقاعد الغرفة الصفية :
- أ- أذكره بقوانين وتعليمات المدرسة .
  - ب- أشجعه على الأمر .
  - ج- أشاركه معه في تكسير المقاعد كنوع من المتعة والمرح .

- ١٣- رأيت مجموعة من زملائك يقومون بمعاكسة فتاة في الشارع العام :
- أ- أقوم بتوبيخهم لأن هذا العمل يتعارض مع أخلاقنا الإسلامية .
  - ب- أتستر عليهم .
  - ج- أشجعهم وأشاركهم في معاكسة الفتاة .

- ١٤- في أثناء جلوسي في ساحة المدرسة تعرض لي مجموعة من الطلبة بالإساءة والشتم والتحقير :

- أ- أسامحهم ولا أشتهم مطلقاً .
- ب- أشتكيهم إلى إدارة المدرسة .
- ج- لا أسامحهم مطلقاً وأشتهم بالمثل .

- ١٥- حالت بعض الظروف الخاصة من أقوم بالتحضير لامتحان اللغة الإنجليزية :
- أ- لا أغش مطلقاً لأن أخلاقي لا تسمح بذلك .
  - ب- لا أغش لأنني أخاف أن أكتشف من قبل المعلم .
  - ج- أغش كوني معتاد على ذلك .

١٦- في أثناء الرحلة المدرسية قامت مجموعة من زملائي بذكر بعض النكات والفكاهات التي تخرج عن الذوق العام :

- أ- أعيب على زملائي كون ما قاموا به يخالف عادات وتقاليد المجتمع .
- ب- أجلس وأستمع إليهم .
- ج- أشاركهم في ذكر النكات والفكاهات حتى أظهر نفسي بينهم .

١٧- قامت مجموعة من زملائي الطلبة بارتداء ملابس مخالفة للزي المدرسي :

- أ- أعيب عليهم وأذكرهم بأن ملابسهم مخالفة للزي المدرسي .
- ب- أشجعهم على هذا العمل ولا أقوم شخصيا بارتداء ملابس مثلهم خوفا من العقاب.
- ج- أقوم بارتداء ملابس مخالفة دون اكتراث .

١٨- رأيت أحد زملائي يقوم بالتحدث أثناء قراءة القرآن الكريم في الطابور الصباحي :

- أ- أعيب عليه وأذكره بحسن الإصغاء إلى كلام الله تعالى .
- ب- لا أفشي أمره للمعلم .
- ج- أشاركه الحديث، لأن غالبية الطلبة يقومون بذلك .

١٩- في أثناء جلوسي في الحافلة وجدت رجلا مسنا واقفا وليس هناك مكان شاغر له :

- أ- أقوم من مقعدي وأجلسه في مكاني احتراما لسنة .
- ب- أفتعل انشغالي بالنظر خارج نافذة الحافلة، حتى لا أخرج .
- ج- أبقى جالسا في مكاني كونه لا يعنيني .

٢٠- أثناء الإفطار الجماعي، رأيت أحد زملائي يتحدث ويضحك ويتناثر الطعام من فمه :

- أ- أذكره بأن الحديث أثناء الأكل ليس من العادات الحميدة.
- ب- أجعل الأمر موضع فكاهاة مع الزملاء .
- ج- أقوم بالتصرف مثله وتشجيع زملائي على ذلك .

٢١- في أثناء نجاح أحد زملائي الطلبة في الثانوية العامة قام بإطلاق العيارات النارية من مسدس فرحا :

- أ- أنهاه عن هذا الفعل لأنه سلوك خاطئ .
- ب- أقوم بالاختباء حتى لا يلحق بي أي ضرر .
- ج- أساعده وأشجعه على إطلاق العيارات النارية للتعبير عن فرحة النجاح .

٢٢- رأيت مجموعة من زملائي يقومون بقطف ثمار الزيتون في حديقة المدرسة، بتوجيه من إدارة المدرسة :

- أ- أقوم بمساعدة زملائي في قطف ثمار الزيتون .
- ب- أظهار ببعض الحجج حتى لا أساعدهم .
- ج- لا يعنيني هذا الأمر ولا أساعدهم مطلقا .

٢٣- قام مجلس الطلبة بجمع تبرعات للفقراء من الطلبة في المدرسة :

- أ- أقدم لهم جزءا من مصروفي اليومي من أجل مساعدتهم .
- ب- أظهار بأنه لو توافرت النقود لدي لتبرعت .
- ج- لا يعنيني هذا الأمر، ولا أتبرع لهم مطلقا .

٢٤- في أثناء حصة الرياضة وقع أحد زملائي على الأرض ونزلت الدماء من يديه :

- أ- أقدم له المساعدة وأقوم بنقطة لينتقل الإسعافات الأولية .
- ب- أدعو زملائي الآخرين لمساعدته .
- ج- لا أساعده مطلقا ولا يعنيني هذا الأمر .

٢٥- أحد زملائي في الصف يعاني من صعوبة النطق السليم وطلب مني مساعدته :

- أ- أقدم له المساعدة الكافية حتى ولو كلفني ذلك وقتا طويلا .
- ب- اعتذر لزميلي لانشغالي الدائم .
- ج- أرفض طلبه ولا أساعده مطلقا .

٢٦- شاهدت من شرفة المنزل أن أهالي الحي يعملون على أزاحه الثلوج المتراكمة على الطريق العام :

- أ- أنضم للعمل معهم دون تردد .
- ب- أنظر إليهم بإعجاب من خلال النافذة .

ج- لا أساعدهم مطلقا خوفا من البرد .

٢٧- ضمن احتفالات المملكة بيوم الطفل العالمي، قرر مجلس البلدية إنشاء مكتبة عامة للأطفال في منطقتكم، وطلب منك المساعدة :

أ- أجمع ما لدي من كتب وقصص للأطفال وأقوم بإرسالها إلى مجلس البلدية.

ب- أظهار بأنني أشجع الناس على المساعدة .

٦٢٦٠٦٧

ج- لا يعينني هذا الأمر لأنه من اختصاص الحكومة .

٢٨- أحد زملائي في الصف فقد نقوده ويريد أن يشتري الطعام ليأكل :

أ- أعطيه من نقودي لكي يأكل .

ب- لا أعطيه بحجة أنه لا يوجد معي نقودا كافية .

ج- لا أعطيه أي نقود مطلقا حتى لو توافرت معي .

٢٩- رأيت مجموعة من الطلبة يقومون برشق المدرسة بالحجارة :

أ- أعيب عليهم، وأذكرهم بأن المدرسة ملك للجميع .

ب- أنصرف من المكان لأن الأمر لا يعينني .

ج- أشجعهم وأقوم برشق المدرسة بالحجارة .

٣٠- رأيت مجموعة من طلبة المدرسة يقومون بقطع الأشجار في حديقة المدرسة :

أ- أنهاهم عن فعل ذلك، وأذكرهم بأن الأشجار ملك للجميع .

ب- أقف لأنظر إليهم ولا أشاركهم .

ج- أشجعهم وأشاركهم في قطع الأشجار انتقاما من المدرسة .

٣١- رأيت مجموعة من الطلبة يقومون بسرقة الكتب من مكتبة المدرسة :

أ- أنهاهم عن فعل ذلك وأذكرهم بأن كتب المدرسة ملك للجميع .

ب- أراقب حتى لا يراهم أمين المكتبة .

ج- أقوم بسرقة الكتب مثل زملائي الطلبة انتقاما من المدرسة .

- ٣٢- رأيت مجموعة من زملائي الطلبة يقومون بتخديش السيارات الواقفة أمام المدرسة :
- أ- أشتكبهم إلى إدارة المدرسة .
- ب- أنظر إليهم ولا أشترك معهم .
- ج- أقوم بتخديش السيارات مع زملائي انتقاما من المدرسة والمعلمين .

٣٣- احتفالا بعيد الشجرة قامت المدرسة بتكليف الطلبة بغرس الأشجار في الحدائق العامة والمنتزهات :

- أ- أقوم بغرس الأشجار في الحدائق العامة والمنتزهات .
- ب- أتظاهر بالمرض ولا أذهب مع زملائي لغرس الأشجار .
- ج- أقنع زملائي بعدم القيام بغرس الأشجار لأنها مسؤولية الدولة .

٣٤- إذا تعرض وطني الأردن إلى تهديد عسكري خارجي وفتح باب التطوع للدفاع عن الوطن، فبإني :

- أ- أتوجه على الفور لتسجيل أسمى للتطوع دفاعا عن الوطن .
- ب- أخلق لنفسي الأعذار خوفا على نفسي .
- ج- لا يعنيني هذا الأمر ولا أفكر به مطلقا .

٣٥- في طريق عودتك للمنزل، شاهدت المياه تتدفق بقوة من إحدى المواسير :

أ- أحاول إغلاق الماسورة بطريقة مؤقتة ثم أتصل بالجهات المسؤولة .

ب- أبقى واقفا أشاهد المياه وهي تتدفق ممتعا بمنظرها .

ج- أتجاهل ذلك لأنه من اختصاص سلطة المياه .

## ملحق رقم (٢)

## قائمة بأسماء المحكمين

الجامعة الأردنية	الإدارة تربوية	الأستاذ الدكتور عمر أحمد همشري
الجامعة الأردنية	أصول التربية	الأستاذ الدكتور محمد الخوالدة
الجامعة الهاشمية	أصول التربية	الأستاذة الدكتورة دلال ملحس
الجامعة الأردنية	أصول التربية	الأستاذ الدكتور عبدالله الرشدان
الجامعة الأردنية	أصول التربية	الدكتور محمد صايل الزيود
الجامعة الهاشمية	أصول التربية	الأستاذ الدكتور سامح محافظة
الجامعة الهاشمية	أصول التربية	الدكتور خليل القراعين
الجامعة الأردنية	أصول التربية	الدكتور محمد الزبون
الجامعة الأردنية	الإدارة تربوية	الدكتور هاني عبد الرحمن الطوبل
الجامعة الأردنية	الإدارة تربوية	الدكتور أنمار زيد الكبلاني
الجامعة الأردنية	إحصاء تربوي	الدكتور عايش غرايبة
الجامعة الأردنية	أدارة تربوية	الدكتور حسن المومني
الجامعة الأردنية	أدارة تربوية	الدكتور عبد الرزاق يونس
الجامعة الأردنية	علم نفس تربوي	الدكتور محمد وليد البطش
الجامعة الأردنية	علم نفس تربوي	الدكتورة رفعة الزعبي
الجامعة الأردنية	علم نفس تربوي	الدكتورة رغدة شريم



ملحق رقم (٣)



THE UNIVERSITY OF JORDA

رئاسة الجامعة

University Administration

الرقم: ٤/٨ / ٢٠٠٥  
التاريخ: ١٠/١٠/١٤٢٥ هـ  
الموافق: ١٥/١١/٢٠٠٥ م

معالي وزير التربية والتعليم

- عمان -

تحية طيبة وبعد،

فأرجو إعلامكم أن الطالب أمين محمد موسى محاسنة، من طلبة برنامج ماجستير أصول التربية في كلية العلوم التربوية يقوم بإعداد رسالة بعنوان "أثر نوع التعليم في المرحلة الثانوية على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش"، ويحتاج لتطبيق أداة دراسته على طلبة المرحلة الثانوية الصف الأول ثانوي والثاني ثانوي الفرع الأكاديمي الشامل والفرع المهني الشامل في المدارس التابعة لمديرية محافظة جرش.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور أعلاه. علماً بأن المشرف هو الأستاذ الدكتور عمر همشري.

شاكرين لكم اهتمامكم بالجامعة الأردنية وتعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

/رئيس الجامعة

نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

والاجتماعية وخدمة المجتمع

(الدكتور محمد عيد ديراني)

س ن

السيد مدير التربية والتعليم لمحافظة جرش

الموضوع : البحث التربوي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الطالب أمين محمد موسى محاسنة بإعداد دراسة بعنوان " أثر نوع التعليم في المرحلة الثانوية على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش "، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول التربية من الجامعة الأردنية في الأردن، ويحتاج ذلك تطبيق أداء دراسته على عينة من طلبة المرحلة الثانوية في المدارس التابعة لمديرتكم. يرجى تسهيل مهمة الطالب المذكور وتقديم المساعدة الممكنة له.

مع وافر الاحترام

وزير التربية والتعليم

المذكتوره  
ضميمة فائق الحديدي  
مدير إدارة البحث والتطوير التربوي

سخة / للسيد رئيس قسم البحث التربوي  
سخة / للملف ١٠ / ٣



**THE EFFECT OF SOME CHOSEN VARIABLES ON SOCIAL CONTROL  
OF SECONDARY SCHOOL STUDENTS IN JERASH GOVERNORATE**

**BY**

**Ameen Mohammed Mahasneh**

**Supervisor**

**Dr. Omar Ahmad Hamshari, Prof**

**Abstract**

**This study aimed to identify the effect of some chosen variables on social control of secondary schools students in Jerash Governorate.**

**The population of the study consisted of all public secondary schools students in Jerash Governorate in academic year 2005/2006 , the total number was (5878) students. The sample of the study consisted of (644) students .**

**In order to achieve the purpose of the study, a questionnaire was developed and tested for its reliability and validity. It covered five fields which were commitment to religion and ethics: commitment to rules and regulations , religious and ethical ,commitment to traditions , social interaction , loyalty to school, society and state .**

**The study showed the following results :**

- The degree of social control was high among the study sample .**
- There were significant statistical differences at ( $\alpha < 0.05$  ) in social control due to gender variable, in favor of females .**
- There were significant statistical differences at ( $\alpha < 0.05$  ) in social control due to class room variable , infavor of the 11<sup>th</sup> grade .**
- There were significant statistical differences at ( $\alpha < 0.05$  ) in social control due education type, infavor of vocational education .**
- There were no significant statistical differences at ( $\alpha < 0.05$  ) in social control due to parents educational level.**

- There were significant statistical differences at ( $\alpha < 0.05$ ) in term of commitment to traditions between secondary education level and less and bachelor and over , infavor of the secondary level and less due to mother educational level and between college level, and bachelor level and over infavor of college level due to mother educational level . There were no significant statistical differences at ( $\alpha < 0.05$ ) due to mother educational level on the study as whole .
- There were significant statistical differences at ( $\alpha < 0.05$ ) in two types of social control : commitment to religion and ethics, and commitment to traditions between two groups those whose salaries were less than (200 J.D) and those whose salaries were more than (301 J.D) , and infavor of the group that their salaries were less than (200 J.D) due to family income variable . There were no statistical significant differences at ( $\alpha < 0.05$ ) on social control as a whole due to family income variable .